دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الخامس عشر(15) جوان 2011م/رجب 1432ه

الحكم الراشد و الدول النامية-مقاربة نظرية

د.بوريش رياض

تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية

أ.عبد الرزاق تومي

المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية:طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة

أ.محمد شاعة

الثورات العربية في منظار الفلاسفة الفرنسيين -دراسة نقدية تحليلة

أ.نايت عبد النور

المحافظون الجدد الأمريكيون و إسرائيل:قصة الولاء المزدوج قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية

أ.بوعلام العباسي

المجتمع المدني...وصناعة النخب

أ.عبد اللّه زوبير

قراءة في دعائم المفهوم في التراث العربي الإسلامي

أ.مليكة بوجيت

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد الخامس عشر -

15

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.baseeracenter.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1378 /2006

ردمد: 1112-7996

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د . أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

د .سالمي العيفة ـ نائب رئيس التحرير

الهيئة العلمية

أ.د . كيبش عبد الكريم	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	ـ جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	ـ جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	ـ جامعة بسكرة
د. زين عزري	ـ جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	ـ جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	ـ جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	ـ جامعة تيزي وزو
د. عبد الحق بن جديد	ـ جامعة عنابة
د. جواد الحمد	ـ الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	ـ جامعة ميتشغن
د. عبد القادر عبد العالي	ـ جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	ـ جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	ـ جامعة لينكولن (بريطانيا)
د. حمود صالحي	(USA)جامعة كاليفونيا
د. مصطفى بخوش	ـ السعودية
أ.د. جفال عمار	ـ جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	ـ جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز	ـ جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

عنوان المراسلات :

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر ـ
هـا: 021.28.97.78
فـا:021.28.36.48
النقال: **0550.54.83.05**

الموقع الإلكتروني :
http/ www.baseeracenter.net

البريد الإلكتروني :
Markaz_bassira@yahoo.fr
Markazbassira2009@hotmail.fr

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (15) ـ جوان 2011

محتـويات

▪ **افتتاحية العدد:**	**رئيس التحرير**	5
دراسات		
الحكم الراشد والدول النامية مقاربة نظرية	**د/ بوريش رياض** **أستاذ محاضر وباحث بقسم العلوم السياسية** **جامعة منتوري قسنطينة**	13
تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية	**أ/ عبد الرزاق تومي** **جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة**	31
المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة	**أ/محمد شاعة** **قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** **جامعة المسيلة**	59
الثورات العربية في منظار الفلاسفة الفرنسيين دراسة نقدية تحليلية	**أ/نابت عبد النور** **معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية** **المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة**	81

مقالات		
المحافظون الجدد الأمريكيون وإسرائيل: قصة الولاء المزدوج	**أ/ بوعلام العباسي** **قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**	105
قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية	**أ/نصر صالح المشهراوي** **باحث فلسطيني**	121
المجتمع المدني... وصناعة النخب	**أ / عبد الله زوبيري** **قسم العلوم السياسية**	**135**
المشاركة السياسية مقاربة نظرية: قراءة في دعائم المفهوم في التراث العربي الإسلامي	**أ/ مليكه بوجيت** **كلية العلوم السياسية والإعلام** **جامعة الجزائر**	147

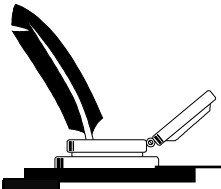

الافتتاحية

أ.د. أحمد برقوق

الهندسة السياسية ومنطق التحولات العالمية

تشكل الهندسة السياسية أحد المواضيع الجديدة في العلوم السياسية عموما وفي الدراسات السياسية المقارنة الجديدة خصوصا. فهي ترتكز على حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المبادرة الفردية بشكل يتوافق مع الطبيعة العالمية والنمطية لحقوق الإنسان، وكذلك الطبيعة المنمذجة للمشاركة السياسية بشكل تخلق معها حركيات لتوافق عالمي على المستويات القيمية والمؤسساتية.

فالهندسة السياسية بتوظيفها التكاملي للمناهج الخاصة بالذكاء الاصطناعي والأدوات التحليلية المستخدمة في العلوم المرتبطة بالإنسان والسياسة معها وكذلك استخدامها لبناءات احتمالية واستقرائية تهدف بالأساس لبناء نموذج حكم يصلح لكل المجتمعات مهما اختلفت تنمويا، قيميا، تاريخيا أو اجتماعيا، فهي تسعى لتطوير نموذج تحليلي مقارن قائم على القياس والتصنيف باستخدام متغيرات كيفية (حقوق الإنسان) ثم تكميمها[1].

سوف تحاول هذه الورقة الإجابة على الأسئلة التالية : ما هي الهندسة السياسية؟ ما هي أسسها؟ وما هي مستوياتها التحليلية؟

1) الهندسة السياسية: ماهيتها وأهدافها؟

الهندسة السياسية، مجال علمي يعرف تطورا متزايدا عبر العالم خاصة بالجامعات الانجلوسكسيونية وفي بعض مؤسسات التعليم العالي الأوروبية أيضا منها فتح معهد الدراسات السياسية بجامعة Provence Aix en (فرنسا) منذ سنوات قليلة لماجستير في

(1) Jeffrey Haynes: "Comparative Politics in a Globalizing World", London: Polity, 2005, pp.3-4

الهندسة السياسية. فهي تقوم بالأساس على منطق تحليلي- نسقي يستخدم المساقات العالمية لحقوق الإنسان International Human Rights Regimes [1] من أجل بناء صياغات عالمية حول نظام حكم ديمقراطي مشاركاتي يضمن حركية للمشروعية بارتباطها إبتداءا بانتخابات ديمقراطية واستمرارا بوجود فعالية سياسية تتمحور حول استجابة من يحكم لأكبر قدر من المطالب والحاجات المجتمعية بشكل عقلاني واقتصادي... باسم الخدمة العامة والصالح العام المنتجين لتفاعل الايجابي بين النظام السياسي ومحيطه المواطني....[2] فالهندسة السياسية لا تهدف فقط لإنتاج الاستقرار بأية طريقة بما في ذلك العنف المشروع بل بالأساس عن طريق أداء سياسي قوامه انتفاع أكبر عدد من المواطنين بأكبر قدر من الحقوق في أطول مدة ممكنة وبأكثر ووتيرة[3] .

فبالتالي فالهندسة السياسية هو حراك فكري بنائي معرفا أساسا بحقوق الإنسان وبالحاجات والأولويات الإنسانية.

2) حقوق الإنسان والهندسة السياسية:

أدت الحركيات السياسية للإصلاح التي عرفتها الكتلة الاشتراكية إنطلاقا من حركة تضامن والجمعيات الكنسية في بولندا (1980) ومرورا بتبني الإتحاد السوفياتي لسياسات الشفافية وإعادة البناء تحت رئاسة غورباتشوف إلى تفكيك البناء القيمي أولا بأوربا الوسطى والشرقية قبل أن تنتقل عمليات كسر أحجار الدومينو إلى الاتحاد السوفياتي ذاته ... معلنة انتصار تنبؤات بريجنسكي في 1964 بنهاية الكتلة الاشتراكية باندماجها الوظيفي في الاقتصاد العالمي .. .كان هذا جوهر نظرية التوافق Convergence Theory.

---

(1) T.Risse & K. Sikkink: "The socialization of international human rights norms into domestic practices", in T. Risse, S. Ropp & K. Sikkink, eds.: "The power of Human rights: International norms and domestic change", Cambridge: Cambridge University Press, 1999, PP.1-39

cf also R.J. Vincent: "Human Rights and International Relations", Cambridge: Cambridge University Press, 1986

(2) G. Sartori : "Rethinking democracy: Bad policy and bad politics", International Social Science Journal, No. 129, 1991, Pp. 437-450

(3) A. Przeworski: "Sustainable democracy", Cambridge: Cambridge University Press, 1995, PP.69

فسقوط جدار برلين في نوفمبر 1989 دفع بعدد من المفكرين تحت نشوة الانتصار بالحديث عن نهاية الإيديولوجية بل وحتى التاريخ (فوكوياما) ... وكان في هذا السياق التاريخي والسياسي ذاته الذي أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 44 بديسمبر 1989 بضرورة إعادة تقديم قراءة جديدة للصكوك الدولية حول حقوق الإنسان. فمن ثم تمت الدعوة لعقد المؤتمر العالمي الثاني حول حقوق الإنسان بعد تنظيم مؤتمرات جهوية بآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لتنسيق المواقف والتصورات مع تفويض لجمعيات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حقوق الإنسان للمساهمة في تطوير هذا التصور "النيوليبرالي " المتوافق مع عالم ما بعد الحرب الباردة تاريخيا وما بعد الاشتراكية إيديولوجيا وما بعد الحداثة فلسفيا.

لقد أقر المؤتمر العالمي الثاني حول حقوق الإنسان والذي أنعقد في جوان 1993 على إعلان من 39 فقرة وخطة عمل من 100 خطوة هادفة لعولمة قيمية منظمة لحقوق كان أصلها ومصدرها لقرون نسبي أو ديني أو ثقافي أو حضاري .

كما قام هذا البناء القيمي والمعياري بالربط التفاعلي بل وحتى العضوي بين هيكلة حقوقية تتميز بالعالمية، التكامل والإنسانية والديمقراطية المشاركتية كنظام حكم واقتصاد السوق الحر كنظام اقتصادي وتجاري ومالي ، والحكم الراشد كمنطق للتسيير الشفاف والأمين[1]....

إن هذا المنطق القيمي – المعياري- النظامي فتح المجال لعدد من المسارات المترابطة والهادفة لعولمة معيارية متجانسة المنطلقات وإنسانية الغايات (إشباع أكبر قدر من الحاجات الأساسية وتحقيق كرامة الإنسان)....

وهذا ما استدعى حوارات فكرية ومحاولات تنظيرية عديدة تهدف لبناء تصورات نموذجية لخص الآليات والأنظمة المؤسساتية القادرة بتحقيق الذات الإنسانية والمواطنية لكل فرد ومواطن عبر العالم .... باسم القيم الإنسانية وباسم الديمقراطية المشاركتية .

3) الديمقراطية المشاركاتية والهندسة السياسية:

تشكل حقوق المشاركة السياسية المنطلق المعياري الأساسي والمحوري في الهندسة السياسية. فالمشاركة السياسية هي محدد أساسي في تعريف مستوى الاتصال التفاعلي أو التنازلي بين النظام السياسي والمواطنين من

[1] Risse et al, opcit, PP. 158-169

جهة، كما يعبر أيضا على مدى التمكين الفعلي للمواطنين من الحقوق المدنية والسياسية والمترابطة بالحق في نظام سياسي منتخب ومحاسب وفعال.

تعد المشاركة السياسية الحركية المؤسسة بالتالي لمنطق الحكم الديمقراطي وذلك باشتراط وجود ثلاثة أبعاد كلية للمشاركة الديمقراطية وهي:

أ) المشاركة الدائمة: من أجل وجود تعددية حزبية تعددية وفعلية مستقلة الذمة المالية وقادرة على المبادرة القرارية، أي أنه بإمكانها إنتاج معرضة فعلية للسلطة الحاكمة كما تشترط أيضا وجود مجتمع مدني يتعطى مجرد وجود فتيلة من المجتمعات العاجزة عن أن تكون نقطة تواصل بين الحكام وكما يجب على المجتمع المدني أن يكون أيضا مستقلا ومبادرا بتحوله إلى رأسمال اجتماعي حقيقي بالمعنى الذي طوره غرامشي أي أن تتحول هذه الجمعيات الوظيفية والغير سياسية لفواعل اتصالية مدافعة عن مطالب وحقوق شرائح اجتماعية بعينها دون وجود أي خلفيات أو انتماءات سياسية .... الهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار والرفاه المشترك في الدولة والمجتمع وليس الوصول للسلطة أو استخدام العنف المادي أو المعنوي... المجتمع المدني هو فاعل حركي الفعالية ومشارك أساسي في ديناميكية الحسبة الديمقراطية .

ب) المشاركة الدورية: والتي تعني ضرورة وجود انتخابات منتظمة (تحترم الحدود الزمنية للعهدة)، تعددية (السماح بحرية ترشح المواطنين والأحزاب) وحرة (دون إكراه أو توجيه) ونزيهة (غياب أي تلاعب بالقوائم الانتخابية، بحيثيات العملية الانتخابية وبنتائج الانتخابات) فهذه الشروط هي المؤسسة في النهاية المطاف للطبيعة الديمقراطية للانتخابات .[1]

ج) المشاركة التمثيلية: والتي تعني وجوب تمكين رقابة المواطنين للحاكم عن طريق ممثلين منتخبين بالسلطة التشريعية من أجل ترشيد العملية السياسية بما يحقق أكبر قدر من الاستجابة الايجابية لحاجات ومطالب المجتمع .

فالمشاركة السياسية بالتالي هي الشرط والحركية المؤسسة لنظام قوامه المواطنة الفعالية والحسبة.[2]

---

[1] A. Schedler: "The menu of manipulation: Elections without democracy", Journal of Democracy, 13(2), 2002, PP.36-51

[2] S.Scarrow: "Direct democracy and institutional change: A comparative investigation",

4) المنطـــق العمليـــاتي للهندســـة السياسية:

تقوم الهندسة السياسية على منطق حركي –تكـاملي – تفـاعلي وعقلانـي وذلـك بتـبني منطـق جـامع بـين التأسـيس المرجعـي (دسـتور وقـوانين) ، التأسـيس بالمشـروعية (الانتخابـات) والتأســـيس بالفعاليـــة الديمقراطيـــة (المؤسســات)[1]. فالهندســة السياســية، إذن ليسـت مجـرد عمليـات تجميليـة أو تكيفيـة بـل هي عمليات لبناء توافقي مع منطق عولمة حقوق الإنسـان والديمقراطيـة المشـاركاتية، فمـن ثم فالهندسة السياسية كمنطق بنـائي، تقوم على 04 عمليات متكاملة:

ا)الهندسـة الدسـتورية : والـتي تقتضـي بالأسـاس إدراج غـير انتقـائي لحقـوق الإنسـان والمـواطن في هـذا الـنص المرجعـي مـع وضـع الضـمانات الكفيلـة بحمايتهـا وترتيبهـا بشـكل يحقق التمكين الدستوري والانتفـاع المضـامني للإنسـان دونمـا تجزئـة أو إنتقـاء أو استثناء فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية والقانونية .

ب)الهندسة القانونية: وتعني بناء هيكلة قانونية محققة لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين مهما اختلفت أعرافهم، ثقافتهم، لغتهم، جنسهم أو دينهم . فبناء مجموعة قوانين عضوية لضمان الحسبة والمحاسبة هي أحد الشروط والضمانات الأساسية في منطق الهندسة السياسية.

ج) الهندسـة الانتخابيـة: والـتي تقتضـي إبتـداءا السـماح لمـن يتمتـع بحقوقـه المدنيـة والسياســـية بالانتخـــاب أو الترشـــح في استحقاقات تعددية و حرة ونزيهة ومنتظمة دونمـا تضـييق للحريـات أو تزويـر أو تلاعـب كمـا أنهـا تقتضـي هندسـة ديمقراطيـة القواعد الانتخابية من تبني النظام الانتخابي المناسب لطبيعة المجتمع (متجانس أو متنوع) وطبيعة الدولة (دولة وحدوية، دولة فيدرالية) وكـذلك طبيعـة الكثافـة السـكانية مـن حيث العدد (صعوبة التمثيل النسبي العددي) أو من حيث التوزيع (ضرورة خلق عدالة بين التمثيل من حيث الكثافة السكانية ومن حيث شساعة الرقعة الجغرافية) ومن ثمة وجب احترام شروط المساواة في الفرص وفي الصوت ولكـن أيضـا إدمـاج شـروط الهويـة

Comparative Political Studies, 34(6), 2001, PP.661-665

(1) A. Stepan & C. Skatch : "Constitutional frameworks and democratic consolidation", World Politics, 46, October 1993, PP. 1-22

الوطنية والحاجات الإدارية والتسيرية للدولة (تقريب الإدارة من المواطنين) [1].

د) الهندسة المؤسساتية : وتعني بناء تصور وظيفي لهيكلة مؤسسات تنفيذية تؤمن بالعقلانية الايجابية المختزلة للزمن والمقتصدة للمال والحاكمة بمنطق شرعية القانون واستقلال القضاء، ومنطق حرمة التمثيل الديمقراطي والرقابة النيابية على السلطة التنفيذية ومنطق الحسبة الديمقراطية للسلطة التنفيذية باسم الفعالية المرتبطة بتحقيق الوعود الانتخابية دونما تقصير أو تلفيق أو نفاق .

ومن هنا يظهر أن المنطق العملياتي للهندسة السياسية قائم إبتداءا على حقوق الإنسان وهادف في النهاية إلى إشباع حاجات الإنسان من أمن ورفاه وكرامة في ظل غياب اللاعدالة والتعسف .

خاتمة:

الهندسة السياسية، كمجال علمي جديد، بدأ يتوسع من حيث البحث والتدريس إلا أنه مازال يحتاج لمرافقة نقدية تبتعد ليس فقط على الذاتية ولكن أيضا على الجهل المعرفي النابع من عجز لغوي أو بحثي . فلذلك لأصبح أكثر من الضروري إعماد خطة عمل جماعية للباحثين من أجل بناء مدرسة جزائرية في هذا التخصص العلمي الغني باستخدام أساليب البحث الحديثة وبمنطق عبر تخصصي .

---

[1] A. Phillips : "the politics of presence", Oxford: Clarendon Press, 1995, Ch1

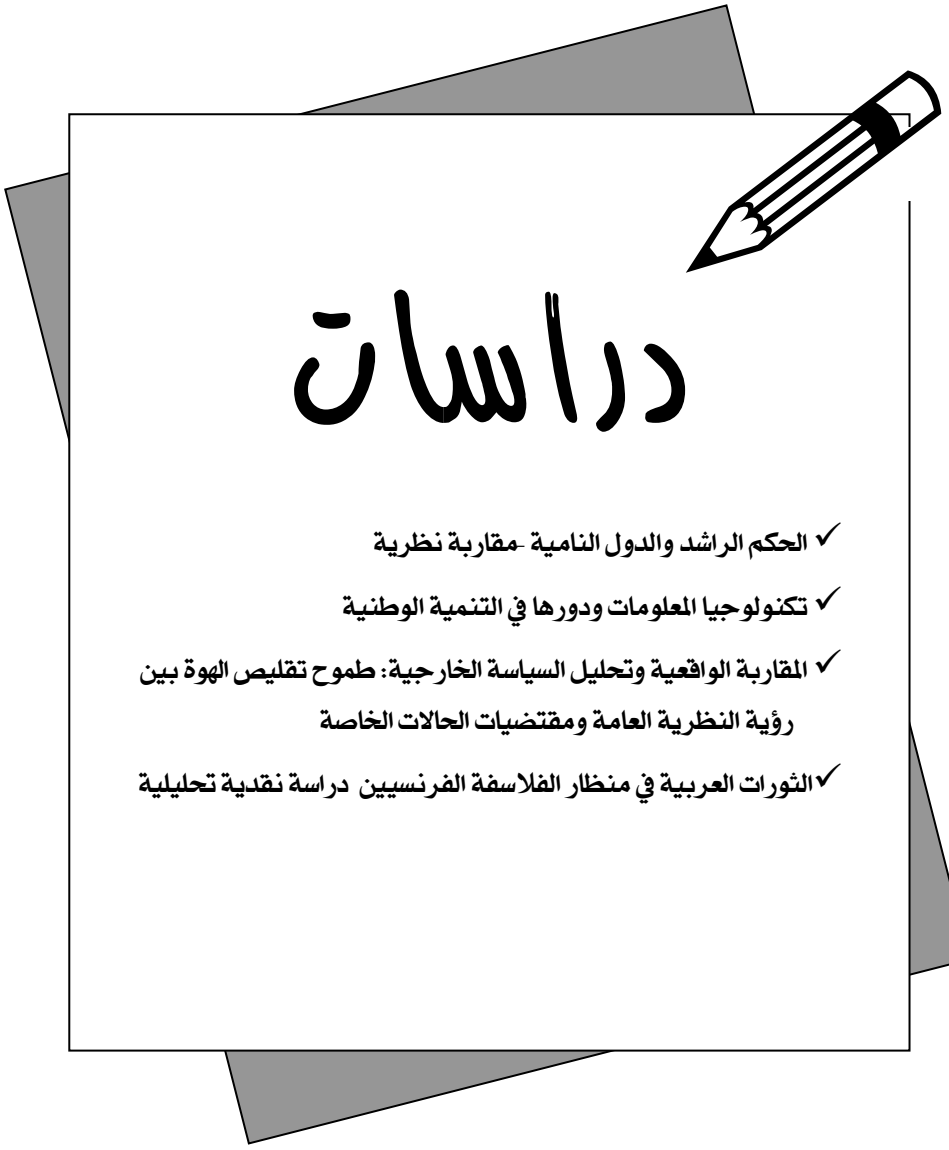

دراسات

- ✓ الحكم الراشد والدول النامية -مقاربة نظرية
- ✓ تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية
- ✓ المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة
- ✓ الثورات العربية في منظار الفلاسفة الفرنسيين دراسة نقدية تحليلية

الحكم الراشد والدول النامية
مقاربة نظرية

د/ بوربش رياض

مقدمة:

إن فكرة الحكم الراشد غدت في العقود الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية للدول المتقدمة أو النامية لتحقيق طموحات الأفراد فيها بتوفير التنمية الشاملة وإدامتها، إلا أن الأمر أصبح أكثر إلحاحا خاصة بالنسبة للدول النامية، نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية (العولمة، الأسواق التجارية المفتوحة، سرعة انتشار المعلومات، التهديدات الأمنية...). وهذه الوضعية أدت إلى أيجاد شكل جديد للحكم وطريقة للقيادة والإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع لمواجهة الأزمات المعقدة التي تمر بها الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك عن طريق منظور المؤسسات والمنظمات الدولية المتمثل في إدراج عنصر الحكم الراشد في الإصلاحات.

أصبح الحكم الراشد حسب هذه المؤسسات الدولية مرادف لإدارة تنموية سليمة تتميز بآلية واضحة ومنفتحة لوضع سياسات وهيكلة إدارية تتسم بالرشاد وحكومة تنفيذية مسؤولة عن أعمالها مع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في الشؤون العامة في إطار خضوع جميعهم لحكم القانون. وعليه فالحكم الراشد لم يعد منهجا أو أسلوبا مغلقا بل تخطى دولة الحكم المطلق ليبحث عن المناخ السياسي والقانوني الذي بإمكانه تشجيع قطاعات أخرى للمشاركة في عملية التنمية بكل أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. وهو المناخ والقطاعات التي أرتبط تحديدها بمجموع الأفكار والقيم التي رافقت المرحلة الانتقالية التي عرفها النظام الدولي مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

اهتمت البحوث في العلوم السياسية بتحديد الأسس والأطر النظرية التي يمكن من خلالها السير بالدول النامية نحو التمكن من إرساء مبادئ الحكم الراشد المتمثلة في المشاركة والشفافية والمساءلة ودولة القانون وتداول السلطة. فالمطلوب في إطار مقاربة المؤسسات الدولية هو بناء علاقة تفاعلية متوازنة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص تكون قادرة على تفعيل مبادئ الحكم الراشد في سياسات الدول النامية.

يتخذ هذا البحث دوافعه ومبرراته من المعطيات الدولية المستجدة بعد نهاية الحرب الباردة والتي فرضت خاصة على البلدان النامية التجاوب مع توجه المؤسسات الدولية والقوى الغربية الكبرى نحو عولمة معاييرهما للحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها وصفة ناجعة لتجاوز المشاكل والأزمات التي تعانيها هذه البلدان كالفساد السياسي والتخلف الاقتصادي وانعدام الاستقرار الاجتماعي، التي تشكل تحديات أمام استتباب الأمن الدولي بفعل سهولة انتشار تبعاتها نتيجة لتقلص أهمية المسافات والحدود في ظل ظروف العولمة، وتقابل هذه المقاربة داخليا بتحفظات على أهدافها ومحتواها على أساس الخصوصية الثقافية والتاريخية لهذه المجتمعات وذلك رغم الإقرار الواسع بتردي أوضاعها على مختلف الأصعدة وبجدوى تغيير نظمها السياسية.

وهذا ما يشير إلى أن طريقة الحكم تمثل الأهمية الكبرى في قيادة مسار النظام داخل الدولة على اعتبار أن الحكم الذي يقوم على أسس ودعائم معينة ينعكس على كيان الدولة سواء بالسلب أو بالإيجاب وذلك من خلال طبيعة الحكم في كونه صالحا أو فاسدا .

من خلال ذلك فان الإشكالية التي تمحور حولها موضوع هذا المقال تنصب حول المقاربة النظرية للحكم الراشد؟ وماهي المعايير التي اعتمدتها المؤسسات الدولية لقياس الحكم الراشد؟ وماهي خلفياته وأبعاده؟ وما مدى تطبيق الحكم الراشد وفق هذه المقاربة في الدول النامية؟

1-الحكم الراشد: الإطار ألمفاهيمي:

يعد مفهوم الحكم الراشد[1] (Bonne) gouvernance من أكثر المفاهيم المتداولة في العقود الأخيرة، وتتعدد الأطروحات في تعريفه وتختلف حسب التيار الذي تنطلق منه لأنه من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة، والتي تقترن بالبحوث الميدانية في كل دول العالم وخاصة النامية

منها. لكن الحديث عن الحكم الراشد يكشف الكثير من الغموض والالتباس، مما أفرز تعارضا واختلافا بين الأكاديميين حول وجهته، وحقيقة هذا المفهوم من جهة ميلاده وكذا مكان ظهوره، وهو الأمر الذي جعل مسألة حسم ظهوره تاريخيا بكل دقة أمرا في غاية التعقيد والصعوبة، كما أن المفهوم في حد ذاته لم يصل لحد الآن إلى إجماع لتقديم تعريف موحد له، إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفاته.

فهناك من يرجع الأصل التاريخي لهذا المفهوم إلى القرن الثاني عشر بفرنسا بمعنى تقني أكثر، يشيرالى إدارة وحكم الإقطاع (La direction des baillages)أو تسيير جزء من الأقاليم الخاضعة لسلطة المشرف الملكي (le bailli) وهو ضابط يقوم بالوظائف القضائية والعسكرية والمالية باسم الملك[2]. أما المؤرخون الإنجليز للعصور الوسطى يعودون بدورهم إلى هذا المفهوم (Governance) لإبراز ووصف صيغة التنظيم الإقطاعي أو كيفية تنظيم سلطة الإقطاعي (Féodal)[3].

وهناك من يرجع مرة أخرى استعمال هذا المفهوم إلى القرن الثالث عشر بفرنسا، حيث برز في بعض الكتابات والأفكار ليعبر عن كيفية إدارة الحكومات للشأن العام، فنشأة الدولة الحديثة وظهور التصورات الفكرية حول السلطة أدت إلى استقلال وانفصال مفهوم الحكومة عن مفهوم الحكم، فانطلاقا من أفكار ميكيافيلي حول الدولة، وجون بودان حول السيادة المطلقة، تجسدت شيئا فشيئا فكرة الدولة المحتكرة للسلطة على شعب معين داخل إقليم محدد. في هذا الإطار كانت كلمة الحكومة ترتبط أكثر بفكرة السلطة ذات النظام المركزي الهرمي، بالمقابل اعتبر الحكم كمصطلح يعبر عن الطريقة المناسبة لتسيير الشأن العام بعيدا عن مسألة السلطة[4].

أما البعض الأخر فيرجع استعماله كذلك إلى القرن الرابع عشر في ايطاليا، فقد عكست الجدارية التي رسمها (امبريجيو لورنزيتي) في دار بلدية مدينة سينيا الايطالية، تصور مفهوم الحكم الراشد والحكم الفاسد في ذلك الوقت من خلال رسمه لشخصيات رمزية خيالية، فرسم شخصية (جوستيتيا) وهي التي تمثل العدالة، وقد رسمها مرتين تأكيدا على أهميتها، فمرة يظهرها في صورة كلاسيكية وهي جالسة توازن الميزان الذي تحمله المحكمة، بينما في جدارية الحكم الفاسد شخصية (تيوانيا) الدالة على الطغيان، وهي مزهرة بانتصارها وهي

جالسة فوق جسد (جوستيتيا) وبجانبها شظايا الميزان المحطم، ولقد استمد (لورنزيتي) هذه الرسالة من ثورة الفكر السياسي في ذلك الزمن، وهي رسالة واضحة أن العدل هو عصب الحكم الراشد، أما في حالة فساد الحكم فالسلطة الحاكمة تضع نفسها فوق مستوى العدالة المنهزمة، ضاربة في ذالك بالقانون عرض الحائط[5].

حيث يرى البعض أن مصطلح الحكم الراشد استعمل كذلك فيم بعد في فرنسا سنة 1679 في نطاق واسع معبرا عن كلفة التسيير (Charge de gouvernance). وأعيد استخدام مفهوم الحكم الراشد (Buon governo) في ايطاليا سنة 1840 من طرف الملك (Charles-Albert de piémont-Sardaigne) كطريقة أساسية للخروج من الأزمة التي كانت تعرفها البلاد[6]. فبرز هذا المصطلح من جديد في اللغة الإنجليزية في بداية الربع الأخير من القرن العشرين(1970- 1980) كأحد المفاهيم الأساسية في ميدان المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي وأطلق عليه آنذاك الحكم الراشد في المؤسسة (corporate governance)[7]، أي استعمل في قضايا إدارة الأعمال بأمريكا ليعبر عن ضرورة عقلانية تسيير وإدارة المؤسسات.

في بداية التسعينيات وبعد فشل برامج إعادة الهيكلة[8] في تحقيق التنمية في الدول النامية، أدركت المؤسسات الدولية أن هذه الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية غير كافية لوحدها بدون إصلاحات سياسية، ولكي لا تتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية عند حديثها عن إصلاح الدولة، دعت إلى تطبيق مفهوم الحكم الراشد.

ولهذا أعيد استخدام مفهوم الحكم الراشد من طرف المؤسسات الدولية وبالتحديد البنك الدولي لإعطاء طابع قيمي لممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع وتنميته، أي ضمن الحكم الراشد تعمل القيادة السياسية المنتخبة ديمقراطيا وفق شرعية ديمقراطية على تنمية موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين والعمل على رفاهيتهم. وذلك على اعتبار أن إدارة الشؤون المجتمعية وفق منظور الحكم الراشد تقتضي ترابط ثلاثة أبعاد أساسية، يمكن تلخيصها في البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة وشرعيتها، البعد التقني المرتبط بالإدارة العامة ونوعية الخدمة المقدمة من حيث الكفاءة والفعالية والبعد الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالمجتمع المدني والقطاع

الخاص ومساهمتهما وتأثيرهما في حياة المواطنين وفي إعداد وتنفيذ السياسات العامة[9].

بهذا الصدد يرى فيليب مورو دوفارج (Philippe Moreau Defarges) أن مفهوم الحكم الراشد تم إقحامه في بداية التسعينيات في أدبيات لأنجلو- أمريكية في النقاشات الأكاديمية والنظرية الخاصة بتحليل مواضيع الحكم والديمقراطية[10]. كذلك خلال هذه المرحلة، دخل هذا المفهوم العلوم السياسية البريطانية بمناسبة تمويل الحكومة لبرنامج بحث حول موضوع إعادة ترتيب السلطة المحلية بحيث تم وضع مجموعة من الإصلاحات من اجل تقليص صلاحيات السلطة المحلية من خلال تدعيم المركزية وخصخصة بعض المصالح العمومية وبمناسبة كذلك إنشاء مركز دراسة الحكم العالمي (Gouvernance internationale) بلندن سنة 1992[11].

و في نفس المرحلة، فان العالم تغير بسرعة، حيث أنهار المعسكر السوفيتي وتبددت أحلام دول العالم النامي فبدأ العالم كله يسير على النسق الغربي المهيمن عليه من حيث اقتصاد السوق وتعدد المبادلات والديمقراطية الليبرالية وترقية حقوق الإنسان، انه زمن العولمة التي أفرزت مفاهيم حديثة كالخوصصة والضبطية والشفافية والمسؤولية والحكم الراشد. وفي هذا السياق يشير كل من " Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme" بأن خبراء الوكالات الدولية الكبرى للمساعدة والتنمية، وخصوصا خبراء البنك العالمي هم الذين أطلقوا هذا الأسلوب في سنة 1989، ومن ثم فان هؤلاء الخبراء هم الذين وصفوا "الحكم الراشد" للمسيرين غير المهرة أو المفسدين في الدول النامية، وهذا الحكم الرشيد، حسبهم، هو المخرج الوحيد من نفق الفقر المدقع لهذه الدول، وانطلاقا من ذلك انتشرت كلمة الحكم الراشد ولم تعرف حدودا حتى مست كل الدول النامية وبعض البلدان الغنية والديمقراطية[12].

وفي سنة 1995 تم تناول الحكم الراشد من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[13](OCDE) للتعبير عن استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد بهدف تحقيق التنمية، وبعد ذلك في سنة 1997 تم التطرق لهذا المفهوم من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية[14] (PNUD)، والذي اعتبر الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية، لأهداف

تسيير شؤون البلاد على جميع الأصعدة . فإنه يمس الآليات والإجراءات والمؤسسات التي تسمح للمواطنين بالدفاع عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.

ظهر مصطلح الحكم الراشد حينئذ لوصف التحولات في أنماط صناعة وممارسة السياسة بصفة عامة، فيمكن تعريفه في هذا الإطار حسب ببار كلام Pierre Calame بأنه: " عملية تنسيق بين الفاعلين والمجموعات الاجتماعية وكل المؤسسات لبلوغ أهداف محددة جماعيا في بيئات منقسمة ومتغيرة " أو كذلك بأنه " الأشكال التفاعلية الجديدة للحكم التي تسمح للفاعلين الخواص ولمختلف المنظمات العمومية ولمجموعات المواطنين أو أي أنواع أخرى من الفاعلين بالمشاركة في صياغة السياسة " أو أنه "كيفية ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل تحقيق التنمية"[15].

بالنسبة لتعريف فيليب مورو دوفارج Philippe Moreau Defarges للحكم الراشد فانه "يتعلق بنظام مرن لإدارة المجتمعات بهدف ضبط كل التطورات التي تؤدي إلى التحضر وإحلال السلام في العالم"[16]. فهو كذلك حسب فرنسوا كزافي مريان François Xavier Merrien "يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن كل الفواعل والمؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وخبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات"[17].

وفي هذا الإطار نخلص إلى أن تعريف الحكم الراشد يمكن أن يشتمل على العناصر التالية[18]:

-التنسيق بين التنظيمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.

-أن الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات تستند إلى التفاوض.

-تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.

-قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بمالها من موارد.

2- أسباب ظهور الحكم الراشد:

يتميز الحكم الراشد(Governance) عن الفكرة التقليدية للحكومة الرشيدة (government)بابتعاده عن النموذج التقليدي

الذي يجعل من تسيير الشؤون العامة من الصلاحيات الحصرية للسلطات السياسية. يقترح مفهوم الحكم الراشد مقتربا تعدديا وتفاعليا للسلطة، بمعنى انه يكشف عن تنوع الفاعلين الذين يتدخلون أو يمكنهم التدخل في تسيير الشؤون العامة . أصبح هذا التصور، من خلال أشكاله التنظيمية الجديدة، يعتبر وسيلة لمواجهة الأزمات والتناقضات الناتجة عن التنمية السياسية والاجتماعية. بافتراض إن المجتمعات تواجه أزمات متعلقة بالحكم، فان مفهوم الحكم الراشد يفرض على الدول والجماعات الوطنية والمحلية في مختلف مناطق العالم الاستماع والتعامل مع أطراف مثل المنظمات غير الربحية، المؤسسات الخاصة والمواطنين، الذين هم قادرون على اقتراح حلول للمشكلات الجماعية المطروحة. وبالتالي، من خلال هذا المفهوم، تفوض السلطات العمومية المزيد من نشاطها إلى القطاعات الخاصة والجمعوية، وتنتقل من لعب دور المتدخل إلى دور المسهل ووالمخطط والمنشط والمنظم[19].

إذ نجد أن تعبير الحكم الراشد يظهر بأن الفكر فيه أفقي ديمقراطي والقرارات فيه تعتمد على أساس المفاوضات والحوارات وأن الأهداف تحقق بالابتكار والتطوير بواسطة سلطات مستقلة عكس مفهوم فكرة الحكومة التي تعتمد على الفكر العمودي، الهرمي- السلطوي وعلى القرارات بتعليمات وأوامر وكذلك الأهداف على أساس البقاء[20].

وهناك من يرى أن ظهوره لم يكن من قبيل الصدفة وبدون مبررات، بل هناك ممهدات كانت السبب الرئيسي لبروز مفهوم الحكم الراشد على الساحة الدولية وخاصة بالنسبة للدول النامية، وفيما يلي يمكننا أن نستعرض الأسباب الواقعية والأكاديمية لظهور الحكم الراشد من أجل الدول النامية:

أ- الأسباب الواقعية[21]:

- جاء مفهوم الحكم الراشد ليؤكد للمؤسسات الدولية، أن السياسات والأولويات الداخلية المتبعة من طرف الدول النامية، خاصة تلك التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي هي السبب في الإخفاقات المتكررة في العملية التنموية لهذه الدول مما يعكس التوجه الإيديولوجي الليبرالي لهذه المؤسسات في طرح المفهوم.

● يعد اهتمام المؤسسات الدولية بموضوع الفساد داخل الدول النامية تعبير عن تحول دولي بعد نهاية الحرب الباردة قائم على ركائز سياسية إيديولوجية وأخرى فنية، مما أدى إلي الحديث عن ضرورة إدراج الحكم الراشد في هذه الدول.

● تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية، حيث أن القوائم الحسابية والمالية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، مما دفع بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تصدر مجموعة من الإرشادات تندرج ضمن ما يسمى بالحكم الراشد للمؤسسات.

● انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظام الشيوعي مما ساعد في مطلع التسعينات من القرن الماضي الدول الغربية أن تربط مساعداتها بشروط سياسية دون تخوف من احتمال أن تفقد حلفاء لها من الدول النامية. كما أدى هذا الانهيار إلى توسع نطاق الليبرالية الجديدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وكل نظام لا يسمح بانتشار هذا المد فانه نظام يتسم بالفساد وهو نمط للحكم السيئ مما يؤدي إلى السقوط والفشل، ولهذا فان دعم مبادئ الحكم الراشد والليبرالية على النمط الغربي هو الطريق الوحيد لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

● تغير دور الدولة، فهذا المفهوم جاء ليعبر عن هذا التغيير في دورها كفاعل أساسي في صنع السياسات العامة ووضع الخطط ورسم الاستراتيجيات وحل النزاعات بين الفئات والطبقات المختلفة، لتصبح مجرد شريك بين عدة الشركاء في إطار نوع الحكم القائم على المشاركة الرابطة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والولي وحتى الشركات الأجنبية.

● انفجار الأزمة المالية الأسيوية لعام 1997 مما غير النظرة العالمية لحكم المؤسسات وكانت بمثابة أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي كانت تصدرها الدولة المنظمة لنشاط الأعمال والعلاقات فيما بين المؤسسات الاقتصادية والحكومية.

● ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول لتتمكن من السيطرة على الأسواق العالمية واحتكار توزيع الثروة، ولهذا ظهر ما يسمى بالحكم الراشد العالمي.

ب- الأسباب الأكاديمية:

● من خلال هذه الأسباب يعكس هذا المفهوم تطورا طبيعيا في النظرة إلى الجانب الخاص بالتنظير في علم السياسة، فمثل المفاهيم الحديثة نجد مفهوم الحكم الراشد للدول النامية قد اقتحم منذ العقدين الأخيرين الرؤية السياسية الأكاديمية[22].

● يعكس مفهوم الحكم الراشد للدول النامية تطورا في النظرة إلى مفهوم التنمية والتنظير، فلقد تم التحول من المشروعات التنموية في الخمسينات من القرن الماضي إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر الستينيات إلى التحول نحو برامج إعادة الهيكلة التي طرحتها المؤسسات الدولية على الدول النامية في الثمانينات إلى الاهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينيات، بعد أن كانت التنمية والسياسة يعملان لفترة طويلة على أنهما مجالان منفصلان وهو ما عمل على نشر دعاوى الإصلاح السياسي وبدأت المؤسسات المالية الدولية تطالب بإعادة تشكيل النظام السياسي كشرط لمنح المساعدات التنموية[23].

● إدراك الخبرة العلمية والتقنية للمؤسسات الدولية بأن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها لا تكفي دون معالجة المسائل السياسية. غير أنه في الواقع، فان الدول النامية لم تسمح لها بالتدخل في الميدان السياسي، مما أدى بهذه المؤسسات المالية الدولية اللجوء إلى استعمال الحكم الراشد لتفادي الحديث عن إصلاح الدولة وما قد ينجر عنه وبالتالي تفادي الاتهامات المنسوبة للتدخل في السياسات الداخلية للدول المقترضة[24].

● على الرغم من مرور عقدين من الزمن على استعماله للدول النامية فما يزال يفتقر إلى ترجمة دقيقة إلى اللغة العربية : الحكم الراشد، الحكم الصالح، الحكمانية، الحوكمة، الحاكمية...، وفي هذا الإطار فان هذه الترجمات قد لا تعكس المعاني والدلالات نفسها الموجودة باللغة الفرنسية والانجليزية.

يأتي إذن مفهوم الحكم الراشد وهو الأقرب للمعنى الأصلي حسب وجهة نظرنا ليعبر عن الموقف العقلاني أو الفكر العقلاني، أو القدرة للاعتقاد عقلانيا من الناحية السياسية وهو للتعبير عن الأشياء المعنوية أو المادية الجيدة. فاستخدام هذا المفهوم في برامج المؤسسات والمنظمات الدولية أي في مجالات التنمية السياسية

الخاصة بالدول النامية يؤدي إلى ضرورة معرفة المعايير التي اعتمدتها المؤسسات الدولية لقياس الحكم الراشد في هذه الدول مع رغبة التطرق إلى أبعاده.

3-معايير ومؤشرات قياس الحكم الراشد في الدول النامية:

رغم الاختلاف في الاتفاق على معايير الحكم الراشد بحسب اختلاف الهيئات ومصالحها، إلا أن هناك قيما ومعايير مشتركة وشاملة تتجاوز الحدود وتنطبق على كافة الدول. وقد سعت المنظمات الدولية لإيجاد هذه الخصائص المشتركة ووضعها كمعايير لقياس نوعية الحكم الراشد في الدول النامية.

فتم استخدام مفهوم الحكم الراشد من طرف المؤسسات الدولية وبالتحديد البنك الدولي (Banque Mondiale) لإعطاء طابع قيمي لممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع وتنميته، أي ضمن الحكم الراشد تعمل القيادات السياسية المنتخبة على تطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين والعمل على رفاهيتهم وعبر مشاركتهم ودعمهم. فإدارة الشؤون المجتمعية حسب الحكم الراشد هنا تقتضي ترابط ثلاثة أبعاد أساسية: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة وشرعيته، البعد التقني المرتبط بالإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها، والبعد الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالمجتمع المدني وحيويته ومدى استقلاليته عن الدولة، من جهة، وطبيعة السياسات العامة وتأثيرها في حياة المواطنين.

بهذا فان البنك الدولي ينظر للحكم الراشد في الدول النامية بأنه: "طريقة تمارس بها السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لأي بلد من أجل التنمية". كما عرفه في موضع آخر بأنه: "الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"[25]. ينطلق البنك الدولي في إطار إسهاماته بشأن الحكم الراشد في الدول النامية من فكرة تطوير المؤسسات الرسمية (الدستور والقوانين والتنظيمات والنظام السياسي) وغير الرسمية (الشركات والمنظمات غير الحكومية)، وهذا من خلال التركيز على تسعة مواضيع: المؤسسات السياسية والحريات المدنية؛ أمن الأشخاص والممتلكات؛ وظيفة الإدارة العامة؛ حرية سير عمل الأسواق؛ الإبداع والأحكام القانونية للمستقبل؛ أمن المعاملات؛ تنظيم السوق؛ الانفتاح على الخارج والتماسك الاجتماعي. فمن وجهة نظر

هذا البنك، فان الحكم الراشد يتمثل في قيمتين متماثلتين يجب تحقيقهما في الدول النامية وهما: التضمينية التي تركز على المساواة بين كل الأطرف المشاركين، والمساءلة التي تشيرالى مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على أخفقاتهم أو نجاحاتهم. وفي بعض الدراسات الأخرى ركز البنك الدولي على ستة معايير وهي المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون والتحكم بالفساد[26].

أما مقاربة صندوق النقد الدولي[27] (FMI) للحكم الراشد في الدول النامية فهي من خلال البعد التقني أي من الناحية الاقتصادية على أنه طريقة تعمل على تحديد شفافية الحكومة وإدارة الموارد العامة بفعالية واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

فبالنظر كذلك إلى منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية[28] (OCDE) نجد أنها تستند على المعايير المحفزة للنمو الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة، وذلك بدمقرطة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والسماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ومصالحهم والحصول على الحقوق مقابل القيام بالواجبات دون إقصاء، بالإضافة إلى ذلك فهذه المنظمة تركز على أربعة معايير أساسية هي: دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية.

كما يعتبر الحكم الراشد للدول النامية من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على أنه العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية و"السوسيو"-اقتصادية بشفافية ومسؤولية. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعتبر الأكثر شمولا في هذا الموضوع حيث قدم تسعة معايير أساسية للحكم الراشد وهي[29]:

- **المشاركة participation:**

وتعني أن يكون لجميع المواطنين رأي ومساهمة في صنع القرار، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة، ويحكمها قيمة حرية الرأي والتجمع والقدرة على مشاركة بناءة.

- **حكم القانون Rule of law:**

يجب أن تكون مؤسسات القانون عادلة ومستقلة وتولي الأهمية خاصة لتطبيق قواعد حقوق الإنسان مع احترام أحكام القانون

على أرض الواقع بحيث يخضع له كل من الحاكم والمحكوم. فالقواعد القانونية تؤمن العدالة والمساواة بين المواطنين.

•الشفافية Transparancy :

تستند على التدفق الحر للمعلومات الكافية والمفهومة، حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها مباشرة، وبالتالي إتاحة المعلومات الكافية لكل المواطنين. فتبرز أهمية الشفافية في توفير الإحصائيات الخاصة بالسياسات المالية والنقدية والاقتصادية لما تلعبه من دور في توجيه السياسات الاقتصادية.

• الاستجابة Responsiveness :

أن تسعى كل المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة كافة شرائح المجتمع والاستجابة لمطالبهم بحيث لا تقتصر الخدمة على فئة واحدة. فحسن الاستجابة يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسات على توفير الخدمة للجميع دون استثناء.

• اتجاه الإجماع Consensus orientation:

•السعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح المتضاربة، للتوصل إلى الحلول الوسطى بما يشكل أفضل مصلحة للجماعات والسياسات العامة. فالحكم الراشد يهدف إلى التوفيق بين هذه المصالح لتحقيق المصلحة العامة.

• العدالة أو المساواة Equity :

تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة، بمعنى يجب أن تزال كافة أشكال التمييز بين الأفراد لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

• الفعالية والفاعلية (الكفاءة) Effectivness and Efficiency :

فهي تتعلق بالمؤسسات وتؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد والعمل العمومي، بمعنى أن مخرجات الحكم الراشد يجب أن تنتج من أفضل استخدام للموارد.

• المساءلة Accountability :

يجب أن تخضع قرارات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمحاسبة وتقييم الرأي العام، أي تتم مساءلة صناع القرار من قبل الشعب. وتتضمن المحاسبة نظام متكامل للمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في إدارتهم للموارد العامة.

• الرؤية الإستراتيجية Strategic vision:

يجب أن يكون للقادة وللشعب أفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية ولديهم

شعور مشترك عما يريدونه من الحكم الراشد وكيفية إسهامه في تلك التنمية. فالرؤية الإستراتيجية هي تلك المعطيات الثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى تنمية مجتمعية شاملة.

إن هذه المعايير يمكن بواسطتها معرفة مدى رشادة الدول النامية إلا أنها تعتبر خصائص مثالية ولا تتوفر عليها كثير من الدول، ولهذا فان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يطالب بضرورة إرساءها في كل الدول وخاصة النامية منها من خلال بناء قاعدة إجماع واسعة.

أما تقرير المؤتمر العالمي لسنة 1997 المقدم من طرف الآمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان (Kofi Annan) "أكد بأن الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، إذ أن الحكم الراشد هو انجاز ونتيجة في حد ذاته، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياساتها والسلطة الشرعية واستجابة الإجراءات للطموحات فان كافة المبالغ المخصصة للتمويل أو للمعلومات لا يمكنها أن تمهد الطريق للعالم وخاصة النامي ليصل إلى الرخاء. فالوظيفة الأساسية للدولة، كما يؤكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، هي الإعداد للبيئة المساعدة والمناسبة التي تمكن للاستثمار أن يتم، وللثروات أن تتحقق، وللأشخاص أن يزدهر عملهم وينمو. فالحكم الراشد يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين، إضافة إلى اندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم"[30].

ويتضح بأن الحكم الراشد ليس مرتبطا بمعايير آلية، كما أن موضوع المشاركة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر كأولويات وعليه فان تعميم الحكم الراشد على كل الدول يصبح أمرا نسبيا. وعلى ذلك فهناك حكم راشد وحكم غير راشد، أي الحكم الفاسد، بحيث ارتبط مفهوم الحكم الراشد بظاهرة الفساد كظاهرة عالمية عرفتها جميع المجتمعات في كل الأزمنة والعصور وخاصة الدول النامية في العقود الأخيرة.

إن الفساد أصبح ظاهرة تنخر المجتمعات النامية، معبرة عن أنانية الإنسان التي تجعله ميكافيلي النزعة في تجاوز الأخلاق وخرق القوانين الراعية للصالح العام، بشكل لا يخدم التنمية التي هي أساس المصالح العامة

لأي مجتمع من المجتمعات، هذا ما يبرز أهمية موضوع مكافحة الفساد كمدخل للحكم الراشد، الذي أصبح الموضوع المحبذ لدى جل المؤسسات الدولية الحكومية منها وحتى غير الحكومية التي وقفت على حجم الكارثة التي لحقت بالمجتمعات النامية نتيجة الخروقات المتعمدة في سوء استعمال السلطة والوظيفة والمال وتغليب ذاتية الفرد على عمومية الأهداف البناءة للمجتمع، كل ذلك جعل هذه المؤسسات الدولية وأخرى محلية تدق ناقوس الخطر لتعاظم ظاهرة الفساد حتى في المجتمعات الغربية ذاتها، وتسعى لإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة لمحاصرة الظاهرة ودراستها وفحص مجمل المظاهر المتعلقة بها.

وقد حاولت المؤسسات الدولية القيام بدور كبير في مكافحة الفساد خاصة في الدول النامية بحيث أنها تراقب هذه الدول في العديد من النواحي منها مراقبتها وتقييمها من ناحية نوعية النظام المؤسساتي ومدى قبولها بعملية الدمقرطة وكذا من ناحية مستوى حقوق الإنسان. فمفهوم قياس نوعية الحكم الراشد من طرف هذه المؤسسات هو محل اختلاف بحسب تباين الهيئات والجهات ومصالحها وكذلك محل تداخل العديد من العلوم من بينها العلوم السياسية، الاقتصاد، التاريخ، القانون، علم الاجتماع...، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة قياس الظاهرة في الدول النامية باعتبار أن المفهوم ارتبط بمفهوم التنمية البشرية، وبالتالي يتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها التي تشمل أبعاد إيديولوجية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية وأمنية. وتتضمن مؤشرات المؤسسات الدولية والبنك الدولي على سبيل المثال على ما يلي[31]:

- **مراقبة الفساد:**

وتتضمن المؤشرات التي تقيس الفساد ومدى استعمال السلطة من أجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة.

- **الرأي والمساءلة الديمقراطية:**

وتتضمن المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر العملية السياسية المتمثلة في الحريات المدنية، الحقوق السياسية، حرية الصحافة وتقيس قدرة المواطنين على مدى اختيار الحكام ومراقبتهم.

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:**

ويتضمن المؤشرات التي تقيس كيفية التداول على السلطة، بطريقة مؤسسية أم بالعنف.

• **فعالية الحكومة:**

وتتضمن المؤشرات التي تقيس نوعية الخدمة العمومية ونوعية البيروقراطية ومصداقية الحكومة.

• **نوعية التشريعات:**

يتجه هذا المقياس إلى قياس مدى شرعية ومصداقية التشريعات وقياس السياسات الغير ليبرالية.

• **حكم القانون:**

مؤشر يتكون من قياس درجة ثقة المواطن في القواعد المفروضة ومدى مطابقتهم.

وهكذا، فان الحكم الراشد كمعايير وكفكرة واصطلاح شاع استخدامه بشكل واسع كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات والسياسات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة، كما أن هذه الفكرة توسعت لتشمل كافة أدوار الحكومة وتكاملها مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة لإعداد ورسم السياسات وتعزيز مفاهيم دولة القانون واللامركزية بغرض تقريب المواطن من المركز وبلوغ أسلوب الحكم الموسع والجيد[32]. وما يمكن أن يلاحظ أن هذه المقاربة النظرية التقيمية للحكم الراشد تصب في وجود أزمة حكم في الدول النامية بفقدان شرعية الدولة وضعف الفعالية في العمل العمومي، فالمجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لأنظمة الحكم التقليدية التي تخول للحكومة وحدها مسؤولية تسيير الشؤون العمومية، وبالتالي تصب كذلك في ضرورة ظهور شكل جيد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات الحالية.

لكن يبدو أن هذه المؤسسات وجدت في معايير ومؤشرات قياس الحكم الراشد في الدول النامية بطانتها لما يحتوي ذلك من أبعاد مختلفة سياسية وأخرى، وبالتالي السماح لهذه المؤسسات التدخل بطريقة غير مباشرة في الشؤون الداخلية لهذه الدول تحت غطاء مفهوم بمحتويات ومضامين غير محددة.

الخاتمة:

طرحت المؤسسات الدولية والدوائر السياسية والأكاديمية في الآونة الأخيرة مفهوما جديدا يهدف إلي صياغة عقد اجتماعي جديد بين "الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص" وهو مفهوم الحكم الراشد. تسلط هذه المقاربة الضوء على الدول النامية على أساس ضرورة الاعتماد المتبادل

بين السلطات المشاركة في العمل الجماعي والعمومي، بحيث يقوم عمل تسيير الشؤون العامة على عملية تفاعل- تفاوض بين متدخلين غير متجانسين، مما يؤدي إلى تعاون المؤسسات العمومية والفاعلين مهما كانت طبيعتهم على تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ينطوي مفهوم الحكم الراشد إذا على المشاركة، حكم القانون، الشفافية، الاستجابة، الإجماع، المساواة، الكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية، المفاوضات والتنسيق.

يجد الحكم الراشد للدول النامية أساسه في تزايد الاختلالات في سير العمل العام ويفرض ظهور مبادئ وإجراءات جديدة للتنظيم العمومي. تتطلب هذه المبادئ والإجراءات الجديدة إشراك الفاعلين من خلال عملية مشاركة يجب أن تسمح ببلوغ أهداف الرشادة ومن خلال الوقوف على أسباب قصور الإدارات والسياسات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة. عموما فالحكم الراشد وظف بغية ترشيد السياسات وإحداث تحسينات في مختلف مؤسسات وقطاعات الدول النامية، مما أدى بمراقبتها وتقييمها من حيث طبيعة الأنظمة السائدة ومدى قبولها لمبدأ الديمقراطية وفكرة الشفافية وحقوق الإنسان...، كل ذلك في إطار تدخل المؤسسات الدولية بطريقة غير مباشرة في الشؤون الداخلية لهذه الدول تحت ستار تطبيق هذا المفهوم. مع ذلك يمكن وبصورة شرعية أن نتساءل حول حدود طبيعة الغايات التي يستعمل من اجلها مفهوم الحكم الراشد في الدول النامية.

الهوامش:

(1) Cf. Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, La gouvernance et ses applications, Editions Khartala, 2005

(2) Philippe Moreau Defarges, La gouvernance, PUF, 2ème édition, novembre 2006, p. 5.

(3) Ibid. p. 5.

(4) أوراق عمل الملتقى الدولي" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" المنعقد يومي 08 و09 أفريل 2007 بجامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، الجزء الأول، ص 408.

(5) نفس المرجع السابق ص 409.

(6) Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, op. cit. pp. 1-5

(7) Philippe Moreau Defarges, op. cit. p5

(8) Cf. Banque Mondiale,

L'ajustement : réformes, résultats et chemins à parcourir, rapport de la Banque mondiale sur les politiques de développement, Washington, 1994.

(9) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، السنة نوفمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 41.

(10) Philippe Moreau Defarges, op. cit. p9.

(11) Ibid.

(12) Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, op. cit. p 6

(13) أوراق عمل الملتقى الدولي" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، مرجع سابق، ص217.

(14) UNDP policy document (1997) voir http://magnet.UNDP.org/policy

(15) Pierre Calame, La démocratie en miettes. Pour une révolution de la gouvernance, Descartes Cie, 2003, p. 13.

(16) Philippe Moreau Defarges, op. cit. p17.

(17) François-Xavier Merrien, «De la gouvernance et des Etats-providences contemporains», in Gouvernance, Revue internationale des sciences sociales, n° 155, 1998, p. 61.

(18) سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة الدولة والمجتمع، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 249، نوفمبر 1999، ص 114.

(19) Philippe Moreau Defarges, op. cit.p30

(20) د. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص- 07/08

(21) أوراق عمل الملتقى الدولي" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 415 -417

(22) Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, op. cit.p.1

(23) أوراق عمل الملتقى الدولي" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" مرجع لسابق، ص417.

(24) نفس المرجع السابق، ص216- 217

(25) د. زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص10.

(26) Banque Mondiale : rapport sur le développement au moyen orient et en Afrique du Nord vers une meilleure gouvernance, 2003, pp1-2.

(27) Fonds Monétaire International, Le FMI et les Objectifs du millénaire pour le développement, Département des Relations

extérieures, cf. http://www. imf. org.

(28) د. زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق ص10- 11.

(29) أوراق عمل الملتقى الدولي" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" الجزء الأول، مرجع سابق، ص17.

(30) د. زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق ص17- 18.

(31) أوراق عمل الملتقى الدولي" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" الجزء الأول، مرجع سابق، ص22.

(32) نفس المرجع السابق، ص120.

تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية

أ/ عبد الرزاق تومي

بهذه العبارة نستهل حديثنا ونقول بأن هناك اهتماما متزايدا في العشرية الأخيرة بالمعلومات جعل منها قضية العصر وكأن المعلومات وليدة اليوم، لكن المتتبع لتاريخ هذه الأخيرة يجد بأنها وجدت منذ أن وجد الإنسان بيد أنها تتشكل من حقائق وبيانات، وتوصف بأنها البعد الثالث للمادة بعد الكتلة والطاقة. وهي المورد الإستراتيجي في مجتمع اليوم لا رأس المال فقط وأصبحت مفتاح الإنتاجية والمنافسة والإنجاز الاقتصادي. كما أن المعلومات اليوم تعتبر مهمة تنموية ومجالا بناء وعاملا بالغ التأثير في النماء والتطوير والتفاعل الحي مع العالم المعاصر الذي تحول فيه مركز الثقل من المصنع إلى الحاسوب الذي جعل من المعلومات شعار الاقتصاد العالمي ومعيار التفوق والقوة، فمن يملكها ويحسن استغلالها يملك العالم ويسيطر على زمام الأمور. لكن هنا يستوقفنا هذا الطرح لنسأل عن سر انتقال المعلومات من مجرد بيانات وحقائق إلى مادة حيوية ذات قيمة بحثية وعلمية وسلعة ورأس مال اقتصادي جلب إليه جل الاستثمارات وخدمة للمجتمع استقطب 70% من اليد العاملة. كما أن إستراتيجيات الإدارة والقيادة والقرارات الصائبة تحتاج إلى المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف وبأيسر الطرق وهذه الإشكالية لم تبق مطروحة بعد ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوالي الاختراعات في هذا المجال إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن خاصة وأن نهاية القرن العشرين عرفت بروز ثلاث ثورات متزامنة ولا تقل أهمية عن بعضها البعض، هي الثورة العلمية نتيجه تطور البحوث والاختراعات في مختلف العلوم. وثورة عصر الفضاء نتيجة التطور في مجال الاتصالات. وثورة المعلومات نتيجة التطور

الكبير في مجال الحواسيب وظهور الشبكات والطرق السريعة للمعلومات.

حقيقة إننا نعيش اليوم ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أسفرت عن ظهور مجتمع جديد باحتياجات متجددة، تغيرت فيه المعادلة من إنسان إنسان إلى إنسان آلة أو جهاز ذكي.

هذا وقد نزل علينا مجتمع المعلومات بصفته الظاهرة الأشد تمييزا لعصرنا إلى حد يستحيل على أي بلد من البلدان أن يتملص منها[1]. وقد ارتبط عصر المعلومات الحالي بالتنمية، ذلك أن عصر المعلومات معناه أساليب حياة جديدة وقيم أخرى تستمد من مقتضيات التقنية الحديثة ومن تصور صانعيها انطلاقا من المبادئ الأخلاقية والتربوية التي ورثوها ونشأوا عليها، فهي أولا وأخيرا في خدمة مجتمعهم، وذلك في ظل المعطيات التي تؤكد بأن الثورة العلمية وثورة المعلومات تشكلان تحديا للبشرية جمعاء ولا مكان فيه في الغد القريب لأمة لا توظف إفرازات ثورة المعلومات لصالح تنميتها.

وتغيرت حياة المجتمعات المعاصرة تغيرا جذريا في مجالات الحياة العلمية، الاجتماعية والاقتصادية، السياسية والعسكرية وغيرها. كما خلقت مفاهيم جديدة مثل: شبكات المعلومات، مجتمع المعلومات، الفجوة الرقمية، الحكومة الإلكترونية، العولمة، وهي مفاهيم يعود الفضل في ظهورها إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تعتبر بحق بؤرة الثورة المعلوماتية التي يعيشها عالم اليوم، وتعد بكل ثقة المحور الذي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في شتى مناحي الحياة[2].

ولقد شكلت المتطلبات التنموية والعلمية ومقتضيات الحياة الديمقراطية إدراكا تاما وقناعة راسخة بضرورة الاهتمام الجدي بالمعلومات والقيام بخطوات عملية للسير في طريق المعلوماتية من دون الرضوخ لنظام العولمة وبرامجه وسياساته باسم التكيف والإصلاح والخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام والديمقراطية الليبرالية، والحكم الراشد وفق محددات وشروط وأدوات العولمة وركائزها الثلاث، البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وهي محددات لم تنتج في بلادنا وبلدان العالم الثالث عموما سوى حصاد مر وضار تجرعته شعوب هذه البلدان تحت تأثير أوهام الخصخصة والانفتاح والتنمية المستدامة والاقتصاد الحر ورأس المال الإنساني، والنمو الاقتصادي المزعوم الذي أوقع اقتصاد مجتمعات هذه الشعوب بسبب التغيرات والشروط التي فرضتها العولمة

الاقتصادية في مأزق وقيود إضافية[3]. وهي تستهدف المزيد من تقليص سلطة الدولة الوطنية، وانعكاس قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية الوطنية[4].

كما أن إعادة وضع برامج وسياسات البناء الوطني على مسار التطور والتنمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح ما لم تبن على أساس تكنولوجي محض.

فالخطط الحكومية هي إعلانات عن نوايا لاتخاذ إجراءات في جميع القطاعات، كما تعتمد قدرة الحكومات على تطوير الخطط والمناهج الفعالة وعلى قدرتها على تفسير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد.

والتنمية باعتبارها مرآة مجتمع المعلومات والمعرفة الذي يسعى إلى إنتاج المعلومات ونشرها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات الحياة بهدف الارتقاء بالحياة الإنسانية، لذا أصبح التحدي الأكبر أمام نشاط الإنسان بكل مظاهره في السنوات الأخيرة على مستوى الأفراد والهيئات والدول هو الإحاطة بأطراف هذه القضية في صورتها العلمية الدقيقة من أجل التعرف على أحسن الطرق والمسالك المؤدية إلى استغلال طاقة المعلومات باعتبارها الطاقة الأولى في أي مشروع.

والتنمية باعتبارها سياسة وطنية أكثر منها جهودا ومبادرات فردية يجب ضبطها ببرامج وسياسات ومخططات قصيرة، متوسط وطويلة المدى، يجب أن توكل مهمة وضعها إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها. وهذه الأخيرة لا يمكن لها أن تحقق أعلى معدلات التنمية إذا لم تحافظ على أطراف المعادلة أو إذا غابت العلاقة الجدلية بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية. إذن فتكنولوجيا المعلومات أصبحت فعلا على علاقة مباشرة مع التنمية الوطنية، ولرفع اللبس عن هذه الأخيرة حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا الموضوع الذي يعنى بدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية الوطنية، والذي نسعى من خلاله لإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الوطنية الشاملة، والوقوف على واقع التنمية في ظل ثورة المعلومات. ولعل تحديات التنمية في هذه الألفية ومقتضيات الدخول في مجتمع المعلومات العالمي تدفعنا إلى دراسة مثل هذا الموضوع الذي يجب أن لا يبقى الحديث فيه حكرا على الخطاب السياسي على أفواه القادة والزعماء، أو طعما يجتمع عليه الخبراء في عديد الملتقيات والمؤتمرات والموائد

المستديرة، دون استشعار الباحثين والدارسين بضرورة دراسة هذا الموضوع.

مصطلحات الدراسة:

تكنولوجيا المعلومات:

أو تقنية المعلومات، التكنولوجيات الحديثة، أو تكنولوجيا المعلومات فإنها تعني مجموعة الأجهزة والمعدات والمهارات والخبرات التي تتعلق بالمعلومات: جمعا وتحليلا، تخزينا واسترجاعا، وتوزيعها للمستفيدين، ومن هنا أمكن اعتبارها ذلك الطائر الذي يطير بجناحين: جناح يتعلق بتكنولوجيا الحواسيب وملحقاتها والجناح الثاني هو تكنولوجيا الاتصال بدءا من الهاتف والتلغراف وصولا إلى الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات والاتصال الحديثة. فهي في هذه الحالة سواء كانت منفردة أو مجتمعة فإنها تسعى من أجل تحقيق هدف واحد، وهو إيجاد المعلومات المناسبة التي تتميّز بالدقة والحداثة والموثوقية مضافا إليها السرعة، وتوصيلها إلى طالبيها أينما كانوا وحيثما وجدوا. إنها تلاقي الكمبيوتر مع كل من الاتصالات والإلكترونيات الدقيقة من أجل خلق تدفق فوري للمعلومات عبر أنظمة تحكم ماهرة.

التنمية:

مصطلح يطلق على عملية معقدة مدروسة ومخطط لها[5]، تهتم بالإنسان ومن أجله، بهدف الانتقال بالمجتمع بشرا ومؤسسات وهياكل إلى وضع أفضل يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة والاستقلالية، سواء كان ذلك في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية أو يفترض لها أن تكون وسيلة وغاية وهي وسيلة لتجاوز التخلف الذي هو ليس مجرد تأخر زمني بل يرجع أيضا إلى التبعية التي انبثقت نتيجة عوامل خارجية كالاستعمار وعوامل أخرى داخلية مكنت التبعية من ترسيخ جذورها والدفاع عنها[6].

والتنمية عملية تغيير شامل للقوى الاجتماعية وغير الاجتماعية تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة متفق عليها، وبناء على ذلك فهي عملية تغيير اجتماعي مقصود حيث تتضمن الطبيعة الغائية للتغيير، كما أنها في الوقت ذاته عملية تغيير حيث تتضمن الطبيعة التلقائية، فهي إذن عبارة عن عملية تغيير وتغير معا[7].

الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات:

تكنولوجيا المعلومات والتنمية:

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى أعظم القوى الكامنة التي تساهم في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين، وينعكس تأثيرها الثوري على طريقة حياة الناس وتعليمهم وعملهم، وعلى طريقة تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني بسرعة، تغدو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محركا حيويا للنمو الاقتصادي العالمي[8]".

هذا ما جاء في وثيقة ميثاق "أوكيناوا" حول مجتمع المعلومات العالمي المنعقد في اليابان من طرف الدول الثماني(G8).

فالثورة العلمية والتكنولوجية هي الشريك الحليف الأهم للثورة الاجتماعية، فقد عززت من فهم جدل تحديد العالم وجدل المكتسبات الاجتماعية والعلمية، والتقنية وتبنت الجمود والبيروقراطية.

إن فتح الآفاق أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة هامة جدا على صعيد التنمية وعلى صعيد التكامل والتعاون بين القطاعات داخل المجتمع.

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم عنصرا أساسيا في جميع القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات وتجارة ومال.

ولا ينتابنا الشك في ضرورة وأهمية وحتمية توفر تكنولوجيا المعلومات في مختلف المنظمات في عالم اليوم، فهذه التكنولوجيا ما عادت سلعة كمالية يمكن للمؤسسات والهيئات اقتناؤها حيث شاءت والاستغناء عنها حيث تشاء. فهي بذلك تمثل البنى الأساسية لأي منظمة شأنها في ذلك شأن المباني والتجهيزات ورأس المال، وبالتالي فنحن حقيقة في عصر أصبحت فيه المعلومات قاعدة وليست استثناء.

ومن هنا وجب الانتباه والعناية الجادة باستثمار وسائل الاتصال بمختلف أنواعها ترسيخ الروح الوطنية، والتضامن الاجتماعي، وما يدخل في سياقه من قيم المدينة والتحضر[9]، فالاستيعاب الحقيقي للثقافة هو الأساس للتقدم والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات هي الأكثر قابلية للتوجيه الاجتماعي، "وقد أصابت منظومة المعلوماتية المجتمع بالتغيير وإعادة الصياغة تماما، كما حدث لكل جوانب الحياة، العمل والموارد والعلاقات العامة والسلطة"[10].

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من الوسائل الهامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة لمواجهة قضايا التنمية في الألفية الجديدة.

أهمية تكنولوجيا المعلومات في التنمية:

تستمد تكنولوجيا المعلومات أهميتها في التنمية من أهمية المعلومات، لذا فقد أصبحت قضية المعلومات وكيفية الحصول عليها واقتنائها وتسهيل الإفادة منها ووضعها في متناول الباحثين والدارسين والمسئولين عن قطاعات التنمية من القضايا الجوهرية. ونظرا لارتباطاتها بعمليات التنمية والتطوير وخلق نهضة شاملة لإسهامها في إنجاح خطط التنمية الوطنية والقومية. ويمكن إجمال أهمية تكنولوجيا المعلومات من خلال الآتي:

- تنمية قدرة الدولة على الإفادة من المعلومات المتاحة والخبرات التي تحققت في الدول الأخرى.
- ترشيد وتنسيق ما تبذله الدول في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات.
- ضمان قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.
- توفير بدائل وأساليب لحل المشكلات الفنية والتقنية واختيارات تكفل الحد من المشكلات في المستقبل.
- رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية في قطاع الإنتاج والخدمات.
- ضمان القرارات السليمة في القطاعات جميعها وعلى مختلف مستويات المسؤولية.

وتدخل تكنولوجيا المعلومات في صميم فعاليات المجتمع كالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفعاليات التعليم والتدريس، الصحة والسكان والإدارة والخدمات وهو ما من شأنه أن يسهم في بناء تطبيقات الحكومة الإلكترونية، كما يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى فتح الآفاق أمام التكامل بين المجتمعات المختلفة وطنيا وإقليميا وعالميا.

لذا فإن فتح الآفاق أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة في غاية الأهمية، وهو ما يجعلها ترقى إلى سلم الأولويات على صعيد التنمية وعلى صعيد التكامل والتعاون بين هياكل الدولة، والأجهزة الحكومية وهذه المسألة لن تكون في متناولنا ما لم نسع جميعنا إلى بناء دولة مستحدثة بأجهزتها وهياكلها تستخدم تكنولوجيا المعلومات وتحسين وظائفها في حقل التنمية يمكن أن يقود إلى عمليات توظيف وتأسيس لمشروعات مولدة للدخل ويتم الوصول إلى ذلك عبر بناء القدرات

والبنى التحتية للمنظمات. ويجب التنويه إلى أن تكنولوجيا المعلومات ليست غاية بحد ذاتها لكنها ستصبح أكثر فعالية إذا ما تداخلت مع أهداف وغايات تنموية أخرى.

علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنمية:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممكنات التغيير، فاكتساب وسائل وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات لا يخلق التنمية والتغيير بل إنه يساهم في خلق المعرفة في المجتمع، وتسهيل عملية الاستفادة من المعلومات المتوفرة ولا يقصر دورها كذلك على كونها من دوافع التغيير فقط بل إنها تعتبر أداوت ووسائل هامة في عملية التغيير والتنمية.

فقد جرى التسليم في التنمية الدولية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة هامة مشتركة لتعزيز التنمية الإنسانية المستدامة، وحل مشاكل الحياة الحقيقية، وقد تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حد التخلف، وتعزيز المعرفة والتجارة من خلال خلق بيئة ممكنة ومناسبة.

فالتنمية وتكنولوجيا المعلومات في علاقة إنتاجية متبادلة، فالتنمية نتاج تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات نتاج التنمية، ذلك أنها يمكن أن تكون وسيلة وأداة لتحقيق التنمية كما يمكن أن تكون هدفا تنمويا بحد ذاتها.

وظائف تكنولوجيا المعلومات على صعيد التنمية:

يمكن أن ندرك دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية من خلال الوظائف التي تؤديها تكنولوجيا المعلومات في المجتمعات وهي:

- توفير المعلومات العامة للمجتمع في جميع المجالات.
- توفير المعلومات الحديثة والمهمة في المجتمع مثل: البنوك، البورصة، وأحوال الطقس.
- تقريب الإدارة من المواطن.
- فك العزلة عن المناطق الريفية المعزولة عن طريق إلغاء حواجز الزمان والمكان.
- تقليص وقت الأشخاص أثناء قضاء حاجاتهم.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل: التطبيب عن بعد، التعليم عن بعد، التكوين عن بعد... الخ.
- توفير المنتجات المتنوعة من أي مكان وبأي شكل وبأقل التكاليف.

أبعاد تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للتنمية:[11]

قبل التطرق إلى الحديث عن دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية لا بد من توضيح أبعاد تكنولوجيا المعومات والاتصالات لما لها من دور مهم في فهم دورها وعلاقتها بالتنمية والمجتمعات الحديثة، حيث نعرض في هذا الإطار خمس أفكار تشكل أبعادا لتكنولوجيا المعلومات وهي كالآتي:

- تكنولوجيا المعلومات أصبحت مقياسا لتقدم الأمم والشعوب تحت شعار "من يملك المعلومات يملك القوة". وأصبح الحديث عن الدول الغنية معلوماتيا والفقيرة معلوماتيا بل الأمم السريعة والأمم البطيئة، وهذا بدلا عن التمييز الذي كان سائدا إلى دول متخلفة دول متقدمة، حتى وإن استخدمنا هذا الأخير فنقول متقدمة معلوماتيا ومتخلفة كذلك.

أي أن تكنولوجيا المعلومات اختزلت كل المعايير التي كانت تقسم على أساسها الدول (اقتصادية، اجتماعية، عسكرية...).

- تكنولوجيا المعلومات تشكل رهانا أمنيا وجيوسياسيا وجيواستراتيجيا، اعتبارا من أن التحكم في تكنولوجيا المعلومات هو التحكم في المعلومة وفي تأطيرها والتحكم في صانعها وبالتالي في متقلبها، وهذا على غرار ما توفره شبكة الأنترنت في هذا المجال.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي كل متكامل وحلقة مستمرة. فهي منتظمة بطريقة شبكية، فلو فقدت جزءا من الحلقة لسقط الكل. وتشبه في هذا السياق بشبكة السكك الحديدية والكهرباء والماء.

- تكنولوجيا المعلومات خلقت نوعا من مجتمع مبني على المعرفة، لذلك سمي بمجتمع المعلومات فهو يرتكز أساسا على المعرفة والبحث العلمي والتكنولوجيا اللامادية وبالتالي يجب أن يجد أشخاصا يتعاملون مع نوع من المجتمع تتوفر فيه المهارة والقدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وبالتالي أصبح عالم الشغل مقرونا بالتحكم في استخدامها، فهل ذلك يعني أنها ستخلق وظائف مقابل تهديم أخرى؟

- تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى كونها تشكل رهانا أمنيا وجيوإستراتيجيا فإنها تشكل رهانا تنمويا بالنسبة لجميع الدول، لا سيما دول العالم الثالث، ويأتي هذا الدور من كونها تعتبر أداة في يد الشعوب المتخلفة لتحقيق تنميتها الشاملة، فلم يبق هناك أدنى شك في أن تكنولوجيا

المعلومات أداة مهمة للتنمية الوطنية، وما درجات التقدم والتطور التي وصلت إليها بعض الدول التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية مثل اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة وماليزيا إلا مثال يجب أن يحتذى به لتحقيق التقدم والازدهار فهذه الدول اقتنعت بأن المعلومات والمعرفة هي سلاح العصر والمورد الإستراتيجي الهام في جميع المجالات والقطاعات، فراحت تضع البرامج لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدءا بتمتين البنية التحتية لها.

دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية:

من خلال ما سبق يمكن أن نبرز دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية من خلال جانبين:

- عموديا: من خلال إيجاد خدمات ومنتجات وتطبيقات وعمالة حول شبكة الأنترنت ومعالجة البيانات وخدمات الهاتف، أي أنها تقدم خدمات ومنتجات جديدة.

- أفقيا: بوصفها أداة ممكنة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سلسلة من المجالات بما فيها تنمية القطاع العام وزيادة فرص نمو القطاع الخاص وتوسيع الأسواق وكفاءة الإدارة وإيجاد المعلومات المتصلة بخدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وتقديم للجمهور (الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني).

ويلعب التطور التقني دورا كبيرا في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة، وكان السبب في كل هذه التحولات الجذرية في جميع مجالات الإنتاج الذي هو الأساس المادي للحياة.

كما أدت إلى تغير المجتمعات في الدول الصناعية إلى مجتمعات تقنية أثرت بدورها في السلوك الإنساني للأفراد وعلى الإدارة وعلى المجتمع وعلى التنظيم السياسي للدولة.

ولتكنولوجيا المعلومات تأثيرها الواضح في النمو الاقتصادي ويلاحظ أنه يمكن تطبيقها على نطاق واسع وفي ظروف مختلفة، كما أن إمكانياتها في تزايد مستمر وفضلا عن هذا فإن تكاليفها نحو الانخفاض بصورة واضحة[12].

تكنولوجيا المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات:[13]

تشكل تكنولوجيا المعلومات أداة رئيسة، وعنصرا أساسيا في كل مراحل اتخاذ القرارات، بدءا من جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة المطروحة ثم معالجة هذه

المعلومات وتحليلها ثم مقارنة النتائج المحصل عليها، وصولا إلى مرحلة نشر هذه المعلومات وتوصيلها إلى متخذي القرارات. فبقدر ما تتوفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة بقدر ما تكون القرارات صائبة وبعيدة عن العشوائية والارتجالية. وهذه الخاصية بالنسبة للمعلومات يمكن أن تتوفر بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

ومما لا شك فيه أن مستوى القرار ودرجة صحته يتناسب مع مستوى المعلومات المتوفرة ودقتها، كما أن التطور والتغير المستمر في مجالات جمع ونقل وتبادل المعلومات من شأنه أن يسهل عملية تبادل المعلومات وكذا فتح آفاق وإمكانيات المشاركة في اتخاذ القرارات.

إن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تسهم في الكشف عن مواطن العجز والخلل الموجودة في المنظمات والمؤسسات، ويمكن أن تتيح التعرف والاطلاع على البدائل والخيارات المتاحة. وفي نفس السياق تساعد على اختيار البديل الأفضل ضمن مجموعة الخيارات المطروحة. كما أنها تساعد على اتخاذ القرارات السريعة والدقيقة، كما تمكن من التنسيق بين مستويات اتخاذ القرارات والتقليل من حالات الخطإ.

تكنولوجيا المعلومات والمعلومات التنموية:

أصبحت قضية المعلومات وكيفية الحصول عليها واختزانها وتيسير الإفادة منها ووضعها في خدمة الباحثين والدارسين والعاملين في المؤسسات وقطاعات التنمية من القضايا الجوهرية، وبفضل تكنولوجيا المعلومات التي غيرت النظرة تجاه المعلومات والتي أصبحت تقدم للتنمية الأنواع التالية من المعلومات.

معلومات إنجازية:

وهي معلومات تساعد المخططين ومتخذي القرار لإنجاز أعمالهم بدقة وكفاءة عالية، كما تساعدهم على اتخاذ القرارات.

معلومات إنتاجية:

يمكن أن تساعدهم في تطوير وتحسين أساليب الإنتاج كما تساهم في توجيههم إلى نقاط الاستثمار الناجح.

معلومات إنمائية:

وتتعلق بتطوير وتنمية قدرات الأشخاص على مواكبة ومسايرة متطلبات عصر المعلومات ومجتمع المعرفة كما تساعد على تنمية الوعي.

الأبعـــاد التكنولوجيـــة والتنمويـــة لمجتمع المعلومات:

لقد أسفرت الثورة الاندماجية لتقنيات المعلومات والاتصالات عن ظهور بوادر مجتمع جديد، هذا الأخير الذي أصبحت فيه المعلومات كأساس لتحريك وبناء الاقتصاد ومن ثمة كمصدر لا غنى عنه للدخل الوطني. هذا المجتمع هو مجتمع المعلومات الذي شاع استخدامه في الآونة الأخيرة وأصبح محل اهتمام الباحثين والدارسين، وكذا غاية يسعى إلى تحقيقها القادة والسياسيون. ومن أجل تحديد معالم هذا المجتمع ووضع أسس العيش فيه فقد عقدت مؤخرا في 25 نوفمبر 2005 بتونس قمة عالمية حول مجتمع المعلومات العالمي. وإنه من الصعوبة وضع تعريف محدود ودقيق لمجتمع المعلومات وكل تعريف لهذا المجتمع يكون وفق المعايير المحددة لهذا المجتمع فقط ويعرفه الدكتور عبد اللطيف صوفي بأنه "المجتمع الذي يجري فيه الاعتماد على المعلومات في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها وبذلك تكون المعلومات بأنواعها وأشكالها وأوعيتها المتعددة الأساس الذي يقوم عليه هذا المجتمع ويعتمد عليه في تطوره وتقدمه"[14].

ومجتمع المعلومات هو مجتمع متكامل إذ لا يمكن الولوج إلى هذا المجتمع لتوفير وسائل اتصالات للمعلومات الحديثة ما لم تصاحبه حركة اجتماعية متكاملة تتضمن البعد المعرفي والتقني الذي سيستمد فكرة محقق مجتمع المعلومات بالفعل على المستوى الفردي والمؤسسي باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتشمل مع الوقت جميع المؤسسات المعلوماتية والاقتصادية والثقافية والإدارية فيه.

إن التنمية في مجتمع المعلومات لا تختلف عن التنمية في المجال الصناعي من حيث جوهرها لكنها تختلف في طريقة العمل فقط. ذلك أن التنمية في مجتمع المعلومات تهدف إلى خلق مجتمع ينتج ويستهلك المعلمات ورأس المال الذي يقوم عليه هو المعلومات. وإذا قلنا ينتج ويستهلك المعلومات فإن ذلك دلالة على استخدام المعلومات واستخدام تكنولوجياته في جميع مناحي الحياة، وبالتالي فالأساس هو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التنمية ويشمل ذلك التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد والبنوك تنشئ البطاقات الذكية لدخول عالم التجارة الإلكترونية. وأما في المجال

الإداري فيتيح للمواطنين المشاركة في الحياة السياسية وتكريس ثقافة الديمقراطية والقضاء على البيروقراطية عن طريق خلق إدارة إلكترونية. وعلى المستوى الاقتصادي يتم فتح الأبواب أمام الاستثمارات والمنافسة وخلق مجتمع مثقف اقتصاديا مما يمكن من زيادة الدخل الوطني والفردي.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم المعايير الرئيسة لمجتمع المعلومات وذلك بقياس مدى انتشارها في جميع الأمكنة وكذا مدى استخدامها والتحكم فيها.

ويشمل مجتمع المعلومات ثلاثة كيانات اجتماعية وسياسية وثقافية. ويشمل الكيان الاجتماعي النواحي الاقتصادية والتكنولوجية وتنظيم العمل. أما الكيان السياسي فهو المعني بتوزيع السلطات. والكيان الثقافي يهتم بالمعاني والرموز[15].

وفي مجتمع المعلومات يمكن أن نعتبر المعرفة حقا ولكنها أيضا سبيل لتحقيق التنمية الإنسانية في جميع مجالاتها. فالتنمية في جوهرها هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفرادا من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري إلى حالات أرقى من الوجود البشري. وتؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة. وفي العصر الراهن يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى من عدالة وحرية وكرامة إنسانية، كما أنها أصبحت عنصرا جوهريا من عناصر الإنتاج، وهي معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي وبالتالي مدخل رئيس للتنمية.

الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات على صعيد التنمية:

يرى علماء الاجتماع أن التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات عامل هام جدا في تحديد أسس التفوق في التنافس القائم بين الحضارات[16]، ولعل استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التنمية قد خلف وراءه آثارا إيجابية ملموسة بفعل ما أحدثه من تغير عد ثورة بالمعنى الحقيقي- على النشاط الإنساني وشتى القطاعات: الإنتاج، الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات- وتوفرت آلية تقصي وتتبع سبل المعلومات المتدفق اللازم لتطوير ونماء هذه القطاعات عوضا عن إرادتها. وأتاح الحاسوب تجنب هدر زيادة الكفاءة، وتلاشت خاصة في الصناعة المعتمدة على الروبوت مشكلات روتين العمل وملل التكرار، وتحققت سرعة الأداء وكفاءتة في كل ما يتاح معالجته

بالحاسوب بدل اليد البشرية والوسائل الميكانيكية، وأحدثت في مجال التعليم ثورة حقيقية من حيث المحتوى والأداء، وتحققت الفتوحات الرائدة في مجال البحث العلمي، وزاد استخدام تكنولوجيا المعلومات في المستشفيات والمختبرات الطبية، بصورة واسعة مما حقق دقة النتائج وسرعتها. كما مكن من دمج فئات معينة كانت تعاني من صعوبة الاندماج في المجتمع كالمعاقين والمكفوفين، كما مكنت من مشاركة أفراد المجتمع في اختيار ممثليهم وكذا المشاركة في وضع برامج التنمية وتقرير مصيرهم.

الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات على صعيد التنمية:

إذا كانت تكنولوجيا المعلومات بصيغتها سمة هذا العصر أوجدت الكثير من النتائج الإيجابية على صعيد الحياة الإسكانية بصفة عامة وتحريك عملية التنمية نحو التقدم خاصة فإنها لم تخل من إفرازات سلبية ارتقت حقيقة إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وأخلاقية نذكر منها:

- إنهاء الوظائف التقليدية وإحلال الخبرات الفنية والمهارة بدلا عنها مما ينتج عنه بطالة مقنعة.
- غروب شمس الصناعات التقليدية.
- الاتجاه نحو الذاتية وكسر العلاقات الاجتماعية مما يخلف مجتمعا بلا روابط.
- تهديد الخصوصية.
- اختراق الأنظمة وتهديد سرية المشروعات.
- إعلاء قيم الأنانية وحب الذات على حساب قيم التضامن والتفاعل الاجتماعي وكما عبر عنها "تومك فوسر" ثقافة التقنية العالية تعلي الأنا أولا على الصالح العام.

التنمية بين المعلوماتية والعولمة[17]:

المجتمع القائم على المعلومات هو مجتمع ينتقل تنظيمه من اعتماد آليات تدفق الأوامر إلى آليات تدفق المعلومات، ويكون هذا التدفق المستمر للمعلومات هواية الانتظام الداخلي للمجتمع، فالمجتمع أصبح يعتمد على النظام الشبكي أكثر من النظام الحزبي الذي كان سائدا من قبل، ومن ثم فإن البشرية بانتقالها إلى عصر المعلومات تكون قد أحدثت ثورة حقيقة في تاريخها، إذ انتقلت في الثورة الأولى من العصور القبلية، حيث الفردية المفرطة إلى عصر الدولة المركزية وها هي الآن تتحول من عصر الدولة المركزية إلى عصر آخر لدولة هي مركزية تقمع الحرية الفردية تحت غطاء النظم الاجتماعية كما السلطة، ولا هي

مجتمع فردي يهدر فكرة المجتمع العام، إنما هو مفهوم جديد للدولة يرى آليات التنظيم الهرمي، إنما تنسحب لصالح آليات التنظيم الشبكي أو أن سلطة إصدار الأوامر سوف تنسحب فيها التبعية لصالح حركة تفتت المعلومات، فإن آليات تدفق المعلومات هي التي تمنح المجتمع والقدرة على التنظيم الذاتي.

1 -**دور تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات التنمية:**

تكنولوجيا المعلومات والتنمية الثقافية:

في عصر المعلومات وتطور التكنولوجيا التي ساهمت في اختصار المسافة بين الشعوب واتساع دائرة التواصل المعرفي بفعل زيادة حجم استثمار المعرفة في الميدان التكنولوجي من خلال نمو التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو أنه إذا كانت الثقافة في إبداع إنساني وثمرة العلاقة بين المبدع والواقع، فكيف نستفيد من تكنولوجيا المعلومات وإمكاناتها الهائلة؟

بطبيعة الحال فإن التكنولوجيا تسهم في التنمية الثقافية من خلال دورها في تسهيل تدفق المعلومات والأخبار، وتسهيل عملية التواصل بين المبدعين والمثقفين، وفتح المجال للمشاركة والتعرف على ثقافات الغير والوقوف على إبداعاتهم وإنجازاتهم، حيث إن تكنولوجيا المعلومات خلقت نوعا من الثقافة نستطيع أن نقول ثقافة عالمية إلا أنه في حقيقة الأمر ثقافة الغالب.

فتكنولوجيا المعلومات هي وسيلة فعالة وجد هامة لنشر الثقافة وفتح آفاق التواصل بين شعوب المعمورة. فإن الحياة اليوم تقتضي معرفة الذات والآخر وعن طريق تكنولوجيا المعلومات وخاصة شبكة الأنترنت، أصبح ذلك ممكنا بل في منتهى السهولة، كما أن الثقافة ونحن نعلم ذلك بأنها تتعلق بإبداعات وأعمال لكن في بعض الأحيان يصعب على أصحابها وضعها في متناول القراء ونشرها للاطلاع.

فقبل التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات كان هناك نوع من الحواجز على المثقفين والمبدعين لكن اليوم وبنقل تكنولوجيا المعلومات، فقد أطلق العنان في وجه الإبداع والتعبير عن الرأي تحت شعار الأنترنت منبر من لا منبر له.

لقد استفاد قطاع الثقافة بشكل كبير من تكنولوجيا المعلومات، لكن ذلك لا يدعونا لتجاهل الجوانب السلبية التي جلبتها لهذا القطاع، فهي وسيلة لتكريس ثقافة

الغالب خاصة في ظل تيار العولمة الجارف، لذا فلنعمل بما جاء على لسان "أنتير غاندي": "يجب علي أن أفتح نوافذ بيتي لتهب علي رياح الثقافات الغربية شريطة أن لا تقتلعني من جذوري".

فالتنمية الثقافية من بعض الوجه هي غاية التنمية المتكاملة والحق، أهدافها والوسائل المعتمدة لبلوغها تمثل خيارات في سلم القيم موصولة الرحم بالنظام الاجتماعي والاقتصادي مجملة، وهذا ما يجعل التنمية عملية معقدة، متعددة الأبعاد ويوجهها نحو أهداف بعيدة المرمى، ذات طابع ثقافي اجتماعي، مما يستلزم دراسة الاختصاصات كما يقضي التقييم الرجوع إلى المصدر أي إلى ثقافة المجتمع[18].

تكنولوجيا المعلومات والتنمية الاجتماعية:

إن تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكننا من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية، قائمة منذ أمد طويل مثل تحقيق حدة الفقر ومسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية وقد شهدت جميع أنحاء العالم نجاحا بارزا في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والاجتماعية.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات أداة لتعزيز العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة والأصدقاء، وأبناء الوطن الواحد، كما أنها وسيلة لتكوين واكتساب علاقات جديدة في كافة أنحاء العالم.

وتشكل تكنولوجيا المعلومات رهانا اجتماعيا لما تتوفر عليه من حلول لمشاكل اجتماعية مثل الصحة والتعليم والتكوين والخدمات الإدارية والتجارة وغيرها من قضايا المجتمع وتكنولوجيا المعلومات تضع أمامنا خيارات عديدة، فهذه التكنولوجيا لا تمنحها فقط أساليب مختلفة للعمل والتفكير، بل إنها تقدم لنا أيضا بعض الخيارات الأخلاقية المختلفة، وهذه الخيارات الأخيرة هي التي تعكس بعض المعايير التي تساعد على توجيه السلوك والتصرفات ومع امتزاج أجهزة الكمبيوتر والاتصالات فإننا نواجه الآن ما يمكن أن يطلق عليه الأخلاقيات في العصر الإلكتروني syberethics وهي التي تقوم بتحديد الأفعال الصحيحة في العالم الرقمي[19].

تكنولوجيا المعلومات والتنمية الصناعية:

يشهد العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين تطورا هائلا في مجال الصناعة، فقد انتهت مرحلة المهن الصناعية الصعبة

والشاقة، وحلت محلها الصناعات الذكية التي تستخدم الآلات المبرمجة، لقد تعززت الصناعة بفضل تكنولوجيا المعلومات، وأخذت منحى آخر نحو المصانع والشركات الإلكترونية، والتي يقتصر فيها دور اليد العاملة على الإدارة والمراقبة. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تفيد في تنمية القطاع الصناعي من خلال الآفاق التي تفتحها تكنولوجيا المعلومات.

تكنولوجيا المعلومات والتنمية الاقتصادية[20]:

يشهد العالم تحولا متسارعا نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد أساسا على المعلومات حيث تزداد نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير وتتحدر سلع المعلومات سلعا هامة جدا، وترابط مسألة التنمية والتطور الاقتصادي بالقدرة على الاستثمار في البيئة الاقتصادية والتوسع المستمر في قطاع المعلومات الذي يتحول إلى قاطرة التنمية، والتطور الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، ويعد الأنترنت أحد الأسس الهامة لهذا الحامل الأساسي لهذه التحولات الجذرية.

فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية، مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها، حتى وصلت إلى ذراها الحالية، غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية وعلى نمط حياة الإنسان عموما، كما ازدهر اقتصاد المعلومات وتطور ليصبح اقتصادا معتمدا على المعلوماتية، حيث سيغير عالم الشغل بشكل جذري، وذلك بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية والتي كان لها الدور الريادي في التحولات الحاصلة، فمكنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيرا بين العوامل الأخرى المادية والطبيعية، بل إن تكنولوجيا المعلومات هي المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية كما تشكل في عصرنا الراهن العنصر الأساسي في النمو الاقتصادي، فمع التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أخذ أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2000 حوالي تريليون دولار أمريكي[21].

ويعتبر تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأمور الحيوية لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل أهم نتائجه في تحقيق دفعة تحديثية للاقتصاديات الوطنية، وتحقيق التكامل بين هذه

الاقتصاديات وجلب جانب هام من الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال وفي تطوير الموارد والقدرات البشرية لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

وقد تجاوزت التغيرات المعاصرة مجرد اعتماد المعلومات كمصدر جديد للثروة والسلطة، فالتبادل النقدي اليوم تجاوز فكرة العملة الورقية والتي بدأت تأخذ طريقها إلى الزوال. فقد أصبح كل ما في الأمر تتابع دقيق للأصفار والآحاد وانتقالها من حاسوب إلى حاسوب آخر عبر الشبكة الدولية.

تكنولوجيا المعلومات والتنمية المهنية:

إن قضية البطالة اليوم تأخذ مفهوما مختلفا عما كان من قبل فقد أصبحت البطالة في مجتمع المعلومات مشكلة نوعية وليست كمية، فقد خلقت القوة الحديثة سوقا واسعة للأيدي العاملة، لكن معيار انتقاء واختبار الأيدي العاملة تتغير وأصبح الطلب على الأيدي العاملة التي تتمتع بكفاءات ومهارات وخبرات عالية والقدرة والقابلية للتطور والتغيير والنمو المستمر.

وقد كشفت دراسة في عام 1995 حول تأثير منتج برمجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي أن وظيفة في مايكروسوفت قد خلقت 6، 7% فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن، بينما خلقت كل وظيفة في "بوينغ" 3، 8% فرصة عمل، هذا وقد أصبح جيل الثورة مرتبطا بالقدرة على إضافة منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[22].

المظاهر المجسدة لدور تكنولوجيا المعلومات في التنمية:

الإدارة الإلكترونية:

"إن تعزيز عملية استيعاب تكنولوجيا المعلومات وإتاحتها للاستخدام الذي يستهدف التمييز في الأداء ومواكبة عمليات التحديث الإداري والحضاري العالمين تقتضي التحول نحو الإدارة الرقمية، ومن خلال تبني عمليات التحويل وآليات التنفيذ، وصياغة الرؤى التي شأنها أن تعكس إستراتيجيات الإعداد لهذا التحول ومستلزمات تنفيذه وتوفر المنطلقات الفكرية والنماذج التطبيقية التي ترشد القائمين على تخطيط استراتيجيات التحول وتنفيذها واستنباط معايير تقويم التحول"[23].

التعليم الإلكتروني:

النفاذ إلى التعليم والمعرفة أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كوسيلة للتمكين الشخصي وتتمتع

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية غير مسبوقة لكل أفراد المجتمع وفي كافة الأطوار والمراحل العلمية التعليمية، وسوف يستفاد منها في إنتاج مواد تعليمية ذات نوعية جيدة، يمكن الحصول عليها بسهولة.

وثمة تركيز كبير في العالم المتقدم على تطوير التعليم العالي إلى مفهوم الجامعة المفتوحة والتعليم المستمر، نلاحظ إعادة بناء إستراتيجية التعليم في الدول المتقدمة بشكل مكثف وعلى فترات متعاقبة.

والإصلاحات التربوية المعاصرة تسعى لتحقيق أهداف عديدة لعل أبرزها تقنية المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وهو ما أفادت به المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم في أكثر من مناسبة وأدرجته ضمن جميع برامجها التنموية. وتبذل المؤسسات التربوية جهودا مضنية للاستفادة من خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم وكذا تفعيل دورها في التنمية الشاملة، وفي هذا الإطار فهي تبادر إلى رسم السياسات والخطط اللازمة وتجميع المصادر المطلوبة بشرية كانت أم مادية من خلال آليات متعددة من أجل إنجاح مسار التربية والتعليم.

إن اعتماد تقنية التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد أو التعليم المفتوح يؤدي إلى تحقيق أهداف محددة:

الصحة الإلكترونية:

يبدو واضحا أن تأثير تكنولوجيا المعلومات قد امتد ليشمل قطاع الصحة أيضا، وتحول هذه الخدمة التي تربط فيها العلاقة بين الطبيب والمريض مباشرة إلى خدمات صحية إلكترونية تتم عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد استحدثت العديد من الخدمات منها التطبيب عن بعد، وتسويق الخدمات الطبية، وظهور شبكات وبنوك المعلومات الصحية.

التجارة الإلكترونية:

لقد غير دخول الأنترنت وتطبيقاته إلى عالم الأعمال من شكل العمليات التجارية محدثا ثورة كبيرة، ومعلنا بداية مرحلة جدية قوامها التجارة الإلكترونية، فقد تجاوزت العمليات التي تتم عن طريق الشبكة العالمية اليوم توقعات أكثر المتفائلين في الماضي القريب[24]، كما أن تجارة الأنترنت أصبحت رائجة، خاصة مع بروز متاهة الربح الإلكتروني، وهناك

منتديات عالمية تنشر باستمرار قائمة أسماء المواقع الربحية[25].

"وتعد التجارة الإلكترونية من أهم التطبيقات الناجحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي توفر سبلا جديدة للمشاركة في الأسواق العالمية، وتتيح إمكانية جديدة لتنويع الاقتصاديات الوطنية"[26].

وطبعا لم يكن ذلك ممكنا لولا ثورة المعلومات والاتصالات عندما تحدث الباحثون عن القرية الكونية أو المدينة الإلكترونية فإن ذلك يعني بالدرجة الأولى تقصير المسافات من خلال شبكة الأنترنت، ولكن التجارة الإلكترونية كانت أول المستفيدين من خدمات الأنترنت لتعزيز الاتصال وإبرام الصفقات والإعلان والترويج والتسويق والحصول على معلومات في الزمن الحقيقي عن وضع الاقتصاد العالمي وعن الأسواق والشركات المنافسة وأخيرا لعقد الشراكات مع حلفاء أقوياء في دول أخرى وتقسيم العمل بين مجموعات مختلفة وتقاسم نتائج هذه الشركة"[27].

الحكومة الإلكترونية:

يعد إنشاء الحكومة الإلكترونية من أحدث اتجاهات تطوير الإدارة العامة ومجتمع المعرفة على نحو يساهم في إحداث تغيير جذري في الدور التقليدي للحكومة.

والحكومة الإلكترونية تعني تسيير الخدمات وعمليات الإدارة داخليا وخارجيا بمساعدة فنية، حتى تكون أكثر فعالية ومنفعة للمواطنين، من خلال استخدام الكمبيوتر والأنترنت وغير ذلك من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لربط المواطنين ومنشآت الأعمال التجارية والصناعية بالإدارة الحكومية وتسهيل التعاون بين مستويات الإدارة المختلفة[28].

"وتعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة متناهيتين وبتكاليف وجهود أقل ومن خلال موقع واحد على شبكة الأنترنت"[29]. وليس معنى هذا أن الحكومة الإلكترونية تؤدي جميع وظائفها وتقدم خدماتها عن طريق الأنترنت لأن هذا مفهوم خاطئ.

فالحكومة الإلكترونية هي الانتقال من تقديم الخدمات بالشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني أيا كان شكله، فهناك بعض الدوائر الحكومية أصبحت إلكترونية كليا، فمعنى هذا أنها تقدم

جميع خدماتها عن طريق تكنولوجيا المعلومات باستخدام شبكات المعلومات سواء كانت المحلية أم شبكة المؤسسة وهناك خدمات تقدمها عن طريق الأنترنت.

وفي حقيقة الأمر فإن الحديث عن حكومة إلكترونية يجب أن يسبقه الحديث عن البنى التحتية لهذه الحكومة، فكما أن الحكومة التقليدية تقتضي توفر مبان ومقرات وتجهيزات فإن الحكومة الإلكترونية تحتاج إلى بنية تحتية قوامها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحديث موجه هنا إلى شبكات المعلومات الخاصة.

ونقول بشكل عام إن الحكومة الإلكترونية تساهم بشكل ملحوظ في تسهيل حياة المواطنين من خلال تقديم الخدمات الحكومية عن بعد أو إلكترونيا مما يوفر عناء السعر ومشقة التنقل بين المكاتب الحكومية.

الدور التنموي للدولة في ظل تكنولوجيا المعلومات:

لا يختلف اثنان في أن دور الدولة أساسي في اختصاصات مشروع التنمية والتكفل بها من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتوجيه والتمويل، فالقطاع العام يحمل على كاهله قضايا التنمية مع إشراك القطاع الخاص في العملية، لكن دور الدولة اليوم يتعرض لتغيير كبير وكذلك الأنظمة الاقتصادية والتشريعات وقواعد الحياة العامة والعلاقات الاقتصادية بين الدول، ويقترب العالم من مرحلة التداخل والاعتماد المتبادل والمشاركة في كثير من أدوار المعرفة والاتصال التي جعلت مفهوم الإدارة والسيادة معرضا للتغيير.

أفقدت تكنولوجيا المعلومات الحياة الشبكية وقوضت الهرم الذي ظل رمزا ومنهاجا، فقد كانت الحكومات والإدارات العليا تملك المعلومات وتتحكم فيها وفي طريقة بثها، ولكن المعلومات اليوم تصل عبر شبكة الأنترنت والأقمار الصناعية إلى أي شخص مهما كان موقعه الهرمي في المجتمع والدولة ومن الواضح أن دور تكنولوجيا المعلومات والدول يتغير.

فقد انسحبت من كثير المواقع التي تسيطر عليها وتتخلى عن أدوار كثيرة كانت تقوم بها كالتعليم والصحة والاقتصاد والثقافة، وقد ينحصر دورها في مهمة الدفاع والأمن والتنسيق والمراقبة، ودخلت في نظام المعلوماتية والشبكية التي تفرض منظومة اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة، فالتقنية ليست تطبيقا مجردا

لاكتشافات علمية، ولكنها أيضا متوالية اجتماعية وثقافية تقتضي مضامين وسياسات تعليمية جديدة، وبذلك فنظام الشبكات الذي يجسد تكنولوجيا المعلومات في أرقى صورها، صار فلسفة في الحياة والإدارات والتعليم والسياسة والثقافة.

فتكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل كبير في تكريس اللامركزية وإقامة المساواة والمشاركة المحققة.

الأدوار الرئيسة للحكومات في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات:

لا بد أن تتصدر الحكومات عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويمكن تحديد أهم مسؤوليات الحكومة أو القطاع العام على النحو التالي:

- ضمان التكامل بين خطط تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطط التنمية الوطنية.
- وضع عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات للتمويل والاستثمار في قطاع المعلومات.
- وضع أطر تشريعية وطنية ملائمة تكفل المصالح العامة والملكية الفكرية، والتشجيع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية.
- استخدام التشريعات والسياسات الموجهة لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- جذب استثمار القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات.

الأدوار الرئيسة للقطاع الخاص في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات[30]:

- للقطاع الخاص دور حيوي كمحرك أساسي لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويظهر ذلك من خلال:
- زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- عمل شراكات مع القطاع العام والمجتمع المدني.
- تطوير آليات جديدة لتمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

الأدوار الرئيسة للمجتمع المدني في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات:

يعتبر المجتمع المدني أهم نقطة في معادلة النمو والتغيير، خاصة في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات ويمكن أن يظهر دوره من خلال:

- الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية.
- بناء القدرات اللازمة، وزيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية.
- تشجيع الحكومة والقطاع الخاص عن طريق الاستخدام المكثف لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

الفجوة الرقمية كأهم معوقات تحقيق التنمية في ظل تكنولوجيا المعلومات:

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإسهام بصورة قوية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو المستدام بجميع البلدان، إلا أن ضعف البنية الأساسية والتحتية لها يظل تحديا يحول دون تنمية مجتمع المعلومات ومن أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية والرفاهية، ويكون من الضروري أن يتحقق للبشرية جمعاء الوصول إليها. فالفجوة المعلوماتية أو التكنولوجية يقصد بها المسافة المعلوماتية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، أي بين دول الشمال ودول الجنوب[31]، فهي إذن هوة خلفتها ثورة المعلومات والاتصال بين الدول، وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية- الأنترنت- وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال وأسباب الفجوة الرقمية تتراوح بين التكنولوجي والسياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي على النحو التالي[32]:

أسباب تكنولوجية:

وتنحصر في التطور السريع والمذهل للتكنولوجيا الحديثة وتنامي الاحتكار وشدة الاندماج المعرفي.

أسباب اقتصادية:

تتجلى في ارتفاع تكاليف تقنيات المعلومات واحتكار الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات لأسواق التجارة العالمية، وفرض العقوبات الاقتصادية.

أسباب سياسية:

تتمثل في عوائق وضع سياسات التنمية المعلوماتية واختيار المنظمات الدولية إلى صف الكبار وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالمحيط الجيومعلوماتي، والنشر تحت مظلة العولمة.

أسباب سوسيوثقافية:

وتتجلى في تدني مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية والفجوة اللغوية وغياب ثقافة المعلومات والتبعية الثقافية. ولقد حذر خبراء دوليون عبر عدة منابر ومؤتمرات عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها، أن الفجوة الرقمية بين الدول أخذت في التزايد فارضة العديد من التحديات التي أوجدت عوائق ضخمة أمام جهود التنمية، وإنها تشكل خطرا حقيقيا في تهميش الدول التي لم تلحق بالركب بعد لسبب أو لآخر والتي تفتقد إلى إنشاء البنية الأساسية للشبكة العالمية للمعلومات والاتصالات، ولا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعومات وشبكة الاتصالات، بل يضاهيه أهمية النظر إلى نوعية العنصر البشري المؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، فهذا بدوره يرتبط بمستويات الدخل والثقافة لذلك وجب الإسراع بجهود تقليص هذه الفجوة لكي لا يبقى أكثر من 80% من سكان العالم لا يتصلون بالهاتف وبالطبع لا يستخدمون الأنترنت والبريد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ونزع سيطرت 15% من سكان العالم على حوالي 88% من مستخدمي الأنترنت[33].

خاتمة:

إن البشرية تعيش في دوامة من المشاكل على جميع المستويات، وفي مختلف جوانب الحياة من البطالة والفقر والجوع والأمراض والحروب الأهلية والأزمات السياسية والاقتصادية والانحرافات الاجتماعية، تضاف إليها تلك الفجوة والتباين الشاسع بين دول الشمال القوية ودول الجنوب الفقير، ومن هذا المنطلق وجب على المسؤولين ومتخذي القرار الاستخدام الواعي للمعلومات وذلك بإدارتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الكفاءة والفاعلية.

ولا يمكن إدراك الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في التنمية الوطنية، إلا من خلال وجود وعي لدى المسؤولين بأهمية تكنولوجيا المعلومات وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية، وأن نخرج من دائرة الاعتراف العقيم إلى الحقائق والنتائج

الملموسة، عن طريق إنشاء قواعد وبنوك المعلومات المحلية والقطاعية والوطنية، وإنشاء شبكات المعلومات بكل أنواعها وأشكالها، إضافة إلى الاستخدام المكثف للحواسيب وملحقاتها في شتى القطاعات، وقد حثت مختلف الندوات والملتقيات التي عقدت سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم الإقليمي أم الدولي على ضرورة تسخير تكنولوجيا المعلومات لخدمة أغراض التنمية.

والدراسة التي بين أيدينا إضافة إلى أنها محاولة فإنها أرضية صلبة في يد الباحثين والمسؤولين على حد سواء لجسر تلك الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب في ظل المعادلة الصعبة ذات الثلاثة حدود: التنمية، الديمقراطية، العولمة. ولم يبق أمامنا إلا أن نؤمن بأن تكنولوجيا المعلومات تاج فوق رؤوس الأغنياء لا يراه إلا الفقراء.

الهوامش:

(1) يوتفليقة، عبد العزيز. مقتطف من كلمته خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. تونس. 16 نوفمبر 2005. [على الخط]، تمت الزيارة يوم 20 فيفري 2006. متوفر على العنوان:

http: //www.el-mouradia. dz/ arabe/ president/ recherche/ recherche.htm

(2) الخزبي، أحمد محمد. المعلومات في اليمن وانطلاقة العصر. [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/03/20، متوفر على العنوان:

http://www.nic.gov.ye/site%20 contant%20 nic/ activite/ magazine/ information-2/information %20 yamen.htm.

(3) غازي، الصوراني. مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة، على هامش إصدار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003. نحو إقامة مجتمع المعرفة.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2005/2/26. متوفر على العنوان:

http: //www.rezgar.com/de bat/ show. art? aid=13931.

(4) العيسوي، إبراهيم. التنمية في عالم متغير. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2001، ص، 46.

(5) مفهوم التنمية وأهميتها. على الخط. تمت الزيارة بتاريخ: 2006/02/22. متوفر على العنوان:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/econo my/developement/development-2.htm

(6) العلي، عماد. معضلة التنمية بين غياب الإرادة الاجتماعية الناجحة وعجز الإرادة السياسية. مجلة الدستورية [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/20، متوفر على العنوان:

http//www.iraqcmm.org/cnn /N51/T18.

(7) عبلة حسن حسين. التنمية نظريا وتطبيقيا. ط 2. الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1985، ص 21.

(8) عباس، بشار. دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي. [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/01/23. متوفر على العنوان:

Http///www.fayoun.gov.eg/info/pd 436cm.htm.

(9) السد، نور الدين. الاتصال الاجتماعي ودوره في التضامن الوطني: فعاليات اليومين الدراسيين حول الاتصال الاجتماعي في الجزائر، 25 – ماي 1999. الجزائر: وزارة التضامن الوطني، [د، ت]، ص 38.

(10) نبيل، علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ص 23.

(11) يحيى، اليحياوي. تكنولوجيا المعلومات في أفق القرن الحادي والعشرين، محاضرة بثانوية الأنزهة للبنات. الرباط، 20 مارس 2001، على الخط على العنوان: [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/05/22، متوفر على العنوان:

http//wwwattajdid.ma/tajdid/dctail.

asp/article eid+11401.

(12) محمد فتحي، عبد الهادي. المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، على أعتاب قرن جديد. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000، ص 19.

(13) لازم، مجبل مسلم المالكي. المعلومات وخطط التنمية. مجلة السياسة الدولية، ع، 155.1 على الخط [تمت الزيارة يوم 2006/03/15، متوفر على العنوان:

http www.arabcin.not / arabiaa 11/2 – 2001 / 2022.html

(14) صوفي، عبد اللطيف. المكتبات في مجتمع المعلومات. قسنطينة: مخبر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية، 2003، ص، 13.

(15) وائل، إسماعيل، حسن، عبد الباري. أسس مجتمع المعلومات العربي: قراءة في الأبعاد المعرفية والتقنية في المجتمع المصري. مجلة عرين.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/04/09، متوفر على العنوان:

http: //www.mfhoum.com/ press4/ 213t44.htm.

(16) التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها. [على الخط]. تمت الزيارة يوم 2006/02/23. متوفر على العنوان:

http: //www.mcit.gov.sa/ home.asp?!=1r&p=8&r=3

(17) حازم، أحمد، حسين. المعلوماتية والعولمة: رؤية من الجنوب. [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/22. متوفر على العنوان:

http: //www.islamonline. net/ arabic/ mafaheem/2001/10/article1. html.

(18) لفيف. التنمية الثقافية: تجارب إقليمية، ترجمة مكسور، سليم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص 05.

(19) اللبان، شريف درويش. تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية.ط، 1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص، 171.

(20) بشار عباس. العرب أنترنت: الجوانب الإجتماعية والإقتصادية[على الخط]، تمت الزيارة بتاريخ: 2006/03/18، متوفر على العنوان:

http : // www.un.org/ arabic/ confirencres/wais/index.html

(21) منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا. القاهرة.8- 2005/01/10. [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/01/20. متوفر على العنوان:

Http: //www.ncwbdc. org.eg/ montada/upload/ montatada. Doc.

(22) ما هو اقتصاد المعرفة: مفاهيم علمية. مجلة عرين: 2003، ع 28.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2005/12/27. متوفر على العنوان:

http://www.arabcin.net/areen/staff.htm

(23) الوادي، محمود. نظم المعلومات ودورها في تنمية منظمات الأعمال: توصيات المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: 2004/25/23.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/03/11. متوفر على العنوان:

http: //www.zpu. Edu.jo/ services/ conferences/ busniss-a. htm.

(24) دبي مدينة الأنترنت المزدهرة باستمرار. نشرة المكتبة.2003، ع، 2.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/01/08. متوفر على العنوان:

http: //www.libs. uaeu.ac.ae/ naw. sweb%202/ arabic%20 page/arabic revew.htm.

(25) الريح الإلكتروني نصب أم حقيقة. [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/01/23. متوفر على العنوان:

http: //www.islmonline. Net/ arabic/ economics/2005/04/articl3-shtml

(26) مرسي، روا. دور التجارة الإلكترونية في تحقيق التنمية. جريدة الزمان.2002، ع، 1239 .[على الخط]، تمت الزيارة يوم:

2006/02/06. كتوفر على العنوان:

http: //www.azzaman. com/ azzaman/ articles/2002/06/06_19/789.htm.

(27) الطيار، مساعد.المعلومات قوة. مجلة المعلوماتية.2005.ع، 2.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/22، متوفر على العنوان:

http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections &op=viewarticle&artid=

(28) صلاح، زين الدين. الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات. مجلة السياسة الدولية، ع، 256.[على الخط] نمت الزيارة يوم: 2006/03/04. متوفر على العنوان:

http: www.arabcin.not / arabiaa 11/2 – 2001 / 2022.htm

(29) أبو السعود، إبراهيم. التقنيات الحديثة والحكومة الالكترونية. مجلة السياسة الدولية. ع، 155.[على الخط] تمت الزيارة يوم: 2006/03/08. متوفر على العنوان:

http// www.arabcin.not / arabiaa 11/2 – 2001 / 2022. htm

(30) إطار عام لخطة عمل: نحو مشاركة عربية فاعلة في مجتمع المعلومات العالمي: رؤية للقطاع الخاص العربي. القاهرة، أفريل 2003.[على الخط] تمت الزيارة بتاريخ 2006/01/24. متوفر على العنوان:

http//: www.itu.int/wsis /docs/pup /mix/obfict-ar.doc

(31) صوفي، عبد اللطيف. مجتمع المعلومات والفجوة المعلوماتية: أسبابها وسبل تقليصها. مجلة المكتبات والمعلومات.2002، مج، 1، ع، 2.ص، 05.

(32) نبيل، علي. قراءة في ثنائية الفجوة الرقمية واللغة العربية. مجلة الجندول، 2005، ع، 25. [على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/04/15. متوفر على العنوان:

http: //www.uluminsania.net /b47. htm.

(33) تحولات سياسية وثقافية كبرى قائمة على المعلوماتية. جريدة الرأي العام السودانية.[على الخط]، تمت الزيارة يوم: 2006/02/15، متوفر على العنوان:

http: //www.sudantv.tv/darfurpeace /maga113.htm.

المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية
طموح تقليص الهوة
بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة

أ/ محمد شاعة

يحاول هذا العمل أن يبين كيف استطاعت النظرية الواقعية أن تطور تحليل السياسة الخارجية، والتحدي الأساسي يكمن في استخدام صورتين من الواقعية، وهما في غالب الأحيان في حالة تجاذب تجاه بعضهما بعضا. أولا: أرضيتها الراسخة على مرّ قرون من الممارسة في السياسة الخارجية، وثانيا: طموحها في بلورة نظريات عامة متينة تساعد على تبسيط وتفسير الوضع الدولي الذي يشكل المجال الذي تتوجه إليه السياسة الخارجية. إن تأسيس القاعدة المفاهيمية للواقعية مستمدة من ملاحظة طويلة للحياة السياسية، ولكن في سعيها لبناء وتطبيق نظرية واقعية الأساس؛ واجه الواقعيون باستمرار مأزقا كبيرا نشأ من الإخفاق في تحقيق التوازن بين الفارق الدقيق لحالات وأوضاع معينة في السياسة الخارجية وبين حدة أو صرامة افتراضات واستدلالات النظرية.

تعد الواقعية بأن تزيل عن تحليل السياسة الخارجية التزامه المزدوج ببناء معرفة عامة وخاصة، من أجل ذلك حددنا مقاربة لدراسة النظرية الواقعية تركز على تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة وبين تفاصيل وعدم يقينية تحاليل حالات خاصة في السياسة الخارجية. وتعكس هذه المقاربة مجهودا يؤازره جيل جديد من الدارسين بغية ربح الفائدة التحليلية للنظرية الواقعية بدون الوقوع فريسة لقدراتها المضللة والبعيدة عن التعميم[1]، وهكذا لفهم هذه المقاربة الجديدة نحتاج إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الواقعية؟ كيف طبقت على المستويين التحليلي والممارساتي في السياسة الخارجية؟ ما هي المآزق الرئيسة عند تطبيق النظريات الواقعية في تحليل السياسة الخارجية؟ ما هي مجموعة الأساليب المستخدمة لتجنب تلك المخاطر؟

1- ما هي الواقعـية؟

الواقعيـة مدرسـة مؤسسـة للفكـر السياسي الدولي، وتقدم نفسها كجسم من النظريات والحجج المترابطة[2] التي انبثقت من ثلاثة فرضيات أساسية لفهم طريقة سير العالم المتسم بالتعقيد والغموض.

•الجماعية Groupism:

يتعامل البشر مع بعضهم بالدرجة الأولى على أنهم أعضاء ينتمون إلى جماعات، ونظرا للرغبة في تحسين مستوى الحياة؛ يحتاج الناس إلى التلاحم الذي يضمنه التضامن الجماعي، وإلى غاية الآن هذا التلاحم الداخلي الجماعي هو الذي يولد إمكانية التصارع مع الجماعات الأخرى، وفي أيامنا هته أهم ما يمثل الجماعات الإنسانية هو الدول – الأمم، وأهم مصدر للتلاحم داخل الجماعة هو الوطنية.

•الأنانية Egoism:

يتحدد السلوك السياسي في النهاية على ضوء المصلحة الذاتية، بالرغم من أن بعض الظروف يمكنها أن تسهل السلوك الإيثاري Altruistic behaviour، لكن الأنانية متجذرة في الطبيعة الإنسانية وعندما تتواجه المصلحة الذاتية مع مصلحة الجماعة فإن الأنانية ستتغلب على حب الإيثار.

•مركزية القوة Power –Centrism:

القوة هي الصورة الأساسية للسياسات، علاوة على أن الشؤون الإنسانية تتميز دائما بتفاوت كبير في القوة بالمعنى المزدوج لهذا المصطلح: أولا، التأثير الاجتماعي أو المراقبة (تمتلك بعض الجماعات قدرة تأثير كبيرة- غير مألوفة- على السياسات)، وثانيا الموارد (تتفاوت بعض الجماعات والأفراد في اكتسابهم للموارد التي يحصلون بها على ما يرغبون فيه). إذا مفتاح فهم السياسات في أي فترة هو التفاعل بين القوة الاجتماعية والمادية، وهو تفاعل يكشف للعيان قدرة استخدام القوة المادية للإكراه (الإجبار)[3].

إذا ثبت أن العالم يعمل وفق هذه القواعد، فإن أول انعكاسات ذلك على ميدان السياسات الدولية تتجلى فيما يلي: مهما كانت طبيعة الجماعة (قبائل، مدن، أمم، إمبراطوريات، دول- أمم) فإنها ستعمل على ممارسة تأثير كبير على صعيد الشؤون الإنسانية، وبالتالي ستكون عملية تحديد المصلحة الجماعية لكل جماعة هي مركز سياساتها، وأن الحاجة إلى تحديد مصلحة الجماعة وفق هذه الطريقة ستنفي أي تصور لعالم تحكمه الأخلاق والآداب، وهكذا تصبح العقلانية[4] هي محدد السلوك الإنساني.

إن هذا الأسلوب من التفكير في مجال العلاقات الدولية يقود مباشرة إلى تعزيز إمكانية التعرف على المقاربة الواقعية لدراسة السياسة الخارجية التي نوجزها كالآتي: السعي وراء تعظيم مصادر القوة وبناء الجماعات الأقوى في أي وقت كان؛ والشك في النوايا المعلنة التي لا تتفق مع منطق مصلحة الدولة؛ والاتجاه نحو التساؤل عن قدرة السياسة الخارجية لأية دولة على تجاوز سياسات القوة، والميل إلى النظر فيما وراء الخطابات البلاغية والتركيز على حقائق القوة التي يتوقع الواقعيون دائما أنها هي المحدد الفعلي للسياسة[5]. لذلك تمثل هذه الإدراكات قائمة تفتيش واقعية لصالح تحليل السياسة الخارجية من خلال ما تتضمنه من أسئلة: أين تكمن القوة؟ ما هي مصالح الجماعة؟ ما هو الدور الذي تلعبه علاقات القوة في التوفيق بين المصالح المتعارضة؟

إن الواقعية أكثر من مجرد نظرية أكاديمية أو مدرسة فكرية متلاحمة تمتد من "ثوسيديدس" إلى "ميكافيلي" و"فيبر" و"كار" و"مورغانثو" و"والتز"، بل هي تقليد لفن إدارة شؤون الدولة الذي يعكس نفس الافتراضات الثلاثة الأساسية السابقة، لكن ما يهمنا هو التركيز على كيفية استخدام هذه النظريات في تحليل السياسة الخارجية، الأمر الذي يتطلب توضيح الكيفية التي استطاع بها العلماء تحويل هذه الفرضيات إلى نظريات تفسر طريقة سير العالم، علما أن الواقعية لم تتمكن نهائيا من بلورة نظرية عالمية world theory لأن الباحثين يستخدمون مصطلح نظرية للإشارة إلى ثلاثة أشياء مميزة: الواقعية ذاتها (مدرسة فكرية واسعة ومعقدة)، ومدارس فرعية تنتمي للواقعية مثل الواقعية الجديدة، وبعض النظريات الواقعية الخاصة كتوازن القوة، ومعضلة الأمن، أو توازن الدفاع – الهجوم. وللتوضيح فإن الباحث في السياسة الخارجية قد يلمس مباشرة القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية في عمومها، ولكنه سيجدها مفيدة أكثر إذا نجح في تطبيق إحدى هذه النظريات على أحد مواقف السياسة الخارجية، بعبارة أخرى إن كل حالة معينة في السياسة الخارجية تنطبق عليها إحدى النظريات الواقعية الخاصة (لكل حالة نظرية خاصة).

2 - تطور النظريات الواقعية:

العلامة المميزة للنظريات الواقعية هي نشأتها جميعا من ثلاث فرضيات جوهرية، أولى هذه النظريات وأكثرها عمومية وهي كذلك المصدر الأساسي لكل النظريات؛ نصت ببساطة على ما يلي: إذا كانت الشؤون

الإنسانية تتميز حقيقة بالجماعية والأنانية ومركزية القوة؛ فإن السياسات تميل إلى أن تكون صراعية إلا إذا توفرت بعض السلطات المركزية القادرة على فرض النظام، ونظرا لغياب هذه السلطة يصبح بإمكان أي دولة اللجوء إلى القوة لتحقيق ما تصبو إليه. كما أن الدّول لا تثق في بعضها البعض وليس هناك ضمانات حقيقية حول نية الأطراف الأخرى في تطوير أو عدم تطوير برامجها التسلحية، وعليه تميل الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة الظروف الطارئة. إذا في ظل غياب سلطة فوق قومية تسهر على فرض النظام في العالم، فإن الدول ستتملص من اتفاقاتها وتصبح احتمالات نشوب الحرب جدّ واردة. والحجة النظرية الواقعية التقليدية التي تشرح هذا الوضع تتمثل أساسا في أن فوضوية النظام الدّولي هي المسؤولة عن طرح المعضلة الأمنية بين الدول وتعزيز احتمالات الصراع، وهي المفتاح لفهم الأسباب الكامنة وراء اندلاع الحروب[6].

لدراسة مدى انطباق هذه الحجة العامة على ظواهر السياسة الخارجية نحتاج إلى ثلاث خطوات: معرفة المدارس النظرية المنتمية إلى الواقعية، الاطلاع على النظريات الواقعية الخاصة، وربما أهم خطوة هي إيضاح كيفية ارتباط النظريات والفرضيات والشروط (الظروف) Conditions.

2.1- المدارس النظرية الفرعية:

يمكننا أن نرى تطور الفكر الواقعي كسلسلة من التنقيات والتعديلات والتصنيفات والامتدادات لهذه الحجة الأساسية، ولذا غالبا ما يجمع كل الفكر الواقعي الممتد من "ثيوسيديدس" إلى غاية منتصف سنوات الحرب الباردة في مدرسة واحدة تسمى **الواقعية التقليدية**: تستقي هذه المدرسة مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، وترى أن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، وأن المبادئ المعنوية أو الأخلاقية يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك الدولي، وفي النهاية المسألة تتمثل في مدى استطاعة القائد السياسي أن يحقق أهداف سياسته الخارجية الرئيسة دون تعريض الدولة التي يمثلها للخطر[7].

يسعى كل الواقعيين التقليديين إلى ترجمة الحكمة المترشحة لأجيال من الممارسين والمحلّلين إلى نظريات عامة حقيقية، لكنهم ليسوا دائما واضحين حول كيفية تطبيق نظرياتهم على حالات خاصة في السياسة الخارجية. وهذا الغموض في

كتابات الواقعية التقليدية قاد إلى استمرار النقاشات حول محدودية التعميم الواقعي.

ونظرا لاهتمام المقاربة العلمية بدراسة تطور السياسات (خاصة في الولايات المتحدة)؛ عمل "كينيث والتز" على إعادة إحياء التفكير الواقعي وترجمة بعض الأفكار الواقعية الجوهرية في إطار نظري استدلالي فوقي- سفلي، وهذا ما نسميه عادة **بالواقعية الجديدة**. وفي سنة 1959 حمل "والتز" البصيرة القوية للواقعية التقليدية إلى أعمال السياسات الدولية التي واجهت صعوبة بالغة في التمييز بوضوح بين كل من الحجج المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والخصائص الداخلية للدول والنظام الدولي بأسره، غير أن نظريته في السياسة الدولية (1979) قد تطرقت إلى جميع هذه المتغيرات، ووضحت العديد من الأفكار الواقعية القديمة عن طريق دراسة كيفية تأثير أشكال النظام الدولي على طرق التفاعل الدولي. زيادة على ذلك صرّح "والتز" مجددا وبوضوح تام بالحجة التقليدية التي تقر بأن وجود جماعات في حالة فوضى يمكنه أن يقود إلى منافسة حادة من أجل اكتساب القوة واللّجوء إلى الحرب بصرف النظر عن طبيعة السياسات الداخلية لهذه الجماعات[8].

إن قدوم الواقعية الجديدة جعل الدّارسين يفكّرون بشكل صارم في القوى الأساسية التي تقود العلاقات الدولية، فالواقعيون قد اكتشفوا تلك القوى اعتمادا على اقتناعهم بالفرضيات الجوهرية الثلاث، وأيضا على مجموعة من التوقعات للشروط التي تحكم العالم الحقيقي، والملاحظ أن الواقعية الجديدة قادت إلى تنبؤات مختلفة جدا، وكتبت بطريقة عالية التجريد، كما أن "والتز" تجاهل متغيرات هامة في العلاقات الدولية مثل العوامل الجغرافية والتكنولوجية، وهذا ما أدى إلى صياغة تفسيرات متفاوتة حين الاعتماد على نفس الأفكار الواقعية الجديدة لدراسة ديناميكيات السياسات بين الدول. وبسبب هذه النقائص ولدت مدرستان نظريتان جديدتان، كل واحدة منهما قامت على ضوء الواقعية الجديدة.

الواقعية الدفاعية:

استنبط الواقعيون الدفاعيون أنه في ظل الظروف العادية تصبح احتمالات نشوب الحرب بسبب الفوضى ضعيفة، وانطلاقا من الافتراض الأساسي الخاص بالجماعية يحتجون بصعوبة توقع قيام الجماعة الأقوى هوية (مثل القومية في العصر الحديث) بالعمل على إخضاع الجماعات الأخرى

والاستيلاء عليها، ومنه فإن ابتعاد هذا الاحتمال سيخلق الوضع الأكثر أمنا للدول. وعلى نحو مشابه يمكن للتكنولوجيا أن تجعل من عملية الإخضاع صعبة الاحتمال، مثلا من الصعب أن نتوقع شروع دولة ما في إخضاع دول أخرى تمتلك قدرة الرد بالضربة النووية المعاكسة. وهكذا حتى وإن سلمنا بكل المبررات والحجج التي قدمها "والتز" حول صعوبة تحقيق الأمن في عالم فوضوي؛ فإن الواقعيين الدفاعيين يؤكدون على أنه في ظل هذا النوع من الظروف، يمكننا أن نتوقع من الدول العمل على إيجاد طرق للدفاع عن نفسها دون تهديد بعضها بعضا، أو يمكنها بطريقة ما أن تبدي للآخرين نواياها السلمية في بناء نظام دولي قائم على أساس دعم فرص الاستقرار والسلم[9]. والنتيجة التي أفرزها هذا الاتجاه هو حث المحللين على رؤية البيئة الداخلية للدول والتركيز على الأسباب الداخلية والتصورية للحرب والسلم.

الواقعية الهجومية:

بطريقة مغايرة، تؤكد هذه المدرسة الفرعية على الطابع الصراعي والفوضوي للنظام الدولي خاصة بسبب غياب سلطة تفرض الاتفاقات، مما يجعل الدول غير متيقنة من أن العوامل المحققة للسلم في الفترة الحالية ستبقى عملية لضمان هذا السلم في المستقبل، ولو فرضنا أن احتمال الاعتداء يبدو بعيدا بداعي الجغرافيا أو التكنولوجيا أو هوية الجماعة، لكن ليس هناك أي ضمان ضد إمكانية لجوء أي دولة أخرى إلى تطوير مكيدة شيطانية لقهر هذه الحواجز، وبالتالي تجعل هذه الشكوك الدول نادرا ما تكون واثقة من ضمان أمنها، ويجب عليها أن تنظر دائما بعين الريبة إلى كل الدول التي تعمل على تطوير قوتها، وهو ما يفسر محاولات الدول تعظيم مصادر قوتها بهدف ضمان بقائها[10]. والنتيجة الأساسية لأعمال هذه الفئة من الباحثين هي تدعيم الحجة الواقعية الكلاسيكية التي تقر بالطابع التنافسي للحياة الذي تسببه الفوضى، زيادة على إهمال الخصائص الداخلية للدول.

رغم المجهودات السابقة بقيت الواقعية الجديدة وما تفرع عنها غير واضحة بقدر كاف في إبراز قدراتها التفسيرية لأي مشكلة تواجهها السياسة الخارجية، ونظرا لتركيز الواقعيين على بناء نظرية عالمية موحدة فإنهم سلكوا سبيلا يختلف تماما عن منهج التحليل في السياسة الخارجية، حتى إن "والتز" أكد في عام 1996 على أن مجال السياسات الدولية يختلف عن السياسات الخارجية[11].

الواقعية التقليدية الجديدة:

يسعى أنصارها إلى تصحيح اختلال التوازن بين العام والخاص، وهي تأخذ من الواقعية الجديدة وما انحدر فكرة أساسية مفادها تميز النظام الدولي عن الخصائص الداخلية للدول (روز Rose 1998)؛ وبحذر شديد حددت أهمية الظروف الدولية المحددة لمظهر الدول. من ناحية أخرى، انصرف هؤلاء الباحثون إلى تحليل المظاهر الخاصة لأي حالة معينة بقصد إنتاج تفاسير أكثر كمالا في السياسة الخارجية، وقد سعت هذه النظرية إلى استرداد كل تفاصيل الأرضية الفكرية للواقعية التقليدية التي طبعت الدراسات في ميدان السياسة الخارجية، كما استفادت أيضا من الصرامة النظرية التي ميزت الواقعية الجديدة[12].

إضافة إلى ما سبق، لم يكن هدف الباحثين هو بناء نظرية عالمية واحدة في مجال السياسات الدولية، وإنما تنحصر المسألة عندهم في تحديد المدرسة الأكثر استخداما في تحليل قضايا السياسة الخارجية تبعا لظروف الزمان والمكان، لذا فإن اختيار المدرسة المناسبة يعد قضية سياقية، مثلا: في أجزاء من أوربا على امتداد القرن 18 إلى غاية القرن 20، قدمت الواقعية الهجومية وصفا موجزا وفعالا للحوافز والقيود التي واجهتها الدول، وفي فترات أخرى ولمجموعة أخرى من الدول كانت الواقعية الدفاعية أكثر دقة وصحة في تفسير الوضع الدولي. وذهب العديد من المحللين إلى أن هاتين المدرستين (الدفاعية والهجومية) لا تقدمان تفسيرا كافيا ومقنعا حول قضايا مثل مستقبل الاتحاد الأوربي وعودة التنافس الأمني إلى أوربا.

إن درجة دقة الوصف النظري الذي ينطبق حقيقة على النظام الدولي هي مسألة تحتاج إلى تمحيص يقوم أساسا على قراءة الباحث للسياق، لهذا تبقى الواقعية التقليدية الجديدة مدرسة لاأدرية Agnostic بشأن الطرح النظري الذي يمكن تطبيقه[13]. ومن المنظور الواقعي هناك مجموعة من الأسئلة الأساسية التي يتكرر دائما طرحها في السياسة الخارجية: ما هو مقدار استجابة الدولة (أ) للضغوطات والحوافز الخارجية من أجل مواجهة المطالب الداخلية؟ إلى أي حد يمكن أن تتغير السياسة عند قدوم حزب جديد إلى السلطة؟ هل تستجيب الدولة (أ) بشكل أفضل إلى الحوافز أم إلى التهديدات؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، يجب على الباحث أن يتخيل ما ستقوم به أي دولة في وضعية (س)، وعليه إن لب مساهمة الواقعية الجديدة وتفرعاتها يتمثل في

التفكير الدقيق في هذه الأسئلة تحديدا، أما بالنسبة للواقعيين التقليديين الجدد فيرون أن البناءات النظرية مثل الهجومية الدفاعية ليست دائما صحيحة في جميع الحالات أو خاطئة، وبالأحرى قام هؤلاء الباحثون بتبسيط تلك البناءات النظرية بهدف إجراء تجارب ذهنية أساسية ترتبط بجوهر تحليل السياسة الخارجية، وذلك عن طريق مساعدة الباحثين في قولبة تخميناتهم حول القيود الخارجية والحوافز التي تواجهها الدول.

إلى هذا الحد يمكننا القول إن هذه المقاربة هي الأكثر ملاءمة لاستغلال فوائد الواقعية في تحليل السياسة الخارجية حتى نتجنب كل المشاكل والمآزق المحتملة، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من التعمق في النظريات الواقعية ومعرفة كيفية ارتباط هذه النظريات فعليا ببعض الحالات الخاصة.

2.2- النظريات الواقعية الخاصة: من بين الطروحات النظرية المعروفة في مجال العلاقات الدولية والتي لها علاقة بالقيود الأساسية والحوافز المحددة للسياسة الخارجية، يمكننا رصد التنوعات النظرية التالية:

- **نظرية توازن القوى:** عندما تواجه دولة ما مشكلة حقيقية في ظل الفوضى، فبإمكانها اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وينجر عن هذا أنه من المناسب للدول أن تحمي نفسها ضد احتمال قيام أي دولة بتجميع قوتها بالشكل الذي يسمح لها بإخضاع الآخرين أو القضاء عليهم، وتفترض هذه النظرية أن الدول ستعمل على حشد وتركيز قوتها عن طريق بناء وتطوير قدراتها (توازن داخلي) أو تجميع قدراتها مع قدرات دول أخرى في إطار التحالفات (توازن خارجي). ونظرا لأن الدول تتطلع دائما نحو المستقبل وتتوقع حدوث المشاكل، فإن التوازن يمكنه أن يتحقق قبل أن تكسب أي دولة أو تحالف مصدرا واضحا من مصادر القوة [14]، ولهذا أسفرت مقررات مؤتمر فيينا سنة 1815 عن إقامة توزن بين القوى الأوروبية الكبرى، فقد أطلقت يد روسيا في شرق أوربا، ويد النمسا في إيطاليا، ويد بروسيا في الدويلات الألمانية، بينما جعلت المواصلات الدولية حكرا على بريطانيا، وأعادت فرنسا إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية. وأدت تلك القرارات إلى مراقبة كل دولة للأخرى بحيث لا يزيد نفوذها عن الحدود المرسومة[15].

- **نظرية التوازن بالتهديد:** أضافت هذه النظرية تعقيدات جديدة للصورة السابقة، حيث تتنبأ بأن الدول ستتوازن ضد

التهديدات، وطبقا لذلك يتحكم في التهديد ثلاثة متغيرات رئيسة مترابطة: المقدرات الكلية (تشمل كل الإمكانات العسكرية والاقتصادية للدولة)، والجغرافيا، وإدراكات النوايا العدوانية. وبعبارة أخرى إذا أصبحت دولة ما قوية وكان موقعها وسلوكها يغذيان إدراكات التهديد لدى دول أخرى، فإن استراتيجيات التوازن ستهيمن على سياساتهم الخارجية. وبالتالي شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث توازن داخلي وخارجي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية لمواجهة التحديات السوفييتية، وفي النهاية قهر التحالف الغربي التحالف الذي قاده الاتحاد السوفييتي تقريبا على جميع الأصعدة، وتعتقد هذه النظرية أن موقع القوة السوفييتية في قلب أوربا كتهديد ملازم لحكوماتها وكمصدر متوقع للعدوان هو الذي أدى إلى هذه النتيجة[16].

● **نظرية استقرار الهيمنة:** بنيت هذه النظرية على ملاحظة تشير إلى أن الدول القوية تميل إلى فرض سيطرتها على الجميع أو على كل أجزاء النظام الدولي، وتبعا لذلك تتعزز درجات الهرمية في كل درجات الفوضى النظامية. وتسعى هذه النظرية كذلك إلى شرح العوامل المؤدية إلى ظهور التعاون بين القوى الكبرى، وكيف تبرز وتعيش الترتيبات الدولية والقواعد المتشكلة والمعايير والمؤسسات، كما أن تنبؤها المركزي يرى أن استقرار أي نظام دولي مرهون بطريقة التوزيع الضمني للقوة بين علاقات السلطة التي بداخله، واعتمادا على ذلك إن ترتيب العولمة الحالية يعيش بواسطة القوة الأمريكية وسيميل إلى التفكك إذا ظهرت تحديات مثل تعاظم قوة الصين.

●**نظرية تحول (انتقال) القوة:** هي نظرية تابعة لاستراتيجية الاستقرار بالهيمنة، وتعمل على تفسير العوامل المسببة لتحلل أو تفكك الترتيبات الدولية والاتجاه على إثر ذلك إلى خيار الحرب. وبناء على مقدمات نظرية الاستقرار بالهيمنة، تستنتج هذه النظرية أن الدول المسيطرة ستفضل الاحتفاظ بالقيادة، أما الدول الأصغر التي تفضل رفض منازعة هذه القيادة فإنها ستنزع إلى تعظيم قوتها حتى تكسب قوة نسبية مقارنة بالدولة المسيطرة، وأن احتمال التصادم سيكون كبيرا بما أن قدرات الطرفين تقترب من التكافؤ. ولتطبيق هذا التحليل على السياق المعاصر، تفترض هذه النظرية أن تزايد قوة الصين سيزيد من احتمال عدم رضاها على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي، وتتنبأ باحتمال نشوب الحرب أو على الأقل تزايد حدة المنافسة بينهما في

إطار حرب باردة، إلا إذا تباطأ النمو الصيني أو وجدت واشنطن طريقة للتكيف مع خيارات بكين[17].

3.2- الافتراضات والشروط والنظريات: التحدي الصعب في تحليل السياسة الخارجية يكمن في معرفة أي من هذه المدارس النظرية الفرعية أو النظريات الخاصة يمكن تطبيقها على قضية معينة من قضايا السياسة الخارجية؟

إن الإجابة حسب "ولفورث" - Wohlforth – مرتبطة بمدى انسجام أجزاء النظرية مع بعضها بعضا، فالنظرية الواقعية تحتوي على ثلاثة أجزاء: الافتراضات الثلاثة، وشروط مجال تطبيق النظرية، والتنبؤات. فالعديد من الواقعيين وكذا الانتقادات الموجهة للواقعية تخلط بين هذه العناصر الثلاثة[18]، لهذا فهناك خطآن شائعان يمكنهما أن يقودا إلى أخطاء تحليلية كبرى وإلى تضليل الباحث عند تطبيقه الواقعية على السياسة الخارجية.

يكمن الخطأ الأول في الخلط بين الافتراضات وشروط المجال، فالواقعيون لا يفترضون الفوضى كافتراض جوهري، أو بالأحرى هم قاموا ببلورة نظريات حول ما يحدث عند توفر شروط مجال معين يسمى بالأوضاع الفوضوية. لذا عندما نعتقد بأن الفوضى هي افتراض مركزي للسياسات الدولية، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن النظريات الواقعية تؤكد على أن الفوضى تنطبق بنفس القوة على جميع الدول حيثما كانت، لكن عمليا الفوضى هي عبارة عن متغير ودرجة انطباقها تتفاوت من حالة إلى أخرى، وعليه إن درجة قدرة الدولة على الاعتماد على سلطة ما لفرض وتنفيذ الاتفاقات تختلف من دولة لأخرى، مثلا: تسعى أحيانا الدول الكبرى إلى فرض الترتيبات بين الدول الصغرى المجاورة لها، وبالتالي يصبح دور الدولة الكبرى بالنسبة للدولة الصغرى بمثابة عامل يساهم في إضعاف الفوضى؛ أما في مجموعة أخرى من القضايا يمكن لهذه الدول أن تتوقع منطقيا أن القوة المحلية الكبرى ستعمل على فرض الاتفاقات. بناء على ذلك لم ترغب النظريات الواقعية في تطبيق هذه الفوضى بنفس النمط والقوة على هذه الدول وفي هذه المجموعة من القضايا، وعلى سبيل المثال يتجلى التحليل السابق في الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، والاتحاد الأوربي في منطقة البلقان، وربما روسيا في آسيا الوسطى، حيث يمكن لهذه الأطراف أن تقوم بالدور الذي يؤدي إلى إضعاف الفوضى والتقليل منها[19]. علما أن السبيل الوحيد لمعرفة أين وما هي درجة إضعاف

الفوضى هو اكتساب معرفة عميقة بأوضاع الدول المعنية، وهذا بالضبط ما هو مفترض أن يقوم به محللو السياسة الخارجية.

يبرز الخطأ الثاني عند الخلط بين الافتراضات والتنبؤات[20]، فإذا اعتقدنا خطأ أن الصراع هو الافتراض المركزي في الواقعية، سنصل إلى نتيجة مضمونها أنه كيفما كانت الدول فإنها ستعمل على أن تكون ودية تجاه الآخرين من أجل تجنب عواقب الصراع، وطبقا لهذا الاحتمال لا يجب أن نطبق أو نستعين بالنظريات الواقعية، غير أن هذا الاحتمال ليس صحيحا على إطلاقه لأن النظريات الواقعية تفسر الحرب وتفسر كذلك السلم، وبالنسبة للواقعيين يتحقق السلم عندما تغيب الأسباب الرئيسة للحرب، وبالتالي فإن العلاقات الودية التي قد نلحظها بين مجموعة من الدول، يمكن أن تكون نتاجا لضعف ووهن الفوضى فيما بينهم بسبب الترتيب المحلي الذي اشترطته القوى الكبرى، ويمكن كذلك للعلاقات الودية السائدة بين مجموعة من الدول أن تظهر كنتيجة لحاجاتهم المشتركة لمواجهة دولة أو مجموعة دول أخرى[21]. وهكذا في كلتا الحالتين تتنبأ النظريات الواقعية باحتمال غياب الصراع في حالة وجود ترتيبات خاصة بالقوة، ويمكن لهذا الصراع أن ينشب عندما تتغير هذه الترتيبات.

وفقا للطرح السابق، يبدو أن النظريات الواقعية تمتلك أدوات فعالة لتحليل السياسة الخارجية، لكن تطبيقها ليس بالأمر الهين، والحل حسب "ولفورث" يتجلى في إدراك الطبيعة الاحتماليةContingent nature لكل هذه النظريات أو التعرف على شروط المجال الذي تنطبق عليه كل نظرية، أما السؤال عن أية نظرية ستطبق على حالة ما، فالإجابة لا محالة ستكون صعبة، وغالبا ما تتطلب هذه المسألة نوعا من محللي السياسة الخارجية الذي يمتلكون معرفة محلية عميقة، وكما بينا سابقا تعتبر الواقعية التقليدية الجديدة هي الإطار الأفضل للجمع بين العام والخاص[22]، لذلك سنستخدم هذا الإطار لدراسة التحليل الواقعي للسياسة الخارجية.

3- التحليل الواقعي للسياسة الخارجية:

إن تقديم تفسيرات للسياسة الخارجية يتطلب الجمع بين الأحكام العامة وخصوصيات كل حالة، والملاحظ أن الواقعية هي مدرسة فكرية بنيت على أساس متين من الممارسة الحقيقية في السياسة الخارجية، بينما هي كذلك الأكثر التزاما بطموح بناء نظريات عامة، ومنه فالسؤال المطروح هنا هو: كيف

استطاع الواقعيون أن يوفقوا بين هذه التناقضات المحتملة؟

1.3- مقاربات ممارس السياسة الخارجية الواقعية: كثيرا ما نصادف استخداما صريحا أو ضمنيا للنظرية الواقعية بالتوازن مع معرفة دقيقة لمقتضيات كل حالة في تحليل صناع السياسة.

في سنة 1900 كتب وزير الحرب الروسي الأمير "كوروباتكا Kuropatkin " تقريرا شاملا عن الوضعية الاستراتيجية ثم سلمه إلى القيصر ألكسندر الثاني، وقد تضمن ثلاثة تخمينات هامة، كل واحد منها كان مثيرا للجدل ويعبر عن بصيرة نافذة. فقد كانت روسيا قوة متشبعة ولا تحتاج مصالحها الجوهرية إلى المزيد من السياسات التوسعية، لأن أي توسع سيؤدي حتما إلى إرعاب الدول الأخرى ويدفعهم إلى تعظيم مصادر قوتهم والتحالف ضدها، وفي هذه الحالة مهما كانت قوة روسيا ومهما كانت طبيعة أعدائها المحتملين، فإنها ستتحمل بصعوبة وبقسوة نتائج أي مواجهة وستضطر إلى القيام بكل ما وسعها من أجل تخفيف حدة التوترات مع القوى الكبرى الأخرى. إذا بواسطة التركيز على القوة النسبية للدول والاحتمال الدائم لنشوب الصراع، نلاحظ أن تحليل "كوروباتكا" مبني على أساس الافتراضات الواقعية الأساسية، والأهم من ذلك يؤكد التقرير على أن السياسات الدولية في سنة 1900 تنطبق مع نظرية توازن القوى وقد تعمل ضد المصلحة الروسية[23].

في عصرنا الحالي نجد أن هذا التقرير يعتمد على نظرية التوازن بالتهديد وعلى التخمينات العامة للمعضلة الأمنية التي وردت في الواقعية الدفاعية. ويعود تألق تحليل الأمير الروسي إلى إدراكه العالي الذي يفيد بأنه حتى إذا أصيبت القوة الروسية بالضعف فإنها ستبقى تبدو قوية ومهددة للآخرين، وتمنعهم من اتخاذ إجراءات مضادة قد تهدد أمن روسيا.

في سنة 1907 كتب الدبلوماسي البريطاني "كروSir Eyre Crowe" مذكرة للحكومة حدد فيها الحاجة إلى إعادة توجيه كامل للسياسة الخارجية البريطانية، وفي صميم هذه المذكرة قدم تحليلا متميزا لحالة القوة الإجمالية للإمبراطورية والتحديات الأساسية التي فرضها صعود ألمانيا. واستخدم "كرو" نظرية توازن القوى لتفسير حاجة بريطانيا إلى جمع وتكثيف مواردها المتضائلة بهدف احتواء القوة الألمانية، كما جمعت المذكرة بين التأكيد النمطي الواقعي على مسألة القوة الشاملة وبين معالجة مفصلة للسياسات الداخلية

الألمانية، وطريقة إدارة شؤون الحكم وكذلك النوايا[24].

في سنة 1946، أعد "جورج كينان" السفير الأمريكي في الاتحاد السوفييتي واحدة من أشهر المذكرات الدبلوماسية في وقتنا المعاصر، داعيا فيها واشنطن إلى الاستعجال في تبني سياسة الاحتواء ضد القوة السوفييتية، حيث أكد على أن الاتحاد السوفييتي في وضعية تمكنه من تهديد ميزان القوى العالمي، وأن الشعب ميال داخليا إلى مواصلة التوسع إلا إذا واجهته قوة ذات وزن معاكس. هنا أيضا نقف مرة أخرى على المبادئ العامة الواقعية (تحليل متميز للقدرات السوفييتية والأمريكية والبريطانية، والأهمية البالغة لمراكز القوى الأساسية في العالم، والشك في الخطابات البلاغية الموجهة إلى العالم من طرف الجانبين، والتركيز على المصلحة الضيقة للجماعة واحتمال نشوب الصراع)[25]. علاوة على أن هذا المثال يوضح اعتماد "كينان" على نظرية خالدة هي نظرية توازن القوى، وكذلك اعتماده على تحليل عميق ونافذ البصيرة للسياسات الداخلية السوفييتية.

في بداية السبعينيات، هندس الرئيس "ريتشارد نيكسون" وسكرتيره "هنري كيسنجر" لإعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتضمن التحليل الذكي "لكيسنجر" دعوة إلى التغيير، وتطرق إلى الانحطاط النسبي للقوة الأمريكية في مقابل تنامي قوة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوربا وآسيا، بالإضافة إلى خصمها الرئيس المتمثل في الاتحاد السوفييتي والعديد من الدول الإقليمية الأخرى. والنقطة الرئيسة في هذه الدراسة هي أنه نظرا لحالة الضعف التي مست قوة أمريكا، فإن واشنطن يجب عليها أن لا تبذل منفردة كل مجهوداتها، وأن تعمل على دفع حلفائها وشركائها إلى تحمل المزيد من العبء لاحتواء القوة السوفييتية، وتقليل عدد أعدائها المحتملين عن طريق استمالة الصين والتخفيف من حدة المنافسة مع الاتحاد السوفييتي من خلال مواصلة سياسة تهدئة التوترات المعروفة في اللغة الدبلوماسية بالانفراج[26].

كل الأمثلة السابقة تبين مدى انغماس ممارسي السياسة الخارجية في التقليد الفكري الواقعي، فهم جميعا يتقاسمون نفس الفكرة الواقعية المبنية على تحليل عميق لأوضاع القوة النسبية التي تخص جماعات تعيش في ظل الفوضى والوجود الدائم لسياسات القوة. وتطورت خلاصة أفكار ومناقشات هؤلاء السياسيين إلى نظريات أكاديمية صارمة مثل معضلة الأمن

ونظرية توازن التهديد، ولكنهم أيضا تأثروا في بناء نظرياتهم بسلوكات بعض اللاعبين الدوليين وبالعوامل التاريخية والثقافية، ولهذا نستطيع القول إن الواقعية التقليدية الجديدة تسعى في أيامنا هته إلى تحقيق التوازن المنشود بين النظرية ومقتضيات الحالة المدروسة.

2.3- مقاربات دراس السياسة الخارجية الواقعية: يحاول المحللون الأكاديميون في السياسة الخارجية باستمرار الاستعانة بالنظريات الواقعية لتكوين دراستهم النقدية، ويعتبر "هانز مورغانثو" الأكثر شهرة من بين المنتمين إلى المدرسة الواقعية في النصف الأول من القرن العشرين، وقد استعمل الأفكار الواقعية لتقديم انتقادات لاذعة لسياسة حكومته الخارجية، وأكد على أن الحرب الباردة الموجهة ضد كل الأحزاب الشيوعية لن تؤدي إلا إلى زيادة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية وكثرة المشاكل، وبناء على ذلك إن قيام أمريكا بعملية عسكرية ضد فيتنام يفسّر مدى تأثر السياسة الخارجية الأمريكية بتحليل منظّري المدرسة الواقعية[27].

باستطاعتنا أن نقدم مثالا تفصيليا آخر، ففي أواخر الثمانينيات لم يتوقع أحد نهاية الحرب الباردة وفق ذلك السيناريو، وبدت وكأنها ستستمر لفترة طويلة في المستقبل، لكن عاملا جديدا ظهر على الساحة تمثل في قدوم القائد السوفييتي "ميخائيل غورباتشوف" الذي شرع في استراتيجية دبلوماسية جديدة استلزمت تقديم تنازلات في عدد من القضايا العالقة التي كانت وراء خصومة الاتحاد السوفييتي للولايات المتحدة وحلفائها، في نفس الوقت اعتنق "غورباتشوف" مجموعة جديدة من مبادئ السياسة الخارجية عرفت "بالتفكير السياسي الجديدNew political thinking"، داعيا بواسطته إلى تجاوز الصراع وبناء نظام عالمي جديد، إلا أن غالبية محللي السياسة الخارجية في أمريكا ارتابت من هذا التفكير الجديد واعتبرته محاولة لمخادعة القوى الغربية ودفعها إلى تقديم تنازلات خطيرة، واعتقدت أن هذا التغيير في سلوك موسكو سيكون محدودا جدا[28]، ومع ذلك كانت هناك قلة صغيرة من الباحثين أخذت الأفكار السوفييتية على نحو جدي، وأكدت على إمكانية حدوث تغييرات كبرى شريطة أن يرد الغرب بالمثل على تنازلات "غورباتشوف".

وخلال هذا النقاش نشر "ستيفان سيستانوفيتش"Stephen Sestanovich مقالة

عنوانها "سياسة غورباتشوف الخارجية: دبلوماسية الانحطاط؟"، وانطلاقا من الافتراضات الواقعية الجوهرية، اقترح أن مصلحة الجماعة والقوة (ليس المقصود هنا الرؤية الشاملة للتفكير الجديد) هي حجر الأساس في السياسة، وهذا ما قاده إلى فحص الوضعية الحقيقية الجديدة لقوة الاتحاد السوفييتي لأنها تمثل استجابة للتغيرات الحاصلة في القوة، وأكد على عدم أهمية الأفكار الجديدة في حد ذاتها، غير أنها عكست محاولة من "غورباتشوف" لرسم أجمل صورة لسياسة التهدئة التنازلية التي حركها الانحطاط. وقد لاحظ هذا الباحث أن الدول تميل إلى طرح الأفكار التي تهدف إلى تجاوز الصراع فقط عندما ترى أنها تفتقر إلى القوة التي تمكنها من مواصلة هذا الصراع، كما أدرك أن الدول المنهارة تملك في الحقيقة عدة خيارات أخرى مثل استخدام القوة لاسترداد موقعها. وبالتالي بواسطة الجمع بين النظرية العامة ومعرفته المفصلة عن الحرب الباردة والسياسات السوفييتية؛ استطاع "سيستانوفيتش" أن يتوصل إلى نتيجة مضمونها أن موسكو ستختار التهدئة وليس الحرب، واتضح لجميع الباحثين فيما بعد أن الانحطاط شكل القوة الكبرى التي قادت السياسة الخارجية السوفييتية في نهاية عصر الحرب الباردة.

في الآونة الأخيرة، هناك أمثلة تتضمن معارضة من طرف دارسي التحليل الواقعي للسياسة الخارجية للعديد من مطالب الواقعيين التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غزو العراق في 2002-2003، وتأييدها المطلق لإسرائيل. ورغم اختلاف التفاصيل فإن هذه الحركة المطلبية تذكرنا بالمبررات التي قدمها "مورغانثو" منذ عقود من الزمن والتي تتلخص في أن المثالية المفرطة في تحديد المصلحة الأمريكية أدت إلى الوقوع في خطر تزايد عدد الأعداء واتساع نطاق الالتزامات بقدر يتجاوز موارد البلد.

4- استخدام الواقعية في تحليل السياسة الخارجية:

من أجل معرفة القدرة التحليلية المحتملة للواقعية، يمكننا أن نسرد بعض الأمثلة التي ناضل فيها المحللون من أجل تحقيق توازن مثالي بين طموح الواقعية في بلورة نظرية عامة والصعوبة الكبيرة لتطبيق هذه النظرية على مستوى الممارسة في السياسة الخارجية، وبرغم التداخل الواضح بين المبادئ الواقعية وديناميكيات السياسة الخارجية، فإن النظريات الواقعية لا تضمن بالأساس الحصول على تحليل يتسم بالوضوح والدقة[29]، وفيما يلي سنكتشف أمثلة تعرض تحاليل لها علاقة

بالنظريات الواقعية والتي تحتاج منا إلى مزيد من التفكير والتأمل.

❖مثال(1): عدم نهاية الحرب البادرة:

أكد "والتز" في سنة 1988 أن الحرب الباردة متجذرة بشكل متين في بنية السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية، وأنها ستبقى مادامت هذه البنية مستمرة. ولا أحد ممن قرأ هذه الدراسة توقع أن بنية الحرب الباردة ستنهار في السنوات القليلة القادمة، مما يدل على تباين جلي بين رأي "والتز" وبين مقالة "سيستانوفيتش" وتحليل الواقعيين الروس. ويكمن الاختلاف الرئيس بين الطرحين في أن التحليل الروسي انغمس عميقا في تحليل السياسة الخارجية السوفييتية، وأدرك بأن بنية الثنائية القطبية هي نتاج قدرة القوتين العظميين على مساندتها وإطالة بقائها، وبالتالي وضعت حقيقة الانحطاط السوفييتي علامة استفهام على استقرار نظام الحرب الباردة، بل إن معرفتهم التفصيلية بالحالة السوفييتية قادتهم إلى التساؤل عن أي من القوتين تنطبق عليه الشروط الأولية للنظرية، أما بالنسبة "لوالتز" وانطلاقا من حساباته، فهم أن التساؤل المطروح يدول حول الكيفية التي ستمكن الاتحاد السوفييتي من الحفاظ طويلا على مكانته في إطار الحرب الباردة[30]، لكن هذه الجملة الأخيرة تبرز مأزق تطبيق النظرية على حالة ما دون استخدام تفاصيل هذه الحالة لاستنطاق النظرية، وهو يمثل خطر تطبيق نظرية دون مراعاة شروط مجالها.

❖مثال (2): حرب القوى الكبرى في أوربا خلال فترة التسعينيات:

في السنة الموالية أكد "ميرشايمر John J. Mearcheimer" أحد كبار منظري الواقعية أن واقعيته الهجومية تنبأت بأن نهاية الحرب الباردة ستقود إلى وضعية تميل فيها أوربا كثيرا إلى الحرب، وبأن الغرب في حد ذاته له مصلحة في المحافظة على ترتيب الحرب الباردة، وهذا يعني طبعا أن القوى الغربية ستساند استمرارية وجود الاتحاد السوفييتي وقواته العسكرية الكبيرة في أوربا الشرقية[31]. وعلى نحو مشابه للمثال السابق برزت مشكلة تطبيق نظرية واقعية على حالة خاصة في السياسة الخارجية، لأن الاتحاد السوفييتي كان قد خسر الأداة التي تمكنه من الإبقاء على وجود قوات ضخمة في أوربا، وحتى وإن وضعنا جانبا إرادة بعض الشعوب الأوروبية للتسامح مع الوجود السوفييتي؛ فإنه لم يظهر جليا أن موسكو ستتمكن من تحمل أعباء بقائها هناك. وأهم من ذلك، لم يتساءل "ميرشايمر" عما إذا

كانت شروط مجال النظرية القطبية ستنطبق فعلا أم لا؟ فالنظرية التي تقر بأن التعددية القطبية هي أكثر نزعة للحرب من الثنائية القطبية يمكن أن تكون صحيحة، لكن إمكانية تطبيق هذه النظرية ليست واضحة على منطقة مثل أوربا التي تتواجد بها قوة كبرى خارجية هي الولايات المتحدة[32]، وهكذا حتى وإن استثنينا إهمال الواقعية للتطور الذي عرفه الاتحاد الأوربي والسياسات الداخلية الجديدة ومسألة الهويات، فإنه من غير المضمون أن تحليل "ميرشايمر" يمكنه أن ينطبق على هذه الحالة.

◆مثال (3): التوازن المعاكس ضد الولايات المتحدة:

مع نهاية الحرب الباردة، شرع "والتز" مع واقعيين آخرين في تأكيد زعم يفيد بإعادة تشكل ميزان قوى جديد متعدد الأقطاب، تبرز فيه قوى ستتوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأضافوا أن كل السياسات التحريضية الأمريكية مثل توسيع حلف الناتو في وسط أوربا سيدفع روسيا وقوى كبرى أخرى إلى التحالف ضد أمريكا، لكن الواقع أثبت فيما بعد نجاح الولايات المتحدة في توسيع الناتو مصحوبا بسياسة خارجية نشطة وتدخلية، ولم يتشكل أي توازن معاكس ضد لقوة الأمريكية. ومثلما هو الحال في المثالين السابقين، كان هناك عدد وافر من النظريات غير الواقعية التي توقعت هذه النتيجة، وهو ما يؤكد مجددا فكرة تطبيق نظرية توازن القوى دون النظر عما إذا كانت شروط مجال تطبيقها حاضرة أم لا، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها بقوة على النظام الدولي، وحتى وإن كانت المعرفة التقليدية لنظرية توزن القوى ربما صحيحة، لكنها ببساطة لا يمكنها أن تنطبق على هذه الحالة. وبعدما اعترف الواقعيون بهذه الحقيقة، شرعوا في تطوير نظرية جديدة معروفة بالتوازن الناعمSoft Balancing لتفسير الأفعال المقيدة (الكابحة) التي توجه ضد قوة مسيطرة في النظام أحادي القطبية.[33]

5- تجنب المآزق وحدود الواقعية:

أنتجت الواقعية الكثير من التحاليل المتفاوتة الأهمية للسياسة الخارجية، وما يهمنا هو التعرف على عامل الأرجحية أو الطبيعة الاحتمالية للنظرية التي تجعل الواقعية مفيدة في التحليل السياسي الخارجي. إن أهم درسين لتجنب أخطاء وعدم دقة تحليل السياسة الخارجية هما: أولا معرفة خصوصيات كل حالة في السياسة

الخارجية، وثانيا الانتباه الشديد إلى شروط المجال الذي من الممكن أن ترتبط بها. وقد يفترض أحيانا في النظريات وخاصة الواقعية بأن تكون عالمية وصالحة لكل زمان ومكان، لكن في الحقيقة إن النظريات والمدارس الفرعية الواقعية تطبق في ظل شروط شديدة الاختلاف، وعلى هذا الأساس إن معرفة تفاصيل أي قضية في السياسة الخارجية هي التي تحدد مدى تلاؤم التحليل مع مقاييس أي نظرية، بالإضافة إلى أن التحليل الدقيق يتطلب معرفة عميقة ومزدوجة لأحكام النظرية العامة وخصوصيات كل حالة.

ربما من بين التحديات البارزة التي تواجه الواقعيين هو العجز عن تفسير واحد من أهم الأحداث الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، ألا وهو الهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن عام 2001. فمن جهة، لم تقم بهذا الهجوم دولة وإنما تنظيم عالمي، والمعروف أن المدرسة الواقعية تتجاهل القوى الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي[34] بزعم أن الدول هي التي تملك القدرات العسكرية والسياسية لشن الحرب أو التهديد بها، رغم أن السلوك الدولي للقوى الفاعلة الأخرى قد يكون أعنف من السلوك الدولي لكثير من الدول، وهذا سبب كاف لدراسته.

ومن جهة أخرى، إن مهاجمي برجي التجارة العالميين لم يسعوا على الإطلاق إلى موازنة قوة الولايات المتحدة، بل كانت تحركهم فكرة ونظرتهم إلى النظام الدولي على أساس ديني، وهو متغير أساسي طالما أهمله منظرو الواقعية، حيث يرى "فيلبوث"- على سبيل المثال- أن بداية النظام الدولي في العصر الحديث كانت بفضل حركة الإصلاح البروتستانتية في أوربا، فلولا تلك الحكومة لما ظهر نظام الدول ذات السيادة على النحو الذي نعرفه الآن. إن إعادة الاعتبار للدين كعامل مؤثر في السياسات الدولية يعني تراجع الواقعيين المتأخرين عن التمسك بمادية القوة، مما يفتح الباب واسعا للنظر في العوامل غير المادية كافة لا سيما الثقافية منها. ففي حقل الاقتصاد السياسي الدولي مثلا يمكن دراسة أثر العوامل الثقافية في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك، وأخلاق العمل. وفي حقل الأمن الدولي، قد تساعدنا هذه العوامل في اختيار نظرية صراع الحضارات والاستخدامات المعاصرة لسلاح الاستشهاد كأداة لتحقيق أغراض سياسية خاصة في إطار الصراع العربي- الاسرائيلي[35] والعراق وأفغانستان.

ولعل دراسة دور العوامل الثقافية في تشكيل هويات الدول والجماعات وصياغة الأعراف والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية تستحق اهتماما خاصا من محلّلي السياسة الخارجية. ولهذا تهتم البنائية الجديدة في هذا الحقل بدراسة هذا الدور، وتتميز بنظرتها إلى الهويات والأعراف والمبادئ باعتبارها غير ثابتة أو معطاة للفاعلين الدوليين، بل إنّهم دائما يعيدون تشكيلها[36]، ويرى البنائيون أن هذه العناصر تعلب أدوارا حاسمة في تعريف الدول لمصالحها الوطنية وصناعة سياساتها الخارجية، وتتراوح هذه الأدوار بين تعريف ماهية السياسة الخارجية المقبولة دوليا، ودفع الدّول إلى تبني سياسة معينة في قضايا محددة. كما يساهم تعريف الجماعة لهويتها في تحديد مصادر التهديد الذي تتعرض له وحلفاءها المحتملين في مواجهة هذا التهديد، فسياسة الهوية- وليس منطق المساواة في السيادة بين الدول- هي التي غالبا ما تقدم لنا تفسيرا أفضل لنظرة دولة ما إلى دولة أخرى باعتبارها مصدرا حقيقيا أو محتملا لتهديد أمنها[37].

الخاتمة:

تبقى الواقعية الإطار العام الأكثر إقناعا لفهم السياسة الخارجية، فالدول تستمر في اهتمامها بتوازن القوى وكذلك في قلقها من احتمال حدوث نزاعات كبيرة، ويبرهن على ذلك التركيز العالي على قضايا الأمن والقوة، فالعديد من الدول الأوربية والآسيوية تتلهف على الحفاظ – بل توسيع- على الوجود الأمريكي في مناطقها، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أظهرت سنوات ما بعد الحرب الباردة رغبة أمريكية جامحة في البقاء رقم واحد عالميا، وإصرارا كبيرا على الحفاظ على مركزها المهيمن.

غير أن الواقعية لا تفسر معظم الأشياء، ويبقى علينا مراعاة رؤى المدارس الأخرى، فالنظريات الليبرالية تحدد الأدوات التي تمكن الدول من تحقيق مصالحها المشتركة، وتسلط الضوء على القوى الاقتصادية الفعالة التي يتعين على الدول والمجتمعات مراعاتها، وتساعدنا على فهم الأسباب التي تدفع الدول إلى الاختلاف إزاء أولوياتها الأساسية، والمفارقة أنه على الرغم من إصرار الغرب على تخفيض خطر النزاعات الإقليمية وتعزيز السلام الليبرالي الذي انبثق بعد سنة 1945، فإن هذه العوامل قد تصبح نسبيا أكثر أهمية إذا استمر الغرب في توفير الأمن والاستقرار وتصدير الديمقراطية إلى أنحاء كثيرة من العالم.

تناسب أيضا النظريات البنائية تماما تحليل الكيفية التي تتغير بها الهويات

والمصالح على مرور الزمن، لتحدث بالتالي تحولا دقيقا في السلوك الخارجي للدول وتؤدي في بعض الأحيان إلى تحولات واسعة النطاق لكنها غير متوقعة في السياسات الدولية، وهي مناسبة كثيرا إذا استمرت الهوية السياسية في أوربا في التحول من الدولة الأمة إلى المنطقة الإقليمية والإحساس والولاء إلى الهوية الأوربية، وهي توافق كذلك ظاهرة التراجع التدريجي للقومية خاصة إذا حل محلها ذلك النوع من صلات النسب الحضارية التي تحدث عنها "صموئيل هنتنغتون".

الهوامش:

(1) William C. wohlforth, Realism and foreign policy, In: Steve Smith and others (eds), **Foreign policy, theories, actors, cases.** New York: Oxford, 2008, PP 31-32.

(2) Selahddin Bakan, Foreign Policy in The light of Theories. **Foreign Policy (Dis Politika)**, issue 1-4/1999, p 11.

(3) William C. wohlforth, **OP. Cit**. PP 32-33.

(4) Dustin Eils Howes, when states choose to die: Reassessing Assumptions about what states want. **International studies Quarterly**, 47, 2004, p 670.

(5) Stefano Recchia, Restraining Imperial Hubris: The ethical bases of realist International relations Theory, **Constellations**, Vol 14, N°4, 2007, p 544.

(6) Thomas S. Mowle, worldviews on policy: Realism, Liberalism, and external conflict. **political psychology**, vol 24, N° 3, 2003, p 566

(7) أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 221- 224.

(8) انظر الفصل السادس من كتاب:

Kenneth N. Waltz, **Theory of International politics**. United states of America: Addison –Wesley publishing company, 1979, pp 102128.

أو انظر: أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959 - 2009): دراسة استكشافية. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 27، صيف 2010، ص ص105- 106.

(9) ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد.... نظريات عدة. ترجمة: منير كمال،

الثقافة العالمية، العدد 89، 1998/7، ص 13.

(10) أنور محمد فرج، **مرجع سابق**. ص 387- 389.

(11) Hans Mouritzen, Kenneth Waltz: a critical rationalist between International politics and foreign policy, In: Iver B. Neuman and Ole Waever, **The future of International relations.** London: Routledge, 1997, p 73.

See also: Shiping Tang, fear in International politics: two positions. **International studies review**, 10, 2008, pp 358-461.

(12) Martin Griffiths, **International relations Theory for the Twenty –First century.** London and New York: Routledge, 2007, pp 16-17.

(13) Samuel Barkin, Realism, prediction, and foreign policy**. foreign policy Analysis** 5, 2009, p 234.

(14) Ibid. PP 240-241.

(15) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 293.

(16) Hans Mouritzen ،**OP. Cit.** PP 86-87.

(17) William C. Wohlforth, **OP. Cit**. PP 36-37.

(18) Ibid. P 37.

(19) Ibid. PP 37-38

(20) Samuel Barkin, **OP. Cit**. P 245.

(21) William C. Wohlforth**, OP. Cit**. P 37.

(22) John Glenn, Realism Versus strategic culture: competition and collaboration ? **International studies review,** 11, 2009, pp 523-524.

(23) William C. Wohlforth, **OP. Cit**. P 39.

(24) Ibid. P 39.

(25) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 252- 254.

(26) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 85- 86.

(27) Stefano Recchia, **OP. Cit**. P 545.

(28) William C. Wohlforth, **OP. Cit**. P 41.

(29) Ibid. P 41.

(30) Patrick Thaddeus Jakson, Daniel

H. Nexon, paradigmatic faults in International relations Theory. **International studies Quarterly**, 53, 2009, p 923.

(31) Dario Battistella, **Théories des relations internationales**. 3e edition, Paris: Presses de sciences po, pp 158-159.

(32) William C. Wohlforth, **OP. Cit**. P 43.

(33) Ibid. P 43.

(34) Jean-Louis Martres, de la nécessité d'une Théorie des relations Internationales, l'illusion paradigmatiques, **AFRI**, vol. IV, 2003, p23.

(35) أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئًا من الماضي؟ **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد20، خريف 2008، ص 134. أو أنظر إلى:

Mohammed Nuruzz Aman, Beyond the realist theories: '' neo conservative realism'' and the American invasion of IRAQ. **International Studies Perspectives**, 7, 2006, pp 244-248.

(36) Jennifer Sterling –Folker, Realism and the constructivist challenge: rejecting, reconstructing, or rereading. **International studies Review**, Vol. 1, N°1, spring 2002, pp 86-90.

(37) للمزيد من الاطلاع على التحديات التي تواجهها الواقعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة انظر:

Thomas C. walker, Jeffery S. Morton, Re -assessing the ''Power of power Politics '' Thesis: Is realism Still Dominant? **International studies Review**, 7, 2005, pp 341-356.

أو انظر إلى:

Marier de Jerphanion, vers un rapprochment de la moral et de la Realpolitik ? **Revue Internationale et stratégique**, N°67, 3, 2007, p129.

الثورات العربية في منظار الفلاسفة الفرنسيين
دراسة نقدية تحليلية

نابت عبد النور

مقدمة:

أثارت الاضطرابات السياسية في العالم العربي اهتمام وسائل الإعلام الفرنسية، ووصفت هذه الأحداث بعدة أوصاف: الثورات العربية، الربيع العربي، الهبّات الشعبية، اليقظة العربية.

هذا الاهتمام الواسع قابله اضطراب في مواقف الدبلوماسية الفرنسية، فالعلاقات الاقتصادية والإستراتيجية التي حاكتها فرنسا مع تونس ومصر والمغرب والجزائر منعتها من اتخاذ موقف مبدئي مع التظاهرات الشعبية التي عرفتها هذه البلدان والتي كانت تنادي بالحرية والديمقراطية. والاستثناء الوحيد كان مع أحداث ليبيا والتي أظهرت فيها فرنسا اهتماما مفرطا وأعلنت مساندتها لمطالب المعارضة الليبية.

إلى جانب الاهتمام الإعلامي والدبلوماسي هناك اهتمام آخر لدى الفلاسفة الفرنسيين، الفئة المثقفة الأكثر تأثيرا في الرأي العام، فكيف ينظر هؤلاء الفلاسفة لهذه الثورات؟ ما هي أسبابها؟ وما هي حدود نجاحها؟ وما هي آفاق الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان العربية؟

راهن المشهد الفلسفي الفرنسي:

خصصت المجلة الأدبية الفرنسية[1] ملفا حول الرهانات الجديدة للفلسفة، ثلاثون مفكرا فرنسيا لفهم عالمنا، وهذا الملف فرصة مهمة لفهم حقيقة المشهد الفلسفي الفرنسي المعاصر خاصة بعد رحيل أسماء فكرية ذات شهرة عالمية (سارتر، فوكو، دريدا، دولوز)، ولقد ركزت المجلة على أسماء متعددة كمارسيل غوشيه، بيير مانه، جاك رونسير، جون لوك نانسي، إتيان

باليبار، ألان باديو...)، ولكنها أي المجلة أهملت أسماء لها حضور إعلامي (برنار هنري ليفي، أندريه غلوكسمان، ألان فينكيلكروت، ريجيه دوبري، ميشيل أونفراي، إدغار موران).

يتوزع الفلاسفة في فرنسا بين مراكز البحث العلمي والجامعات ووسائل الإعلام، ولا شك أن تأثير من تقدمه وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة واضح وأشد ويعرف هؤلاء الفلاسفة بعدة تسميات: مثقفو الإعلام، الرجعيون الجدد[2]، الفلاسفة الجدد.

برنارد هنري ليفي، أندريه غلوكسمان، ألان فينكيلكروت: اهتمامات متفاوتة وهواجس واحدة:

ظهرت تسمية الفلاسفة الجدد لأول مرة في يونيو سنة 1976 وأطلقه أحد زعمائهم وهو برنارد هنري ليفي في عدد خاص من مجلة الأنباء الأدبية (10يونيو 1976) دوسييه (ملفا) بعنوان: الفلاسفة الجدد. ويندرج بينهم خصوصا: جان ماري بنوا، ميشيل جيران، كريستيان جامبيه، جي لردرو، فرانسواز ليفي، فيليب نيمو، ثم يتصدرهم برنارد هنري ليفي وغالبيتهم كانوا يدورون حول سن العشرين لما اندلعت ثورة مايو سنة 1968 في فرنسا[3].

وتعقيبا على كلام الدكتور عبد الرحمان بدوي، يمكن إضافة اسمين آخرين: أندريه غلوكسمان وآلان فينكيلكروت، الأول لمشاركته في النقاشات الفكرية في السبعينات وفضحه للممارسات الشيوعية القمعية والثاني لتوافق مواقفه السياسية مع ليفي وغلوكسمان فيما يخص الدفاع المستميت عن إسرائيل.

أثار هؤلاء الفلاسفة الجدد نقاشات فكرية وردود أفعال فلسفية مناقضة لهم، ففي رد الفيلسوف الفرنسي جيل دلوز (1925- 1995) على سؤال في رأيه في الفلاسفة الجدد يقول: "أعتقد أن فكرهم عديم القيمة، وأرى في ذلك سببين ممكنين: اعتمادهم مفاهيم ضخمة عديمة المحتوى وغارقة في الثنائيات وكذلك إنشاء وظيفة المؤلف الفارغ"[4].

في هذا المشهد الثقافي أسس هؤلاء الفلاسفة الجدد التسويق الأدبي أو الفلسفي عوض تأسيس مدرسة متبعين مجموعة من التقنيات أهمها:

1. الحديث عن الكتابة بطريقة انتقائية في الجرائد والحوارات والملتقيات والحصص الإذاعية والتلفزيونية والتي تؤدي إلى تعويض الكتاب نفسه.

2. يجب أن يحمل الكتاب عدة إخراجات للسماح بظهور عدة أدوار تناسب أذواق القراء والمستمعين[5].

لقد نجح هؤلاء الفلاسفة الجدد (برنار هنري ليفي، بروكنر، غلوكسمان...) في فرض أنفسهم على الساحة الثقافية الفرنسية لعدة أسباب:

1. انقلاب موازين القوة بين الصحافيين والمثقفين، فالكتاب أضحى أقل قيمة من المقال الصحفي أو المقابلة الإعلامية.

2. ظهور نمط جديد من التفكير سماه دولوز بنمط التفكير الحر، تفكير المقابلة الصحفية، تفكير الدقيقة[6].

3. هيمنة هؤلاء الفلاسفة الجدد على المجال السياسي وتوجيه النقاش السياسي خلال الحملات الانتخابية بعرض مواضيع جديدة تتناسب مع قناعاتهم الإيديولوجية (ماي 68، الاشتراكية الماوية، الثورة، الصراع بين اليسار واليمين... الخ)[7].

يتزعم هؤلاء الفلاسفة الجدد برنارد هنري ليفي الذي يمثل ظاهرة ثقافية في الساحة الإعلامية، ويتحرك على أكثر من جهة في المجال الإعلامي والسياسي والدبلوماسي بفضل نفوذه في وسائل الإعلام والأوساط السياسية (اليمين واليسار) فهو لا يخفي ميوله اليسارية ولكن يبقى تحيزه للدولة العبرية من أهم القناعات الثابتة.

ولد برنار هنري ليفي عام 1948 في بني صاف بالجزائر، ويقدم على أنه واحد من قادة الفلسفة الجديدة التي بدأت في السبعينات من القرن الماضي، وتعود عائلة ليفي إلى اليهود السفارديم، حيث انتقلت عائلته إلى باريس. أنهى ليفي دراسته في الإيكول نورمال سوبربور عام 1968 وتخرج من قسم الفلسفة وكان من أساتذته جاك دريدا ولوي ألتوسير، بدأ ليفي حياته العملية كصحفي في مجلة كومبات وهي المجلة السرية التي أنشأها ألبير كامو أثناء الاحتلال النازي لفرنسا، وفي عام 1971 سافر إلى شبه القارة الهندية وغطى الحرب الانفصالية في باكستان الشرقية وألهمت التجربة كتابه الأول "بنغلاديش، قومية تتمرد".

يكتب هذا الصحفي، الأديب، الفيلسوف في مجلة لوبوان الفرنسية عمودا أسبوعيا ويلاحظ اهتمامه الأسبوعي بما يحدث في العالم العربي من ثورات وانتفاضات على مدار أربعة أشهر وكانت البداية بتونس.

يعتقد برنارد هنري ليفي أن الشعب التونسي علمنا أن المبادئ الديمقراطية مبادئ

إنسانية. ويمضي في حديثه إلى محاولة التنبؤ بما سيحدث مستقبلا قائلا: "اليوم تونس وغدا ليبيا القذافي وسوريا عائلة الأسد وربما إيران أحمد نجاد"[8].

هذا التمني يكشف جانبا نفسيا مهما في شخصية الرجل المدافع عن الدولة العبرية والحريص على مستقبلها وهذا ظاهر في اختيار دول معادية للكيان الصهيوني واحتمال قيام انتفاضة شعبية.

جاءت أحداث الثورة المصرية فكان عنوان مقاله، لماذا مصر لا يمكن أن تكون تونس؟ ركز فيها على الفروق بين الواقع التونسي والواقع المصري، ففي الحالة الأولى هناك نضج شعبي ومستوى تعليمي راق وثقافة سياسية عكس الحالة المصرية والتي ينتشر فيها الفقر والأمية ولكن الفارق الأكبر بين الحالتين يكمن في تحدي الإسلام الراديكالي الذي يمثله الإخوان المسلمون بالنظر إلى صور المحجبات والحضور القوي للإسلاميين في الشبكات الاجتماعية وهذا الأمر غائب تماما في تونس[9].

يواصل برنارد هنري ليفي مراقبة ما يجري في مصر مبينا وقوفه مع الديمقراطيين المصريين رافضا الأحكام المسبقة حول استثناء العرب من الديمقراطية ولكنه يسجل ثلاث ملاحظات:

1. إن الثائر لا يعني بالضرورة أن يكون ديمقراطيا بدليل وجود الإخوان المسلمين في صفوف الثائرين.

2. إن صدام الحضارات في نظره داخل الإسلام بين إسلام أصولي صارم إرهابي وإسلام الأنوار وهذا ما يحدث حاليا في مصر.

3. هناك تحديات لهذه الثورة أوله اتفاق السلام مع إسرائيل الذي يجب أن يستمر حسب برنارد هنري ليفي والتأسيس لمبدإ حرية الوعي والعبادة والتأكيد على المساواة بين الجنسين[10].

هذه الهواجس التي يحملها ليفي عن مصر جعلته يطرح مجموعة من التساؤلات في مقاله الموالي ويمكن اختصارها في ما يلي:

1. هل من الممكن مراجعة اتفاق السلام مع إسرائيل رغم تطمينات المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية؟

2. هل تغير الإخوان المسلمون- الغائب الأكبر في هذه الثورة المصرية- وهل تخلو فعلا عن الإيديولوجية الجهادية والشريعة؟

3. ما طبيعة الجيش المصري؟ هل هو جيش ديمقراطي على شاكلة جيش

أتاتورك، أم أنه لا يمكن استبعاد فرضية حكومة متنوعة ذات توجيه عسكري مثل ما حدث مع عبد الناصر في الخمسينات؟[11]

هذه التساؤلات قادته إلى زيارة مصر وكتابة تحقيق صحفي بجريدة ليبراسيون بعنوان "مصر السنة صفر" التقى فيها المتظاهرون في ميدان التحرير ومثقفون وسياسيون مصريون من مختلف الأطياف وحاول أن يفهم مواقفهم من اتفاق السلام مع إسرائيل وانتهى هذا التحقيق إلى التأكيد على أن مصر دخلت في سباق ضد الساعة على أمل أن يسمح لها الجدول الانتقالي من كسب هذا السياق، ولكن فكرة المرجعية الإسلامية لا يمكن إقصاؤها وهذا ما يجعل السيناريو العسكري المدني على الطريقة الروسية ممكنا وفيها يعود العسكر للحكم وبذلك نكون أمام نموذج جديد لثورة مجمدة في أوتوقراطية دستورية. ولكن ما هو سائد الآن يؤكد أننا نعيش زمن الديمقراطية[12].

لقد شكل الموضوع الليبي اهتمام برنارد ليفي إذ لعب دورا مهما في إقناع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بالتدخل الجوي وهذا بعد زيارته لشرق ليبيا، إذ تحول من مجرد إعلامي ومثقف ملتزم إلى وزير للحرب بتعبير الصحف الفرنسية.

إن زيارة ليفي لليبيا المتكررة حاول فيها جس نبض المعارضة (أو المتمردين) لفهم قناعاتهم ورؤيتهم السياسية لقضايا المنطقة العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، يقول ليفي: "لا أقول إن المعارضة الليبية مستعدة للاتفاق مع أكبر ديمقراطية في المنطقة (يقصد إسرائيل) ولكنها أي إسرائيل ليست العدو الأساسي وعندما أتحدث عنها وأذكر عظمة إسرائيل يستمعون إلي بفضول[13].

ومن شدة حماسه للتدخل العسكري في ليبيا يدعو هذا الفيلسوف إلى التخلص من الرئيس الليبي واصفا إياه ببطل العالم في الإرهاب والكاره للغرب وللقيم الديمقراطية[14].

هذه الحماسة تبررها مجموعة من الأسباب جعلته متفائلا بالتدخل العسكري شخصها فيما يلي[15]:

1. طبيعة جيش المتمردين المتكون غالبيته من الشباب.

2. وجود رابطة قوية بين جيش المدنيين وجزء من الجيش النظامي المتمرد عن نظام طرابلس.

3. قوة الضربات الجوية لحلف الناتو.

4. فقدان القذافي لأعوانه السريين في مناطق الشرق.

5. رفض القبائل الليبية للاستبداد ووقوفهم إلى جانب المتمردين.

يعود موضوع إسرائيل في مقاله التالي لمجلة لوبوان عنوانه: إسرائيل والربيع العربي[16] وفيه يعيد طرح فكرة المخاوف الإسرائيلية من رياح التغيير في العالم العربي. ذلك أن الانتخابات الحرة تعني وصول الأصولية إلى الحكم (الجزائر عام 1991، غزة عام 2006).

هذا المقال يريد به برنارد ليفي الدفاع عن موقفه الداعم للثورة الليبية وتبرير ذلك أمام الرأي العام اليهودي الصهيوني بفرنسا بتذكيرهم بما يكنّه القذافي من كراهية لإسرائيل واليهود عموما (معاداته للسامية ومساهمته المالية والأدبية في نشر هذه الثقافة في ليبيا).

كما أن تخوفه من استرجاع إيران لهذه الحركية يجعله يسعى إلى إيقاف هذه المحاولات، ذلك أن هذه الثورات بينت لهذه الشعوب أن إسرائيل ليست العدو الأساسي، لكن العدو الحقيقي هي أنظمتها المتوحشة.

يستدرك ليفي في نهاية مقاله ليؤكد أن حبه للحق وكراهيته للطغيان هي التي جعلته يقف إلى صفوف ليبيا الحرة.

إن إعطاء بعد دولي للأحداث في المنطقة العربية جعل برنارد ليفي يوقع مع مجموعة المثقفين الأوروبيين (أمبرتوايكو، سلمان رشدي، أورهان باموك...)، بيانا يدعو فيه مجلس الأمن إلى التدخل دفاعا عن الشعب السوري المنتفض ضد آلة القمع البوليسي[17].

الشخصية الثانية الحاضرة بقوة في الإعلام الفرنسي هي شخصية أندريه غلوكسمان (1937-) الذي يشكل أهم الأصوات المثقفة إلى جانب برنارد هنري ليفي.

إن أحداث العالم العربي في نظر أندريه غلوكسمان يجب أن تقودنا للتخلص نهائيا من نظريتين عرفتا رواجا بعد انهيار جدار برلين، الأولى تسمى نهاية التاريخ نظر لها فرانسيس فوكاياما تقول بأن التحديث الاقتصادي يحمل الدمقرطة"، الثانية تسمى صراع الحضارات دافع عنها صمويل هنتغتون جعلت من العالم الإسلامي جدارا موحدا بالطبيعة كارها للقيم الغربية، ولكن ما يحدث اليوم في مصر يذكرنا من جهة أن نظاما يتطور اقتصاديا لا "يتدمقرط"

بالضرورة، ومن جهة فإن العرب ليس مقدرا عليهم الاستبداد وراثيا وثقافيا"[18].

إن الهبة الشعبية التي تسقط نظاما استبداديا تسمى ثورة، وكل ديمقراطية غربية عرفت أصولها العنيفة وهذا ما عرفته تونس ومصر، وفي نفس اللحظة التي انهار فيها النظام المصري تحتفل إيران بثورتها الممزوجة بالأجساد المعذبة والإعدامات، لكن مصر ليست إيران الخميني ولا روسيا لينين ولا ألمانيا الثورة الوطنية الاشتراكية، ستكون بشبابها المتطلع إلى الاتصال، لكن غلوكسمان ينظر إلى واقع مصر نظرة سوداوية فالذين يموتون جوعا تبلغ نسبتهم 40% والأمية وصلت إلى سقف 30% كما أن شروط وجود ديمقراطية صعب وهش ولكنها ليست مستحيلة، فلو كان الأمر مستحيلا لما استولى الباريسيون على سجن الباستيل. لكن الأرقام التي عبر عنها سبر الآراء تعرقل بناء الديمقراطية، ذلك أن 82% من المصريين يتمنون أن تطبق الشريعة ويتم رجم الزناة و77% يرون أن قطع يد السارق أمر عادي و84% يتبنون قتل المرتد، وهذه الأرقام جعلت غلوكسمان يحيل القارئ لمقاله إلى وضع فرنسا التاريخي والتي استغرق فيها التحول من لحظة الثورة إلى الجمهورية الديمقراطية واللائكية قرنين من الزمن والولايات المتحدة الأمريكية عرفت حرب الانفصال الرهيبة، وصراع الطبقات ونضال السود من أجل حقوقهم المدنية لكي تصل إلى ما هي عليه الآن[19].

هذا التحليل والمقارنة قادته إلى حقيقة أن من يتحدث عن الثورة والحرية لا يتحدث بشكل فوري عن الديمقراطية واحترام الأقليات والمساواة بين الجنسين وحسن الجوار مع الشعوب الأخرى.

لا شك أن حسن الجوار مع الشعوب الأخرى كان المقصود به إسرائيل ولذلك يعود غلوكسمان في مقال له بجريدة لوموند عنونه: "الصراع مع إسرائيل لم يعد محوريا" انتصار الأجيال الجديدة ونبه في بدايته إلى عدم وجود صور للمحتجين في الثورتين التونسية والمصرية وهم يحرقون علمي إسرائيل وأمريكا، أو يدوسون صور زعيميهما أو يهتفون "الموت لإسرائيل" وغيرها من مشاهد كانت مألوفة في كافة حركات الاحتجاج والتظاهر في الشارع العربي. وباستثناء أحداث منعزلة مثل مهاجمة مراسلة أجنبية في القاهرة ووصفها بأنها يهودية وكذلك محاولة جماعة متشددة التعرض لكنيس يهودي في تونس، فإن

مهاجمة إسرائيل لم تكن في مقدمة اهتمامات المحتجين الذين كانوا في أوقات معينة مطلقي الحرية في التصرف خاصة في لحظات الذروة في الانفلات الأمني وغياب الشرطة والسلطة.

ويعتبر الفيلسوف غلوكسمان أن دلالة هذا التراجع في استهداف إسرائيل ورموزها تستحق الرصد والتفسير، ذلك أن الصراع العربي الإسرائيلي حسبه لم يعد هو محور العالم أو مركزا بالنسبة لأجيال الشعب في العالم العربي، ذلك أن أولويات هؤلاء الشباب داخلية من جنس قضايا الاقتصاد والإصلاح السياسي[20].

لا يختلف ألان فينكيلكروت عن أندريه غلوكسمان فيما يخص هاجس الدولة العبرية والرجل الذي ولد عام 1949 وأصدر حتى عام 2002 ما يقارب الخمسة عشر كتابا في قضايا تاريخية وفكرية متعددة يحتل الشأن اليهودي فيها مكانا بارزا، ينتمي إلى جيل لم يخض تجارب ثورية أو يواجه حقائق مأساوية، وإنما تعود لبس الأقنعة الثورية اليسارية من حيث جاءت: أقنعة ماوية، وأقنعة كوبية[21].

ويتفق هذا المفكر المثير للجدل في الأوساط الثقافية الفرنسية مع غلوكسمان فيما يخص الشروط الثقافية للديمقراطية معتقدا أن توقف المتظاهرين لأداء الصلاة يؤكد على الخصوصية الثقافية الإسلامية المناقضة للديمقراطية الغربية ولكنه لا ينفي تضمن الثورة قدرات تحررية، ولكن الهاجس الأساسي في نظره يكمن في الأصولية الإسلامية الرافضة للقيم الغربية ويحيلنا الرجل إلى أفكار سيد قطب أحد أبرز المرجعيات الإخوانية.

إن ألان فينكيلكروت يضع خطا فاصلا بين ثورات أوروبا الشرقية التي أسقطت الأنظمة الشيوعية والثورات العربية لعدم وجود تقليد ديمقراطي في البلدان العربية والمقصود بالتقليد الديمقراطي: وجود نخب منفصلة عن أنظمة الحكم وهذا ما حدث في تشيكوسلوفاكيا وبولونيا على غرار فاكلاف هافل[22].

لا شك أن موقف ألان فينكيلكروت غلب عليه الحذر لسببين:

- توجسه من الثورات العربية لتخوفه من تحول الثورات أنظمة قمعية ومعادية لإسرائيل وهنا يحضر النموذج الإيراني.

- التزام موقف حذر لعدم الوقوع في خطإ ميشال فوكو الذي رأى في الثورة الإيرانية تجسيدا لأمل المضطهدين[23].

ميشال أونفراي ولوك فيري وايف شارل زاركا: استحضار تراث الفلسفة السياسية الحديثة:

يمثل ميشال أونفراي (1959-) رائد نظريات السعادة والتحرر، وهو من التيار النيتشوي والفوضوي وأهم منظري الإلحاد ومؤسس الجامعة الشعبية الحرة بكان.

يعتقد هذا الفيلسوف في افتتاحيته الشهرية (مارس 2011) أن ايتيان دولابويسي يمثل نبيا للعالم العربي، ذلك أن زيارته للمغرب وليبيا ومصر بينت له حقيقتين: رضوخ المواطن العربي للأنظمة البوليسية القمعية وحجم الفقر المتنامي في الأوساط الشعبية[24].

إن ما يحدث في مصر في نظر ميشال أونفراي يؤكد صلاحية الأطروحات التحررية للابويسي (1530- 1563) الذي قال: "لا تسعوا إلى التخلص منه بل أعربوا عن الرغبة في ذلك فقط، أحزموا أمركم على التخلص نهائيا من الخنوع وها أنتم أحرار، أنا لا أريد منكم الإقدام على دفعه أو زحزحته، وإنما الكف عن دعمه فقط، ولسوف ترونه مثل تمثال عملاق نزعت قاعدته من تحته، كيف يهوي بتأثير وزنه فيتحطم"[25].

توضح الباحثة الفرنسية سيمون غوبارد فابر هذه المقولة قائلة: "ذلك أن الشعب هو الذي يضع بنفسه عبوديته أو يصنع حريته لأنه يصنع الطاغية أو يزيله، فالمرء يصنع الطاغية بأن يكون متواطئا معه أو داعما له، أما إزالة الطاغية فليست في قتله، وسيتحول حينها إلى شهيد أو إلى بطل فيستمر التأليه الذي كان يطمح إليه، فيغدو إذا على حق"[26].

لم يكن اختيار أونفراي لاتيتان دولابويسي بريئا، فالشرق في نظر فلاسفة فرنسا القدامى والمعاصرين مهد الطغيان، فإيتيان دولابويسي في معرض تقديمه لنماذج الطغيان خلال العهد الروماني والفارسي يشير إلى الدولة العثمانية قائلا: "لقد أدرك الطاغية التركي الأكبر أن الكتب والفكر تملأ نفوس الناس أكثر من أي شيء آخر، إحساسا بكرامتهم وكرها للطغيان، فأنا أفهم أن تخلو بلاده خلوا مطلقا من العلماء وألا يجد في طلبهم، فحماسة الذين ظلوا هناك، رغم الظروف

السيئة وشغفهم، وعشاق الحرية لبثوا عموما دونما تأثير بصرف النظر عن عددهم لأنهم عاجزون عن التفاهم فيما بينهم، فقد حرمهم الطغاة من كل حرية في العمل والقول وحتى في الفكر تقريبا، فظلوا معزولين داخل أحلامهم"[27].

إن التطورات التي طرأت في مصر وتونس بعد تحطم الآلة البوليسية وإقصاء الطغاة لا تعني نهاية الطغيان، فالثورة يمكن أن تلد وحوشا أكثر ضراوة من قبل، غير أن عبقرية الشعوب العربية يمكن أن توقف هذا المسار، فالخطر يكمن في تحول الثورة نحو التيوقراطية أو نحو الديانة الليبيرالية الاستهلاكية، ثم إن هذين المآلين سيعيدان بعث مرحلة 1793 التي عرفتها الثورة الفرنسية (مرحلة الإرهاب)"[28].

إذا كان ميشال أونفراي قد استحضر في تحليله ايتيان دولابويسي فإن لوك فيري أعاد تحليلات أليكسيس دوتوكفيل ومقولة نهاية التاريخ ويمثل لوك فيري أحد أهم الرموز الفكرية اليمينية، ألف ما يقارب الثلاثين كتابا في الفلسفة وعمل وزيرا للتربية الفرنسية في عهد حكومة رافاران 2002- 2004، يقول لوك فيري (1951 -) لتوضيح انتمائه الفكري السياسي: "أنا جمهوري بالمعنى الذي يجعلني قابلا لتدخل الدولة وليبيراليا بالمعنى السياسي والذي يجعلني أحافظ على التمييز بين الدولة والمجتمع، كما أنني من المؤيدين لإبقاء الدولة فرعا تابعا للمجتمع المدني في بعض الحالات وفي نفس الوقت لا أعترف بالليبرالية الجديدة ولا بالقيم التقليدية التي تعظم فرنسا وهذه القيم تشكل البنية الإيديولوجية لليمين حاليا"[29].

إن العودة إلى أليكسيس دوتوكفيل لم يكن الهدف منه فهم المجتمع التونسي الذي عرف أول ثورة عربية وهذا رغم درجة التمدن والمستوى التربوي الرفيع باعتراف دومينيك ستروس كان والذي اعتبر تونس نموذجا للرفاهية الاقتصادية"[30].

أراد لوك فيري أن يعيدنا إلى القرن التاسع عشر، زمن ربيع الشعوب عام 1848، أين وقفت فرنسا الرسمية ضد التطلعات الشعبية وهنا يجب إعادة قراءة ذكريات توكفيل للاقتتاع من أن فرنسا الدولة الجمهورية لم تكن تملك حيزا من المناورة أمام أوروبا الملوك.

كان توكفيل آنذاك يشغل وزارة الشؤون الخارجية بين جوان ونوفمبر 1849 والذي كتب مؤكدا أن فرنسا لا تملك

وسائل لسياسة خارجية كبيرة. وأن نتعامل حسب قدراتنا الصغيرة مع الاكتفاء بخدمة الإرادة الطيبة للإنجليز"[31].

كان الهدف من هذا الاستحضار محاولة ربط الراهن بالماضي، ذلك أن وزيرة الشؤون الخارجية أليو ماري اقترحت بعث اندلاع الانتفاضة التونسية بعث قوات الأمن الفرنسية لإنهاء حركة الشارع التونسي وكان هذا الاقتراح مقدمة لأزمة إعلامية عجل باستقالتها وتعويضها بألان جوبيه. وهذا كله يعني أن الموقف الرسمي الفرنسي القديم والحالي يقف إلى جانب المصالح على حساب المبادئ ولا تهمه الشعوب المنتفضة.

في سياق آخر يتساءل لوك فيري هل أصاب فرانسيس فوكاياما عندما أعلن نهاية التاريخ؟ وهل ما يحدث في العالم العربي يمثل انتصارا للقيم الليبرالية؟ يرى فيري فيما يحدث في المنطقة العربية حركة تاريخية لا يمكن إيقافها مستشهدا بفيلسوف التاريخ توينبي القائل: "التاريخ من جديد في حركة"[32].

إن الربيع العربي في نظره لا يمثل نهاية التاريخ ولن يكون كذلك، ذلك أن الحديث عن انتصار الليبرالية كما يذكر فوكاياما يمثل مشكلة حقيقية.

إن أول حكم ممكن على كتاب فرانسيس فوكاياما كما يذكر لوك فيري في إجابة عن سؤال حول ما إذا كان النظام الديمقراطي التمثيلي يشكل نهاية التاريخ؟ يرى الرجل أن التاريخ بعيد عن أن يكون قد اكتمل وإنه على العكس من ذلك لم يكن في يوم من الأيام أقل يقينا عما هو عليه اليوم، فانهيار الكتلة الشيوعية جعل الحياة السياسية الدولية غير متوقعة تماما، لكن هذا لا شيء أمام السؤال الذي يطرحه على نفسه وهو معرفة إلى أي مدى يمكن تصور أي شيء آخر عدا التمثيل الغربي في إطار الأنظمة الديمقراطية؟ هل باستطاعتنا التفكير في شيء آخر سوى مجرد إصلاح للنظام الليبرالي؟ إصلاح يؤدي بطبيعة الحال إلى مشاركة أكثر من المواطنين سيما في مستوى المداولات[33].

بالنسبة إلى أيف شارل زاركا (1950-) الذي يشغل أستاذا للفلسفة السياسية في جامعة السوربون ومديرا لمجلة Cités الدورية الفكرية فقد كان مقاله حول الثورات العربية مناسبة لنقد السياسة الفرنسية تجاه الثورات العربية والتي كانت كارثية بداية من التصرفات المشينة للسفير الفرنسي في تونس، والذي يعطي صورة لدرجة تجاهل

حكومة ساركوزي للشعوب وللرهانات الحقيقية في الضفة الأخرى للمتوسط[34].

إن أحداث العالم العربي ما زالت أسيرة اللايقين ومازال القلق كبيرا حول طبيعة الحكم الذي سيحل في تونس ومصر؟ ويمكن تفسير ذلك بصعوبة تأسيس مؤسسات ديمقراطية في أشهر قليلة، في بلدان ما زال جزء كبير من الحكم والإدارة في أيدي خدام النظام السابق وفي مجتمعات بنيتها فاقدة للمساواة إضافة إلى ذلك قوة القدرة التنظيمية للإسلاميين[35].

يضع إيف شارل زاركا ثلاثة اعتبارات توضح حقيقة الثورات العربية[36]:

1. لعب المستوى التعليمي والتنويري والتكويني للشعوب العربية دورا في انبعاث هذه الثورات، ذلك أن الثورة لا يمكن أن تحدث مع شعوب تعاني الجهل والجوع والعبودية ويعتقد إيف شارل زاركا أن التطلع إلى الحرية يتأكد بقوة في هذا الوقت. إنه يجب على هذه الشعوب أن تنتقد الفكر القدري المرتبط بقوة ثقافية تقليدية وهذا الأمر تحقق مع الربيع العربي.

2. لقد كانت الحرية والديمقراطية هي الهوية المطلبية لمختلف الحركات. وهذا ما يعطينا الحق دون أحكام مسبقة للقول بأننا نعيش زمن ثورات ما بعد الإسلاموية، هذا الواقع الجديد يؤكد أنه من المستحيل تصدير الديمقراطية بالحرب والنار وأنه يجب الاعتراف بأن ذوق الحرية والديمقراطية ليس ملكية غربية. كما أن هناك تطلعات للأفراد والشعوب نحو الحرية في كل أنحاء العالم، فقط يجب أن تكون الظروف متاحة لإمكانية تحقق تعبير جماعي وهذا ما تحقق في العالم العربي.

3. هذه الرغبة الأصلية لدى هذه الشعوب نحو الحرية والديمقراطية، تقدم تكذيبا راديكاليا لأطروحتين متعارضتين: حرب القيم الثقافية التي نظر لها هنتغتون وأطروحة التعددية الثقافية (التي ظهرت في كندا وأمريكا..).

ألان تورين، أدغار موران، ألان باديو: وحدة الانتماء الإيديولوجي وتحليلات متباينة:

عندما نتحدث عن وحدة الإيديولوجيا للأسماء المذكورة "ألان تورين، أدغار موران، ألان باديو، فإن المقصود بذلك الانتماء إلى المنظومة الإيديولوجية اليسارية حتى ولو كانت الأطر التنظيمية نسبيا تختلف. فتورين مثلا مقرب للحزب

الاشتراكي الفرنسي. وموران كان عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي سابقا. وألان باديو أكثر قربا من اليسار الراديكالي الممثل في حزب الرابطة العمالية.

لنبدأ مع ألان تورين الذي يعتبر عالم اجتماع أكثر من كونه فيلسوفا، ولكن مساهماته الفكرية الأخيرة تصنف في الفلسفة الاجتماعية (ما الديمقراطية، نقد الحداثة)، ولد عام 1929، كان والده طبيبا، انحدر من سلالة من الأطباء، ومع أنه كان مقدرا له الانخراط في مستقبل مهني أكاديمي، عندما دخل إلى دار المعلمين العليا، حيث نجح في امتحان التأهيل للتدريس، إلا أنه قرر أن يقطع صلته بتقليد عائلته بعد الحرب وذهب للعمل في منجم الفحم في شمال فرنسا، هذه التجربة عززت عنده اهتماما بعلم الاجتماع، وفي عام 1950، انضم تورين إلى عالم الاجتماع جورج فريدمان في المركز القومي للبحث العلمي (المنظمة الوطنية الفرنسية للبحوث)، وكان أول عمل بحثي رئيس لتورين عبارة عن دراسة تتناول العمل في مصنع رونو للسيارات في باريس وتم نشرها عام 1955. أما عمله الرئيس التالي فكان بعنوان "سوسيولوجية الفعل" فقد جاء بعد ذلك بعقد من الزمن[37].

يعتبر ألان تورين من المفكرين الاجتماعيين الذين تأثروا بأحداث مايو 1968 (ثورة الطلاب بفرنسا) والتي رسخت لديه رأيا بأن نظرية صارمة عن المجتمع باعتباره كلا وظيفيا عفويا يتميز أساسا بحرصه على إعادة إنتاج نفسه هي نظرية غير ملائمة، ذلك لأنها لم تفسر كيف تغيرت المجتمعات، كما أنها لم تعط وزنا كافيا للأشكال المختلفة للفعل الاجتماعي[38].

من هذا المنطلق السوسيولوجي يدعو ألان تورين في مقاله بجريدة لوموند إلى تحليل الثورات العربية وفهم هذه المجتمعات واتخاذ موقف وسط بين الأحكام السلبية الثقافوية والمعادية للعرب وبين الاندفاع المادح والمهلل لهذه الأحداث، تبعا لذلك وجب على المثقفين أن يشجعوا كل ما يمكن أن يقوي حركات التحرر، ويضيف ألان تورين أنه علينا أن نؤثر على الحكومات الأوروبية التي اتخذت موقفا حزبيا حذرا تجاه الحركات الشعبية[39].

يعتقد تورين أنه لمدة نصف قرن كنا نفكر بمنطق الأصدقاء أو الأعداء تحت تأثير الحرب الباردة في دراستنا للصراعات الداخلية أكثر من تفكيرنا بمنطق صراع الطبقات وأن المشكلات الاجتماعية لم

تحتل إلا مكانة ثانوية في تفسير التغيرات مقابل ربط ذلك بالمشكلات الدولية والاستعمار، والاتحاد السوفييتي، تفجيرات 11 سبتمبر، الإسلاموفوبيا... الخ[40].

إن أحداث مصر وتونس في منظار ألان تورين بدأت من حركة الشارع والمدونين بعيدا عن تأثير الأحزاب المنظمة ففي تونس مثلا كان اللاتوازن بين مستوى تربوي مرتفع واحترام حقوق النساء ووضعية الشباب المتعلم البطال منطلقا لانقلاب سهل، إضافة إلى ارتكاز نظام بن علي على الأمن، أما الوضع في مصر فهو مختلف ليس فقط في حجم البلد ولكن بسبب قوة حركة الإخوان المسلمين التي تراقب المنظمات المهنية والمؤسسات الخيرية وكذلك هيمنة القطاع العام وتكون الموارد المالية من مصادر خارجية (عائدات القناة، المساعدات الأمريكية، تحويلات المصريين بالخليج، السياحة، وهذا كله أدى إلى ترك المشاريع الكبرى المساهمة في التطور الاقتصادي (الزراعة، الصناعة)[41].

إن ما يحدث من اضطرابات اجتماعية في اليمن يحضر لانهيار الدكتاتورية فيها، كما أن مستقبل الدكتاتورية في الجزائر يظهر أنه هش ولكن ذلك لا يبين أننا نعيش زمن ربيع الشعوب في أوروبا الوسطى (1848) ولكن هذا لا ينفي أننا نعيش مرحلة تاريخية جديدة تكون فيها المشكلات والخيارات الداخلية منتصرة على منطق المواجهات الدولية[42].

ولكن هذا التشخيص السوسيولوجي لم ينس تورين الإشارة إلى المواقف الإسرائيلية من هذه الثورات الشعبية واحتمالات صعود قوة مناهضة لاتفاقيات السلام ويرى هذا السوسيولوجي أن من مصلحة إسرائيل قيام دولة فلسطينية لأن ذلك يساهم في استمرار وجودها وأن من مصلحتها أن ينتصر منطق التحول الاجتماعي في المنطقة بدلا من تأثيرات النزاعات التي تسببت بها الخصوصيات الدولية المصبوغة بالألوان القومية[43].

ينهي ألان تورين مقاله بالتأكيد على أنه لا يجوز أن نطلب من المثقفين قول كلام عشوائي باسم قيم كونية، لأن هذه القيم ليست ملكا لهم، لكن يجب أن نطلب منهم تعريف قضية الحرية التي هي قضية العدالة الاجتماعية والدفاع عنها[44].

إن تحليلا لفهم تورين لهذه الثورات ينطلق أساسا من وظيفته الأكاديمية كعالم اجتماع ومن منطلق فلسفي. يقول تورين في

كتابه "ما هي الديمقراطية": "إن العمل الديمقراطي هو كناية عن استئساس لحركات التحرر المجتمعي أو الثقافي أو القومي، ولكن كما يشدد جون راولز على وجوب إعطاء الأولوية لمبدإ الحرية على المبدإ الذي يقوم عليه تكافؤ الفرص والسعي إلى تقليص أشد التفاوتات إجحافا، كذلك ينبغي على العمل الديمقراطي المندفع بحركة الدفاع عن الذات وبالنضالات ضد أشكال السيطرة، أن يحكم معجميا السعي إلى الاستدماج المجتمعي وإلى التوفيق بين المصالح الشخصية ليس الحق هو الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل الديمقراطية هي التي تحول دولة حق، قد تكون ملكية مطلقة، إلى مجال عمومي حر، فالديمقراطية قبل أن تكون مجموعة من الإجراءات والتدابير هي نقد للسلطات القائمة وأمل بالتحرر الشخصي والجماعي"[45].

ثمة شخصية فلسفية طبعت الحياة الفلسفية الفرنسية المعاصرة متمثلة في عالم الاجتماع والفيلسوف إدغار موران الذي ولد عام 1921، صاحب الكتاب الموسوعي "المنهج" في ستة أجزاء وجمع فيه خبرته في علوم كثيرة: البيولوجيا والفيزياء والفلسفة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم اللغة والتواصل.

انضم الرجل إلى الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1942 وطرد منه عام 1951 ولكنه ظل يؤكد على شيوعيته. وفي نفس السنة التحق بمركز البحث العلمي الفرنسي (CNRS).

يرى إدغار موران أن أحداث الشمال الإفريقي لم تكن منتظرة وأن هذه التطلعات الشبانية نحو الحرية والكرامة تبين أن رجال العالم العربي الإسلامي المعروف عنهم خضوعهم وقدريتهم وتعصبهم في الواقع يشبهوننا، كما أن هذه الأحداث مثل أحداث 14 تموز 1789، ثورة تنطلق من المبادئ نفسها: حقوق الإنسان والطموح ونشدان الحرية والتآخي وردة فعل ضد الفساد والغنى الفاحش ولكن ما حدث في 14 تموز تم خنقه لاحقا مع نابليون بونابرت وعودة البوربون، كما أن هذه الثورة تركت أثرا ودفعا على الثورة البلشفية لأن أفكار الثورة الفرنسية حطمت الشيوعية اللينينية الستالينية. ثم إن ما حدث في إفريقيا الشمالية أمر مهم للمستقبل. ولكن ما يجب أن نفكر به هو أن تبقى هذه الثورات على عفويتها الأولى وعلى سلميتها وانطلاقتها

الأولى ولحظتها الجمالية. ذلك أن الثورات تتحول إلى واقع مبتذل وتافه. وفي سؤال حول تأثير هذه المعطيات الجديدة على إسرائيل يجيب إدغار موران معتقدا أن الأنظمة المستبدة في العالم العربي لا تعطي ضمانات أبدية لأمن إسرائيل كما أن الأنظمة الديمقراطية النابعة من الثورات ستطرح مشكلة فلسطين ومع هذه الأنظمة يمكن بسهولة إطلاق مفاوضات كبيرة[46].

وفي مقال له بجريدة لوموند: 26 أفريل 2011 أكد إدغار موران أن هناك غيوما تتجمع في ربيع الثورات العربية وتهدد بمقاومة التغيير الذي أحدثته، كما أن المفاهيم السياسية السائدة في العالم العربي سواء كانت بوليسية أمنية علمانية أم دينية فهي تواجه رياح التغيير كما أوضح موران أن ما يعرف بقيم الديمقراطية والحرية ليست حكرا عل الغرب فقد رأينا الأصوات مرتفعة تطالب بها في الصين عام 1989 قبل وأدها وهاهي تتكرر اليوم في العالم العربي، غير أن موجة الديمقراطية في هذا العالم مدينة لأفكار الديمقراطية التي ظهرت في أوروبا ولكنها ليست مدينة للديمقراطيات الغربية بشيء، بل على العكس من ذلك فهذه الديمقراطيات دعمت الاستبداد في العالم العربي، والعرب الذين أنهوا الاستعمار السياسي هاهم الآن بصدد إزالة الاستعمار الفكري لتبقى عملية إزالة الاستعمار الاقتصادي، ولكن الطريق صعب نحو تحقيق الطموح الديمقراطي والانتقال من سيطرة الفرد على الدولة إلى تحقيق دولة المواطن، ذلك أن القمع السياسي منع الأحزاب أو دمرها مما أدى إلى ضعف سياسي تسبب في انفجار الثورة من الشارع بشكل مفاجئ لكنه سلمي ومنظم، واعتمدت في التنظيم على وسائل الاتصال الحديثة مع ملاحظة غياب رؤوس موجهة قد يتم استهدافها، بل كانت القيادات الشابة كثيرة وبالتالي كان الاستهداف مستحيلا. غير أن هذه الميزة تتحول إلى ضعف عندما يتعلق الأمر بعملية بناء الديمقراطية، فحينها يظهر فراغ في المؤسسات والبنى السياسية والمفاهيم التي أنتجها الاستبداد ورعاها، ورغم توفر حماس الشباب فإن الاحتمال كبير للوقوع في الفوضى، وما يلي ذلك من خلافات وانقسامات والتزامات يستحيل تحقيقها فورا، هذه الانهيارات السريعة للأنظمة الديكتاتورية في تونس ومصر دفع بالأنظمة الأخرى إلى التحرك لتفادي المصير ذاته، فكانت هناك تدابير لوأد التحرك في

مهده كما هو الحال في الجزائر بإعلان تنازلات متعددة، وحملة دموية في اليمن وسوريا والتدخل السعودي في البحرين وأمام هذه المتغيرات اتخذ الغرب موقفا متغيرا بشكل كبير. فقد قدمت أمريكا نفسها بطلة للديمقراطية في تونس ومصر وليبيا في البداية، ثم أبدت تحفظا واضحا تجاه سوريا، ولم تتحرك أبدا لتواجه النظام في المملكة العربية السعودية، أما فرنسا فكان تدخلها في الثورة التونسية متأخرة جدا، لكن الرئيس ساركوزي تحرك بسرعة لدعم وإنقاذ الثوار الليبيين في بنغازي، كما أن التدخل الغربي في ليبيا يشكل تناقضا مركبا، فهو يكشف نزاعا بين الرئيس الفرنسي والزعيم الليبي، كما يثير مسألة نجدة القوى الاستعمارية القديمة للانتفاضات الشعبية في مستعمراتها السابقة وتساءل موران، هل التدخل إنساني أم ديمقراطي أم له هدف اقتصادي؟ ولماذا ينحصر التدخل في ليبيا فقط رغم وجود قمع عنيف في اليمن وسوريا، كما أن الغرب أبدى سلبية مطلقة تجاه الهجوم الإسرائيلي على غزة، كل هذا يكشف المعايير المتعددة التي يستخدمها الغرب[47].

لقد جاء الربيع الديمقراطي العربي في وقت يشهد الغرب اضمحلال الديمقراطيات الأوروبية وأوروبا وبعد تأخرها في الترحيب بالربيع العربي بدت منقسمة على نفسها، فالخوف من الفشل يشل العمل الديمقراطي الذي يهدف إلى منع الفشل، وجهود الدعم لا يمكن استمرار الاستعمار الاقتصادي بل ينبغي وضع خطة مارشال جديدة والابتعاد عن نماذج التنمية الإقليمية المنفردة، مع احتفاظ كل ثقافة عربية بمقوماتها وأن تستوعب أفضل ما لدى الغرب[48].

ولكن في غالبية البلدان العربية تطرح مشكلات صعبة متعلقة بالانتقال من مرحلة التطلعات الديمقراطية نحو التحقق الديمقراطي ولفهم هذه الصعوبات وجب الرجوع إلى التاريخ لأخذ دروس. وأول الدروس متعلق بهشاشة وظرفية الديمقراطية في أوروبا الحديثة فالثورة الفرنسية تحولت إلى ثورة دموية، كما أن الفاشية دمرت الديمقراطية الإيطالية وكذلك فعلت النازية في ألمانيا والفرانكية في إسبانيا وبنفس المنطق يمكن للربيع العربي أن يتعرض لتحولات ومتاعب جمة، أما الدرس الثاني فيرتبط أساسا بفكرة مفادها أن شدة المخاطر الدكتاتورية ستثير تمردات ثورية

وهبات ثورية ستؤدي إلى إعلان دكتاتوريات رجعية، كما حدث عام 1936 بإسبانيا، إضافة إلى أن الانقسامات في الجمهورية الإسبانية بين الفوضويين والشيوعيين والليبراليين ساهمت في هزيمتها. وربما يمكن حدوث ذلك مع العرب[49].

غير أن أهم درس يمكن استنتاجه يتعلق بصعوبة التجذر الديمقراطي ويتعلق الأمر هنا بمعرفة الأسباب التالية:[50]

1. إن الديمقراطية تتغذى من صراع الأفكار حتى ولو لم تكن متجذرة في وعي المواطنين، ذلك أن صراع الأفكار يمكن أن يسقط الديمقراطية (الحالة الألمانية والاسبانية).

2. يجب على الديمقراطية أن تسمح بحرية التعبير حتى لأعداء الديمقراطية.

3. إن الديمقراطية خاضعة للعبة تنافسية بين الحقائق المتعارضة.

4. إن الديمقراطية تضعف، إذا لم تكن هناك مشاركة فعالة للمواطنين في الحياة السياسية، وبالجملة إن الديمقراطية مغامرة كبيرة في خضم مغامرة التاريخ.

إلى أقصى اليسار يبرز الفيلسوف الفرنسي ألان باديو المولود عام 1937 بالرباط والذي درس لمدة 30 سنة في جهات عدة بباريس والمتأثر بأفكار الفيلسوف الماركسي ألتوسير. وقد تميزت كتاباته بنقد التطورات المثالية الإنسانوية واعتبار الإنسان قيمة مطلقة، أما في المجال السياسي فقد كان ناقدا للديمقراطية البرلمانية ومدافعا عن الاشتراكية الشيوعية، من مؤلفاته: نظرية الذات 1982، عقل ساركوزي، الفرضية الشيوعية.

من هذه الخلفية الفلسفية يوجه ألان باديو نقدا لاذعا للغرب ومن يمثله من المثقفين المطيعين والجنود المنحدرين للبرلمانية الرأسمالية وكل من ينتفع من الدول الغربية (أحزاب، نقابات، مثقفين) الذين يفضلون الإدارة على السياسة والمطالبة على الثورة والانتقال المنظم على كل قطيعة، ذلك أن هذا الواقع المرير الذي نعيشه- يضيف ألان باديو- يدعونا إلى الثورة التي أحيتها الانتفاضات العربية فينا، علينا أن نتحول إلى تلاميذ نتعلم من هذه الشعوب العربية مبادئ الحرية والمساواة والتحرر[51].

يريد باديو أن يسقط مفاهيم ماركسية على الانتفاضات العربية (أحداث تونس ومصر)، مؤكدا أن النصر الذي حققته الشعوب ضد سلطة الدولة يبرز أفقا كونيا

يوضح أن كل تحرك جماعي متفلت من سلطة القانون، يعد اضمحلالا للدولة بتعبير ماركس.

إن هذا الاضمحلال للدولة حسب باديو يفهم من أقوال المنتفضين المؤكدة على أن الشعب وحده صانع التاريخ الكوني، ويستشهد باديو بمقولة شاب تونسي: "أبناء العمال والفلاحين أقوى من المجرمين". ومقولة شاب مصري: "اعتبارا من اليوم، 25 جانفي، سوف أتسلم زمام بلدي"[52].

يعود باديو إلى المخزون المفاهيمي الماركسي مستعيدا مفهوم شيوعية الحركة التي ميزت المنتفضين مبررا هذا المفهوم بعدم وجود حزب أو تنظيم مهيمن أو قائد معروف، ثم أن هذه الشيوعية الحركية هي الأنقى منذ كمونة باريس ولتوضيح هذه الفكرة يؤكد باديو أن الشيوع قضى على كل التناقضات التي تدعي الدولة أنها قادرة على إدارتها بين المثقفين والعمال وبين الرجال والنساء وبين المسلمين والأقباط، بين سكان الريف وسكان العاصمة[53].

الخاتمة:

مما سبق عرضه من تحليلات الفلاسفة الفرنسيين يتضح لنا حقيقة سعي محاولات فلسفية فرنسية لتأكيد كونية القيم الديمقراطية. ولكن تحليل هذه الأحداث تم في أفق ثقافي فرنسي فالانتقال إلى الحكم الديمقراطي في نظر فلاسفة فرنسا على اختلاف انتماءاتهم الإيديولوجية ترتبط أساسا بضرورة توفر شروط ثقافية مرتبطة بالتجربة الفرنسية ولهذا السبب تكرر الإشارة إلى الثورة الفرنسية والتي كانت مثالا في تقسيم الثورات العربية، أضف إلى ذلك هواجس التجارب الأوروبية الأخرى الألمانية، الإيطالية، والإسبانية.

لقد سعى فلاسفة فرنسا إلى تجاوز منطق التمركز الأوروبي ولكن بقي تفكيرهم مضبوطا بهواجس الإسلاموية وأمن إسرائيل والمصالح الاقتصادية رغم التأكيد المتكرر لأولوية المبادئ على المصالح.

الهوامش:

(1) Les nouveaux enjeux de la philosophie 30 penseurs français pour comprendre notre monde, Magazine littéraire n°457, octobre 2006, p 22-59.

(2) الرجعيون الجدد تسمية أطلقها مؤرخ الأفكار الفرنسي دانييل لندنبرغ على

مجموعة من المفكرين المتحولين من الأفكار اليسارية إلى الأفكار اليمينية (كبرنارد هنري ليفي، غلوكسمان، غوشيه، أدلر الكسندر...).

(3) د/ عبد الرحمان بدوي، ملحق موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت)، ط1، 1996، ص 208.

(4) Gilles deleuze, Deux régimes de fous, textes et entretiens 1975-1995, éditions prépares par david lapoujade, éditions Minuit, 2003, p 127.

(5) ibid, p 129.

(6) ibid, p 130.

(7) ibid, p 131.

(8) Bernard henri levy, leçons tunisiennes, le point n° 2001, 20 janvier 2010, p 34.

(9) Bernard henri levy, pourquoi l'Egypte ne peut pas être la Tunisie?, le point n°2003, 3 février 2011, p 122.

(10) Bernard henri levy, avec les démocrates égyptiens, le point n° 2004, 10 février 2011, p 154.

(11) Bernard henri levy, des questions à la révolution égyptienne, le point n° 2005, 17 février 2011, p 86.

(12) Bernard henri levy, Egypte année zéro, Libération, 26 et 27 février 2011, Reportage le mag, IV-VII.

(13) Bernard henri levy, Scènes de la vie dans la libye libre, le point, n° 2008, 10 Mars 2011, p 134.

(14) Bernard henri levy, Libye : monsieur de norpois est de retour, le point n° 2012, 7 avril 2011, p 162.

(15) Bernard henri levy, enlisement ? vous avez dit enlisement ? en libye, les insurgés font preuve de maturité pour faire tomber Khadafi, le monde 19 avril 2011, p 19.

(16) Bernard henri levy, Israël et le printemps arabe, le point n°2015, 28 avril 2011, p 138.

(17) Woody allen, umberto eco, david grossman, Bernard Henri levy, Amosoz, orhan bamuk, Salman rushdié, Wole soyinka : Syrie : Lettre au conseil de

sécurité de l'ONU : libération, lundi 27 juin 2011, p 19.

(18) Thomas Wieder, Aparis, l'intelligentia du silence, le monde 6-7 février 2011, p 3.

(19) Andre Glucksman, qui dit révolution ne dit pas d'emblée démocratie, libération, lundi 7 février 2011, p 7.

(20) Andre Glucksman, Le conflit avec Israël n'est pas central, la victoire des nouvelles générations, Le monde 19 février 2011, p 21.

(21) سعد البازعي، المكون اليهودي في الحضارة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ط1، 2007، ص 73.

(22) www.Libération.fr finkielKrout : « ya-t'il une tradition démocratique en égypte ? je l'espère », libération le 3/02/2011, consultée le 19-03-2011.

(23) – ibid : le même site.

(24) http : mo.michel onfray.fr/ : Michel onfray, la boetie, prophète du monde arabe, la chronique mensuelle de michel onfray, n°70 Mars 2011.

(25) ايتيان دولابويسي، مقالة العبودية الطوعية: ترجمة عبود كاسوحة، مراجعة جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، ديسمبر 2008، ص 166- 167.

(26) نفس المرجع، ص 122.

(27) نفس المرجع، ص 166- 167.

(28) Michel onfray, la boetie, prophète du Monde arabe, le blog de Michel onfray.

(29) Luc Ferry, l'anticonfomriste une autobiographie intellectuelle, entretiens avec Alexandra laignel-lavastine, Editions Denoel, 2011, p 392.

(30) www.le Figaro.fr : luc ferry, tunis toqueville, et nous, le figaro, 19/01/2011.

(31) Jacques de saint victoir, le printemps arabe connaitra t- il le même sort que le printemps des peuples, revue des deux mondes, Avril 2011, p33.

(32) www. Le figaro.fr : luc ferry : fin de l'histoire : fukuyama avait raison !, le 23/03/2011.

(33) جان فرانسوا دورتي، فلسفات عصرنا: تياراتها، مذاهبها، أعلامها وقضاياها، تأليف جماعي، مجلة العلوم الإنسانية، ترجمة إبراهيم صحراوي، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الطبعة الأولى، 2009، ص 90- 91.

(34) Yves charles zarka, éloge des révolutions arabes, cité 45, 1/2011, p 136.

(35) ibid, p 136.

(36) ibid, p 137.

(37) جون ليشته، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، ترجمة فاتن البستاني، مراجعة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة (بيروت، لبنان)، ط1، 2008، ص 396- 397.

(38) نفس المرجع، ص 397.

(39) Alaine touraine, sortons de la guerre froide ! le monde 19 janvier 2011, p 20.

(40) ibid, p 20.

(41) ibid, p 20.

(42) ibid, p 20.

(43) ibid, p 20.

(44) ibid, p 20.

(45) ألان تورين، ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبسي- دار الساقي- (لبنان)، الطبعة الثانية، 2001، ص 174- 175.

(46) Edgar morin, propos recueillis par Michel colomés- le point n°2010, 24 Mars 2011, p 138.

(47) Edgar morin, nuages sur le printemps arabe, le monde, 26 avril 2011, p 18.

(48) ibid, p 18.

(49) Edgar morin, De l'aspiration à la réalisation démocratique, le monde 26 avril 2011, p18.

(50) ibid, p 18.

(51) Alain badiou, Tunis, Egypte : quand un vent balaie l'arrogance de l'occident, les soulèvements des peuples arabes sont un modèle d'émancipation, le monde 19 février 2011, p 21.

(52) ibid, p 21.

(53) ibid, p 21.

مقالات

- ✓ المحافظون الجدد الأمريكيون وإسرائيل: قصة الولاء المزدوج
- ✓ قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية
- ✓ المجتمع المدني... وصناعة النخب
- ✓ المشاركة السياسية مقاربة نظرية -قراءة في دعائم المفهوم في التراث العربي الإسلامي-

المحافظون الجدد الأمريكيون وإسرائيل
قصة الولاء المزدوج

أ/ بوعلام العباسي

من المعروف أن أغلب اليهود الأمريكيين هم أصحاب ولاء مزدوج؛ ولكن كل من يحاول أن يثير هذه النقطة، سواء داخل الولايات المتحدة أم خارجها، يتعرض دونما شك إلى حملة شرسة من قبل اللوبي الصهيوني، ويتهم بـ "معاداة السامية"، وبالانتماء إلى أصحاب "نظرية المؤامرة". وإذا كان الناقد أمريكيا وذا منصب مرموق في المجتمع، فإنه سرعان ما يفقد بريقه، ويسحب اللوبي الصهيوني البساط من تحت قدميه، فيجد نفسه في الهامش.

ولأن أغلب أعضاء حركة المحافظين الجدد هم من اليهود، فإن موضوع الولاء المزدوج يثير لديهم حساسية مفرطة. ولذلك، فإنهم في الغالب لا يفصحون عن ميولاتهم الدينية.

تهمة معاداة السامية:

كان السيناتور وليام فولبرايت، رئيساً للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في السبعينيات، وعبّر صراحة عن مناهضته للسياسة الإسرائيلية، واتهم يهود أمريكا بأنهم أصحاب ولاء مزدوج، ووصفهم بالشيوعيين الذين يوالون الاتحاد السوفييتي ضد أمريكا، وكذلك يوالون إسرائيل ضد أمريكا، واتهم إسرائيل بأنها معتدية وغير راغبة في السلام مع العرب[1].

ويقول ديفيد ديوك David Duke ، عضو الكونغرس الأمريكي الأسبق في كتابه(الصحوة)، عن السيناتور وليام فولبرايت بأنه صرّح في برنامج لمحطة "سي. بي آس/CBS" التلفزيونية، أثناء بحث السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بأن "إسرائيل تتحكم بمجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية، وفجأة- يضيف ديوك- اختفى فولبرايت وابتعدت عنه الأضواء لأنه جهر بالحقيقة، وفقد مقعده في

مجلس الشيوخ بسبب انتقاد سياسة الحكومة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكان اليهود وراء كل ذلك"[2].

وعندما تكلم بول فندلي وغيره من الأمريكيين عن الأموال التي تؤخذ من دافع الضرائب الأمريكي وتدفع إلى إسرائيل، وقفت "الأيباك" في وجوههم وأسقطتهم في الانتخابات ولازالت تحاربهم[3]، مثلما فعلت وتفعل مع سابقيهم ممن تجرأوا على ذكر إسرائيل "بسوء".

هناك أوساط سياسية كثيرة تعارض المحافظين الجدد معارضة شديدة، وتتهمهم بالميل إلى خدمة مصالح إسرائيل أكثر من الميل إلى خدمة مصالح بلادهم الأصلية (الولايات المتحدة) بسبب انتمائهم اليهودي، وتصفهم بأصحاب "الولاء المزدوج الإسرائيلي- الأمريكي". فالكاتب ديفيد ديوك يتهمهم بأنهم يؤثرون المصالح اليهودية على المصالح القومية الأمريكية. وكما هو معروف، فإن المحافظين الجدد يردون على هذه الاتهامات باستخدام سلاحهم المشهور، الذي يستخدمه كل يهود العالم، وهو اتهام كل من ينتقدهم بمعاداة السامية، مرفقين ذلك بحملة تشهير واسعة لكل من يفعل ذلك[4].

في مقال نشره الروائي الأمريكي المشهور غور فيدال Gore Vidal في عام 1986، ردا على اتهامات وجهت إليه "بمعاداة السامية" بسبب انتقاده للمحافظين الجدد بارتباطهم بإسرائيل أكثر من ارتباطهم بالولايات المتحدة لدرجة غير عادية، والذين سماهم بـ "عاشقي الإمبراطورية"، ذكر بأن هناك سبباً واحداً دفع هؤلاء التروتسكيين السابقين إلى الافتتان بالقوة العسكرية الأمريكية، موضحاً ذلك بقوله:

"حتى يتسنى تأمين حصول إسرائيل على أموال الخزينة الأمريكية، تحتّم على اللوبي الإسرائيلي أن يبقي جوقة "الروس قادمون" في مكانها لمواصلة تخويف الشعب الأمريكي كي لا يتردد في تخصيص ميزانيات ضخمة من أجل "الدفاع"، وهو ما يعني بالضرورة زيادة الدعم لإسرائيل في حروبها غير المتناهية مع من حولها. وحتى يتسنى تخصيص ثلث الميزانية الأمريكية لوزارة الدفاع، كان من الضروري أن يجد اللوبي الإسرائيلي أهدافاً مشتركة مع اليمين المسوس"[5].

لقد مارس عدد من المحافظين الجدد ضغوطاً كبيرة على الولايات المتحدة لزيادة نفقات التسلح والدفاع، وربط المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل بيافطة

"احتواء التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط". وكان التلويح بالخطر الشيوعي وتوسعه في الشرق الأوسط خطة ذكية لدعم إسرائيل عسكريا حتى تزيد هذه الأخيرة من توسعها في المنطقة.

إن كل من اتهم الرئيس بوش الإبن وحزب الحرب من المحافظين الجدد بالعمالة لأرييل شارون، كان يرد عليه لورانس كابلانLawrence Kaplan (وهو محافظ جديد) بأن هذه "الاتهامات" قائمة على العنصرية. وقد رد الصحفي ميكي كوسMickey Kauss من مجلة "سليت Slate" على لوران كابلان بعنوان قوي: "لورانس كابلان يلعب بورقة المعاداة للسامية"، مضيفاً أن ما يفعله كابلان، وبروكس، وبوت، وكاغان (وهم كلهم محافظون جدد)، هو نفسه ما فعله القس جيسي جاكسون Jesse Jackson عندما تلقى تبرعاً كبيراً من شركة "فورتشن 50" (Fortune 50)، التي اتهمها من قبل بالتمييز العنصري. فكابلان يلعب بورقة العنصرية، ونفس الأسلوب ينتهجه المحافظون الجدد عندما يحاولون أن يسكتوا النقاد بأن يغتالوا شخصيتهم ويطعنوا في دوافعهم، كما يذكر باتريك بوكانان .Patrick J Buchanan، عضو مجلس الشيوخ والمرشح السابق للرئاسة الأمريكية [6].

ويقول بوكانان بأن "الحقيقة هي أن تهمة'معاداة السامية' نفسها هي التي لها تأثير سام، لأن القذف بالباطل يقصد به إلغاء الخطاب العام بتلويث سمعة الخصوم، وتهديدهم، وفرض الرقابة عليهم، ووضعهم في القائمة السوداء هم ومن ينشدون لهم". ويضيف قائلاً: "إن المحافظين الجدد يقولون إننا نهاجمهم لأنهم يهود، نحن لا نفعل ذلك، إننا نهاجمهم لأن دعوتهم للحرب تهديد لبلادنا، حتى وإن وجدت صدى لدى أرييل شارون". ويواصل قوله: "لقد اتهمونا بمعاداة السامية- أي كراهية اليهود بحسب عقيدتهم أو تراثهم أو أجدادهم- وهذا باطل. فالحقيقة هي أن أولئك الذين يكيلون هذه الاتهامات قد ارتبطوا' بصلة عاطفية ' بدولة ليست دولتنا، وجعلهم ذلك يضعون مصالح بلادهم في مرتبة أدنى، ويتصرفون بافتراض أن ما هو في صالح إسرائيل، فهو- بشكل ما- في صالح أمريكا"[7].

لقد اتهم أتباع باتريك بوكانان المحافظين الجدد بالولاء المزدوج بكل صراحة، إذ يقولون عنهم بأنهم يركزون على إسرائيل و"يعتقدون خطأ بأن تل أبيب

هي عاصمة الولايات المتحدة"[8].

ولئن ادعت حركة المحافظين الجدد بأنها تمثل مختلف أطياف المجتمع الأمريكي، فإن الواقع يثبت عكس ذلك تماماً، وأي متتبع أو دارس لنشاط هذه الحركة، لا بد وأن يلاحظ السمة اليهودية الغالبة على أعضائها، والانحياز الواضح لإسرائيل. ولم يبالغ كل من بول غوتفريد Paul Gottfried، وتوماس فيلمينغ Thomas Philming، في وصف هذه الحركة بـ "حركة المحافظين اليهود"، إذ مهما حاول البعض أن ينفي الطابع اليهودي عن حركة المحافظين الجدد بإيراد أسماء من غير اليهود في الحركة، مثل مايكل نوفاك Michael Novak، وجين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick، وفرانك غافني Frank Gaffney، وماكس بوت Max Boot، فإن الحقيقة تفند هذا الادعاء، وتبين بأن 90 بالمئة من أعضاء الحركة هم يهود، بل ومن أعتى المناصرين ليس لإسرائيل وحسب، بل لحزب الليكود المتطرف[9]. ولكن الأخطر من هذا أن نفس صفة الولاء لإسرائيل ولحزب الليكود تنطبق على الأعضاء غير اليهود في صفوف حركة المحافظين الجدد، وهي النقطة المشتركة بين الأعضاء اليهود وغير اليهود في الحركة.

هذا إيرفنغ كريستول، الأب الروحي لحركة المحافظين الجدد، يحاول أن يذر الرماد في العيون، حتى يعتقد الإنسان بأن ما تفعله الولايات المتحدة لفائدة إسرائيل إنما لكونها واحة ديمقراطية موجودة في وسط عدواني يتربص بها من كل جهة. وهو يحاول كذلك أن يخفي ولاءه "المفضوح" لإسرائيل، فيكتب في مقال له: "ستظل الولايات المتحدة على الدوام شاعرة بالاضطرار للدفاع، إن أمكن، عن أي دولة ديمقراطية معرضة لهجوم قوى لا ديمقراطية، خارجية أو داخلية، ذلك هو ما جعل مبادرتنا في الحرب العالمية الثانية إلى الدفاع عن فرنسا وبريطانيا تعبيراً عن مصلحتنا القومية. ذلك هو ما يجعلنا نشعر بضرورة الدفاع عن إسرائيل اليوم، حين يكون بقاؤها مهددا..."[10].

الجوسسة لصالح إسرائيل:

إن المحافظين الجدد كانوا ولا يزالون جواسيس على الولايات المتحدة لصالح إسرائيل. ورغم أن العديد منهم قد ضبط متلبساً بالتهمة، وبكل الأدلة الدامغة، إلا أن عناية اللوبي الصهيوني أحاطتهم بالرعاية، بحيث بدلاً من أن يأخذ القانون مجراه في حقهم، يجازون بالترقيات وبالمناصب الرفيعة.

يستعرض الكاتب غرانت سميث Grant Smith في كتابه (العقيدة القاتلة / Dogma Deadly) أبرز أعضاء حركة المحافظين الجدد الذين وجهت لهم تهمة التجسس لصالح إسرائيل. ويحاول الكاتب أن يربط مدى قوة العامل الديني بين هذه الحركة وبين إسرائيل التي يعتبرها المحافظون الجدد وطنهم الأم. فتحت عنوان "محطات تاريخية من ملفات تجسس المحافظين الجدد"، يورد الأسماء التالية [11]:

*** ريتشارد بيرل Richard Perle :**

في عام 1969، حصل بيرل على معلومات من وكالة الاستخبارات الأمريكية عن التلسح السوفياتي، ثم سرّبها إلى إسرائيل. وفي عام 1975، أفشى معلومات استخباراتية سرية حصل عليها من هيلموت سوننفيلد Helmut Sonnenfield من مكتب السيناتور جاكسون عن أعضاء مجلس الأمن القومي، وقدمها إلى سفارة إسرائيل في واشنطن.

*** بول وولفوفيتز Paul Wolfowitz :**

في عام 1978، وبصفته عضواً في وكالة مراقبة التسلح ونزع السلاح، سرّب وولفوفيتز معلومات هامة لإسرائيل عن طريق الأيباك(AIPAC).

*** دوغلاس فيث Douglas Feith :**

تم طرده في عام 1983 من عمله في مجلس الأمن القومي بتهمة التجسس وتسريب معلومات سرية لسفارة إسرائيل في واشنطن، وكذلك سماحه لوكالة أجنبية غير مرخصة بدخول البنتاغون في عام 2002، مع إفشائه معلومات سرية. كما أدين لورانس فرانكلين Lawrence Franklin، الموظف في مكتب دوغلاس فيث، بتهمة التجسس ونقل معلومات سرية إلى "الأيباك" وسفارة إسرائيل في واشنطن.

*** مايكل ليدين Mickael Ledeen :**

تعرض ليدين إلى تخفيض مرتبته من قبل البنتاغون في منتصف الثمانينيات، من رئيس مكتب المجلس الأمني إلى سكرتير في ذلك المكتب كعقاب له، بعد أن حامت حوله شكوك مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بتسريب معلومات هامة لإسرائيل. كما أثيرت حوله شكوك حول مشاركته في نقل واختلاق أنباء عن عقد صفقة شراء إيران لليورانيوم من النيجر.

*** ستيفن براين Stephyn Bryen :**

هو عضو في الأيباك، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي(JINSA)، ومساعد

لوزير الدفاع مابين 1981 و1988. بعد انتقاله من عمله في الأيباك إلى العمل في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، اضطر ستيفن براين إلى الاستقالة من عمله إثر خضوعه للتحقيق في قضية تمرير معلومات ومحاولة الحصول على معلومات خطيرة لحكومة إسرائيل. وكان براين من الأصدقاء المقربين من ريتشارد بيرل.

*** هيلموت سوننفيلد Helmut Sonnenfield:**

وجهت له تهمة تسريب ونقل مستندات تتعلق بحرب الأيام الستة، التي دارت رحاها بين إسرائيل والدول العربية، إلى حكومة إسرائيل، دون ترخيص من دائرة العلاقات الخارجية للأبحاث والاستخبارات في وزارة الخارجية الأمريكية، التي كان يشتغل عضواً في مكتبها. وفي عام 1975، قام سوننفيلد بتسريب معلومات سرية هامة إلى ريتشار بيرل، الذي قام بدوره بنقل هذه المعلومات إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن.

*** هارولد رود Harold Rhode :**

اتهم بتسريب معلومات سرية هامة إلى إسرائيل. وكانت الأحكام النهائية الصادرة ضده في عام 1988، معلقة.

يذكر الكاتب جايمس بتراس أنه في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، تم تكليف بول وولفوفيتز ودوغلاس فيث بمهمة تمرير وثائق سرية لإسرائيل، ورغم أنه تم ضبطهما، إلا أن ذلك لم يكن حائلاً دون ارتقائهما مناصب رفيعة في وقت لاحق. ويعلق بتراس على ذلك بقوله: "يصعب تصور توجيه تهمة مماثلة في حالة بلد آخر غير إسرائيل دون أن يثير قلق المعنيين حول مستقبلهم المهني داخل الحكومة الأمريكية"[12].

ومن الجواسيس الكبار الذين خدموا إسرائيل، لاري فرانكلين، المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في البنتاغون، وهو من المقربين جدا إلى نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز في عهد بوش الابن. لقد أعطى فرانكلين معلومات قيمة من البيت الأبيض إلى إسرائيل، وتتعلق بإيران وبرنامجها النووي، حيث سلّم الإسرائيليين وثائق سرية عن فحوى المناقشات التي دارت في البيت الأبيض. وكان فرانكلين يتسق عمله مع الأجهزة الإسرائيلية منذ أن كان يعمل في السفارة الأمريكية في تل أبيب[13].

أما أكبر فضيحة تجسس تم كشفها بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فكانت في

عهد الرئيس ريغان، وهي تلك التي كان بطلها جوناثان بولاردJonathan Pollard، الذي كان يعمل محللاً مدنياً في المخابرت البحرية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصف المراقبون هذه الفضيحة بأنها الأخطر في تاريخ المخابرات الأمريكية. ويصف الكاتب وولف بلاتزير، صاحب كتاب (أرض الأكاذيب) حجم ما حققه بولارد من مكاسب للإسرائيليين قائلاً: "إن خبراء المخابرات الإسرائيليين الذين كانوا مطلعين على أعمال بولارد، وصفوه بأنه واحد من أهم الجواسيس في تاريخ إسرائيل". وقد حكم عليه بالسجن المؤبد، وظل رؤساء إسرائيل المتعاقبون يطالبون الحكومة الأمريكية بالإفراج عنه. وتكريماً له، منحوه الجنسية الإسرائيلية بعد محاكمته وسجنه [14].

تقول الكاتبة غريس هالسل بأنه في عام 1998، بحث الرئيس كلينتون في إمكانية العفو عن الأمريكي جوناثان بولارد، الذي سرق - استناداً إلى السلطات الأمريكية الرسمية - أسراراً من الولايات المتحدة أكثر من أي جاسوس آخر في التاريخ الأمريكي. وقد اعترف بولارد - وهو يهودي- حيث قال: "إنني فعلت ذلك من أجل مصلحة بلادي"، ويعني إسرائيل[15]، مع أنه في الأصل أمريكي الجنسية!

ويقول باتريك بوكانان بخصوص الجاسوس جوناثان بولارد: "إن إسرائيل استمالته بالرشوة لكي يسرق أسرارنا، وترفض إعادة الوثائق التي ستثبت إن كانت قد بيعت إلى موسكو أم لا ". ويقول بوكانان كذلك بأنه "عندما حاول كلينتون أن يعقد اتفاقاً في واي بلينتايشن بين إسرائيل وعرفات، حاول بيبي نتنياهو أن يشترط الإفراج عن بولارد ثمناً للتوقيع، حتى يستطيع أن يأخذ الثعبان الخائن إلى إسرائيل باعتباره بطلاً قومياً" [16].

وفي عام 1988، كشفت مجلة "EIR" أن المكتب الاستشاري العام التابع لوزير الدفاع وقتذاك، كاسبار واينبرغر، قد أعد قائمة تشمل الأعضاء المشتبه بهم في "لجنة X" (Committee X)، والتي كانت تضم شبكة من الجواسيس والعملاء أصحاب النفوذ لصالح إسرائيل، قاموا بالتسلل إلى مؤسسة الأمن القومي في عهدي الرئيس ريغان وبوش. وقد جرى الاعتقاد بأنهم كانوا وراء توجيه الجاسوس جوناثان بولارد. وكان من بين رؤوس "لجنة X" المشتبه بهم، والذين درس مكتب وزير العدل حالاتهم: بول وولفوفيتز،

وريتشـــارد بـــيرل، ودوغـــلاس فيـــث، والإستراتيجي ألبرت ولستيتر، وفريد إيكلي، وستيفن براين، ومايكل ليدين، وفرانك غافني، وجون ليمان، وهنري راوين. وفي عهد بوش الابن، أصبح البنتاغون مرة أخرى، مركز تجمع لنفوذ وتسلل أعضاء "لجنة X"، وبالإشراف الشخصي لوولفوفيتز[17].

وبالإضافة إلى الأعمال التجسسية التي قام بها المحافظون الجدد أنفسهم لصالح إسرائيل، استمر عدد قياسي من العملاء الإسرائيليين والمجندين الجدد بأعمالهم التجسسية في الولايات المتحدة. وقد حصل العديد منهم على تغطية وقائية من طرف المسيحيين الإنجيليين المحبين للصهاينة، إضافة إلى "السايانيم"(•) الذين هم أيضاً يقدمون العون للجواسيس الإسرائيليين[18].

نظرية المؤامرة:

يدّعي ماكس بوت Max Boot ، وهو محافظ جديد، بأن اتهام المحافظين الجدد "بكونهم يهوداً يخدمون مصالح إسرائيل"، ما هو إلى خرافة خبيثة أطلقها مرشحان سابقان لرئاسة الولايات المتحدة، هما لندون لاروشLyndon La Rouche وباتريك بوكانانPatrick Buchanan، ومنافذ إعلامية مثل هيئة الإذاعة البريطانية وجريدة "لوموند / LE Monde" الفرنسية. ويضيف بأن أولئك يحاولون إحياء معزوفة الولاءات المزدوجة "الباطلة" من خلال الربط بين بعض المحافظين الجدد وحزب الليكود، على أساس أن المحافظين الجدد أرادوا غزو العراق لأنهم كانوا ينفذون أوامر إسرائيل. ويزعم ماكس بوت بأن الالتزام بالدفاع عن إسرائيل قائم على أساس القيم الليبرالية الديمقراطية، بحيث إن إسرائيل- كما يقول- هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ولأن أعداءها(حزب الله، حماس، إيران، سوريا)يعلنون أيضاً أنهم أعداء للولايات المتحدة. وكغيره من المحافظين الجدد، فإنه يرمي المنتقدين بتهمة "العداء للسامية" والولع "بنظرية المؤامرة"، فيقول: "..يؤسفني أن أقول لكم، أنتم المولعون بنظريات المؤامرة، إن المحافظين الجدد باتوا ذوي نفوذ نسبي بفضل قوة حججهم لإجراء ارتباطاتهم"[19].

بتاريخ 20 سبتمبر من عام 2001، أي بعد تسعة أيام فقط من هجمات الحادي عشر سبتمبر، أرسلت أربعون شخصية سياسية وإعلامية من المحافظين الجدد رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش يحثونه فيها على ضرورة ضرب "حزب الله" في لبنان، وأيضاً سوريا،

وإيران، وقلب نظام صدام حسين في العراق. وقد علق بات بوكانان على هذه الرسالة بقوله: "ما دخل حزب الله، وسوريا، وصدام حسين، وإيران في أحداث 11 سبتمبر؟ فهل هدف هؤلاء المحافظين الجدد هو الحفاظ على مصالح أمريكا ومحاربة الإرهاب، أم تنفيذ مصالح إسرائيل عبر السياسة الخارجية الأمريكية؟"[20]. وكما جرت العادة مع كل منتقد للمحافظين الجدد، وصم بوكانان بأنه من أصحاب نظرية المؤامرة.

يقول الدكتور جلال أمين وبخصوص "نظرية المؤامرة": "يصبح إطلاق وصف نظرية المؤامرة وسيلة لإخافة أي شخص من أن يحاول استخدام عقله لفك الطلاسم والرموز، ولإزالة التناقض بين الأقوال والشعارات التي يسمعها وبين ما يراه بعينيه، ولمنعه من أن يحاول تقديم تفسير منطقي لمجرى الأحداث يتفق مع ما يعرفه من حقائق التاريخ وحقيقة الدوافع التي تحرك البشر أو تحكم العلاقات الدولية"[21]. وهذا بالضبط ما يفعله المحافظون الجدد تجاه منتقديهم ومخالفيهم.

حزب الحرب:

يعتبر التأييد الكامل لإسرائيل عنصراً جوهرياً في فكر المحافظين الجدد، فهم مهتمون أساساً بإزالة ما يعتبرونه تهديداً لها. وقد اعتبر أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي أن اليهود في أمريكا كانوا قادرين على منع الحرب على العراق لأنهم هم من يدفعون باتجاهها[22]. "فمكتب الخطط الخاصة" الذي أداره محافظون جدد من أمثال أبرام شولسكي ودوغلاس فيث، بتزكية من دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، ونائبه بول وولفوفيتز، كان وراء المخابرات الزائفة التي أدت إلى الحرب، في الوقت الذي تم فيه تهميش رجال وكالة الاستخبارات الأمريكية المحترفين والنزهاء.

يقول بول شرودر، أستاذ التاريخ في جامعة إلينوى: "إن الهجوم على العراق تم لتحقيق مصالح إسرائيل". وكذلك قال السيناتور الأمريكي الأسبق جيري هارت: "يجب علينا ألا نسمح بأن يحدد سياستنا الخارجية هؤلاء الذين يجدون صعوبة في التفريق أو الفصل بين ولائهم لوطنهم الأصلي وولائهم للولايات المتحدة ومصالحها القومية"[23]، في إشارة واضحة من كليهما إلى المحافظين الجدد.

ويقول الأستاذان جون ميرشايمر وستيفن وولت[•] بأنه "بفضل إخلاص المحافظين الجدد لإسرائيل وهوسهم بالعراق، ونفوذهم في الإدارة الأمريكية، لا يستغرب أن يشك

الكثير من الأمريكيين بأن الحرب إنما صممت لتعزيز المصالح الإسرائيلية". ويضيفان بأن "باري جاكسوين من اللجنة اليهودية الأمريكية (AJC)، اعترف بأن الاعتقاد بتواطؤ إسرائيل والمحافظين الجدد لزج أمريكا في حرب العراق كان شائعاً في الدوائر الاستخباراتية، ومع ذلك لا يبوح بهذا إلا قلة قليلة من الناس.."[24].

لم يكن هدف المحافظين الجدد في عهد الرئيس بوش الابن شن حرب تلو أخرى، على بلد تلو آخر، من أجل صد أخطار تهدد أمريكا أو لجلب منافع، بل من أجل بلد آخر هو "إسرائيل"، فما يهمهم هو المصير الإسرائيلي وليس المصير الأمريكي. فهم لا يأخذون بالحسبان كفاية الموارد الأمريكية، ولا مصالحها الاقتصادية، ولا الحاجات الاجتماعية للشعب الأمريكي، بل يسخرون ما لدى أمريكا من أسباب القوة لإعادة تشكيل العالم، والذي مركزه- في نظرهم- إسرائيل لا الولايات المتحدة[25].

تطابق السياسة الأمريكية والإسرائيلية:

إن موقف المحافظين الجدد من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كان واضحاً ومعروفاً. فقبل أن يستلم الرئيس بوش الابن مقاليد الحكم، وفي مؤتمر الحزب الجمهوري الذي عقد في فيلادلفيا بتاريخ 3 أغسطس من عام 2000، جاء في البرنامج السياسي للحزب أنه بعد استلام بوش الابن سلطاته في البيت الأبيض مباشرة، سيتم نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس "عاصمة إسرائيل". وذهب المتحمسون للصهيونية من أمثال وولفوفيتز وبيرل إلى درجة التهديد بأن أي اتفاق ينجم عن الاجتماعات الجارية بين كلينتون وباراك آنذاك في كامب ديفيد لن تكون إدارة بوش ملزمة به. وكان واضحاً أنهم اعتقدوا أن رئيس الوزراء إيهود باراك كان يخون بلاده، وظنوا أنهم كانوا إسرائيليين أكثر من رئيس حزب العمل الإسرائيلي نفسه، ووقفوا إلى جانب سياسات شارون الليكودية[26].

إن مواقف المحافظين الجدد في هذا الشأن واضحة؛ فهذه صحيفة "الجيروزاليم بوست/ Jerusalem Post " الصادرة بتاريخ 5 يناير 2001، تصف المحافظين الجدد القابضين على جوهر عملية صنع السياسات في البيت الأبيض، أثناء حكم بوش الابن، بأنهم "جبهة أريك الأمريكية"(أي جبهة شارون الأمريكية). وتمت الإشارة إلى بول وولفوفيتز وريتشارد بيرل بشكل محدد

كعضوين أساسيين من تنظيم أرييل "أريك" شارون في واشنطن[27].

وحسب وثيقة أمريكية، فإن ريتشارد بيرل كان قد طلب من الإدارة الأمريكية "منح شارون الدعم الكامل" أثناء قمعه للفلسطينيين. وقال بيرل: "نحن بحاجة إلى ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط على عرفات، لا على إسرائيل"[28].

لقد تطابقت سياسة جورج بوش الابن مع سياسة رئيس حكومة إسرائيل الأسبق أرييل شارون وخاصة في المواقف التالية[29]:

- الموقف من الأمم المتحدة وشرعتها، ومن مجلس الأمن وقراراته؛
- الموقف من مبدإ اللجوء إلى الحرب، ومن توظيف التفوق العسكري لفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر؛
- رفض المساعي الدبلوماسية، ومحاولة إملاء التسوية بالقوة، وبالشروط التي تحددها الولايات المتحدة أو إسرائيل؛
- الاستخفاف بالرأي العام العالمي وتجاهله.

نشر الصحفي روبرت كايزر Robert Kaiser مقالاً في صحيفة " واشنطن بوست/ Washington Post " بتاريخ 9 فبراير 2003، ذكر فيه بأن "الليكوديين هم المسؤولون الآن"، وأورد أسماء كل من ريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتز، ودوغلاس فيث، كأعضاء في شبكة موالية لإسرائيل تعمل داخل الإدارة الأمريكية، وأضاف إليهم كلا من ديفيد وورمسر بوزارة الدفاع، وإليوت أبرامز بمجلس الأمن القومي. وكتب كايزر يقول أيضاً: "لأول مرة تتبع إدارة أمريكية وحكومة ليكود نفس السياسات المتماثلة تقريباً"[30].

وقال مستشار الأمن القومي السابق، برينت سكوكروفتBrent Scowcroft، في أكتوبر من عام 2004، عن بوش بأنه "كان خاتماً في خنصر شارون". فإذا حاول بوش أن يبعد الولايات المتحدة عن إسرائيل قيد أنملة، أو إذا حاول انتقاد سلوكاتها في المناطق المحتلة، فإنه يعرض نفسه لغضب اللوبي ومؤيديه في الكونغرس[31].

إن أولئك المحافظين الجدد الذين عملوا على جعل سياسة الولايات المتحدة تتطابق مع سياسة الليكود الإسرائيلي، والذين يطلق عليهم تسمية "حزب الحرب"، يحصلون على المكافأة من إسرائيل لقاء مواقفهم العدوانية. فهذا وولفوفيتز يكرّم ويحصل على جائزة "سكوب جاكسون" للخدمات المميزة من المعهد اليهودي لشؤون الأمن

القومي، حيث وصفته صحيفة "جيروزاليم بوست" عام 2000 " كأحد أهم المخططين للحرب الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي، وك"صقر حرب" من أصول الإستراتيجيين الناجحين الذين تتلمذوا على يد هنري جاكسون"[32].

وفي لقاء ما قدمه دوغلاس فيث Douglas Feith ووالده دالك فيث Dalek Feith من خدمات لإسرائيل، قامت المنظمة الصهيونية في أمريكا بتكريمهما في حفل رسمي. وكان دالك فيث عضواً في ميليشيا "بيتار" الصهيونية التي أسسها الصهيوني جابوتنسكي[33]. وما وولفوفيتز وآل فيث إلا مثالان لذوي "الولاء المزدوج" الذين كرمتهم إسرائيل.

ويقول الكاتب جهاد الخازن بأن "قصة الولاء المزدوج كذبة، فالمحافظون الجدد لهم ولاء واحد لإسرائيل، وبما أنهم متطرفون فولاؤهم للمتطرفين الإسرائيليين. لذلك ارتبطت أسماؤهم دائماً بالليكود ومجرمي الحرب في قيادة هذا الحزب المعادي للسلام"[34].

الهوامش:

(1)حسين كنعان، **مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية.** (بيروت: دار الخيال، ط2، 2005) ص 112.

(2) ديفيد ديوك، **الصحوة: النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.** (ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي)، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص 208 ـ 209.

(3) حسين كنعان، **مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية،** مرجع سابق، ص115.

(4) موفق صادق العطار، **المحافظون الجدد والحلم الإمبراطوري.** (دمشق: دار الأوائل، ط1، 2007)، ص 89- 90.

(5) مايكل كولينز بايير، **كهنة الحرب الكبار.** (ترجمة عبد الطيف أبو البصل)، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2006)، ص64.

(6) باتريك بوكانان، " حرب من؟ "، مجلة **شؤون عربية،** العدد 114، صيف 2003، ص99.

(7) المرجع نفسه، ص 100- 101.

(8) John B. Judis and William F. Buckley Jr ، .**Patron Saint of the**

Conservatives. (New York: Simon & Schuster ،1988) ،P. 263 .

(9) موفق صادق العطار، **المحافظون الجدد والحلم الامبراطوري**، مرجع سابق، ص 92 - 93.

(10) إرفنغ كريستول، " قناعة المحافظة الجديدة: ماذا كانت وكيف أصبحت "، في: إرون سلزر (محرر)، **المحافظون الجدد (ترجمة: فاضل جتكر)، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2005)**، ص 64.

(11) موفق صادق العطار، **المحافظون الجدد والحلم الامبراطوري**، مرجع سابق، ص 93- 96.

(12) جايمس بتراس، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**. (ترجمة: حسان البستاني)، (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ط1، 2007)، ص112.

(13) حسين كنعان، **مستقبل العلاقات العربية- الأميركية**، مرجع سابق، ص114-115.

(14) خلف الجراد، **أبعاد الاستهداف الأمريكي**. (دمشق: دار الفكر، ط2، 2005)، ص 143.

(15) غريس هالسل، **يد الله**. (ترجمة: محمد السماك)، (القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002)، ص 90.

(16) باتريك بوكانان، " حرب من؟ "، مقال سابق، ص 113.

(17) عماد فوزي شعيبي، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد. (دمشق: دار كنعان، ط1، 2003)**، ص 74-75.

(•)داعمون متطوعون لليهود، يعاونون العملاء الإسرائيليين خارج إسرائيل.

(18) جايمس بتراس، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، مرجع سابق، ص137.

(19) ماكس بوت، " قصص خرافية عن المحافظين الجدد "، في: إرون سلزر (محرر)، **المحافظون الجدد**، مرجع سابق، ص 78- 80.

(20) باسم يموت، " الوضع العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية "، (الجزء الأول)، جريدة **المستقبل**، بيروت، العدد 1334، 30/ 06/ 2003، ص 17.

(21) جلال أمين، **عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد 11 سبتمبر 2001**. (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2004)، ص9.

(22) عبد الحسين شبيب، " صقور الإدارة الأمريكية وأولوية المصالح الصهيونية "، في:

صالح زهر الدين (محرر)، **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة. (بيروت: المركز الثقافي اللبناني**، ط1، 2004)، ص 185.

(23) ياسر حسين ومحمد بسيوني، **الحروب المقدسة: أمريكا والمسيحية الصهيونية. (القاهرة: دار البروج، ط1، 2003**، ص 66.

(•) تعرض الأستاذان جون ميرشايمر من جامعة شيكاغو وستيفان وولت من جامعة هارفرد إلى هجمة شرسة من قبل صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ 2006/3/20، ومن قبل اللوبي الصهيوني في أمريكا، حيث تعرضا إلى مضايقات كبيرة بسبب تقريرهما الذي نشرته جامعة هارفرد بعنوان "اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية".

(24) جون ميرشايمر وستيفن وولت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**. (ترجمة: د. إبراهيم الشهابي)، (دمشق: دار الكر، ط1، 2006)، ص65.

(25) الفضل شلق، **عودة الاستعمار والحرب الأمريكية على العرب**. (بيروت: دار النفائس، ط 1، 2004)، ص 66.

(26) عبد الحي يحيى زلوم، **إمبراطورية الشر الجديدة**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2003)، ص 56.

(27) أندرو أوستن، " صقور الحرب والأميركي القبيح. "، في: برند هام (محرر)، **الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية. (ترجمة: نور الأسعد)، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2006)**، ص 105.

(28) المرجع نفسه، ص 112.

(29) محمد السماك، **الدين في القرار الأمريكي**. (بيروت: دار النفائس، ط1، 2003)، ص 63- 64.

(30) باتريك بوكانان، " حرب من؟ "، مقال سابق، ص 100- 101.

(31) جون ميرشايمر وستيفن وولت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 54.

(32) أندرو أوستن، "صقور الحرب والأميركي القبيح. "، في: برند هام (محرر)، **الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية**، مرجع سابق، ص 110.

(33) موفق صادق العطار، **المحافظون الجدد والحلم المبراطوري**، مرجع سابق، ص 90-91.

(34) جهاد الخازن، **المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون. (بيروت: دار الساقي، ط1، 2005)**، ص 56.

قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية

نصر صالح الشهراوي

مقدمة:

أثارت الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتي جرت في الخامس والعشرين من شهر كانون أول من عام2006 ، تساؤلات كثيرة لا سيما بعد الفوز الكبير الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي حصلت بموجبه على أربع وسبعين مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي والبالغ عدده مئة واثنين وثلاثين مقعدا ، بعد التعديل الذي اتفق عليه بموجب اتفاق القاهرة.

اعتبرت هذه الانتخابات بالنسبة للمراقبين الدوليين بأنها قلبت الموازين لا سيما بعد أن أفرزت هذه الانتخابات نهجا ديمقراطيا فلسطينيا ، أثبت للعالم أجمع أن الفلسطينيين سطروا بذلك أروع صورة لهذه العملية.

الانتخابات التشريعية الثانية ساهمت وبشكل كبير في تبيان الصورة الحقيقية لوجهة النظر الفلسطينية ، التي أفرزت حالة لا بد من الوقوف عندها بعد أن شارك الفلسطينيون بقوة بهذه الانتخابات، التي جعلت منهم قادرين على إحداث التغير المطلوب، حيث أن فوز حماس بالانتخابات التشريعية بهذا العدد من المقاعد أصاب الكثيرين بالدهشة والاستغراب، الدهشة لهذا الفوز الكبير جاء بعد أن استطاعت العملية الديمقراطية أن تثبت أن خيار الشعب الفلسطيني ليس بالضرورة أن يكون مساندا للموقف الأجنبي والأمريكي، والاستغراب من السلاسة والهدوء التي مرت بها هذه الانتخابات، حيث تحمل الفلسطينيون أفرادا ومؤسسات المسؤولية على عاتقهم لإنجاح هذه الانتخابات بهذه الصورة، وحيث لم تسجل أية خروقات للعملية الانتخابية الأمر الذي اعتبره المراقبون الدوليون الذين راقبوا سير هذه العملية بأن ما جرى تحول كبير في المسار الديمقراطي الذي سطره الفلسطينيون بصورة مشرفة.

لقد جاءت الانتخابات الفلسطينية الثانية متأخرة عدة سنوات عن موعدها المقرر، كما جاءت ضمن ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة، والأهم أنها جاءت تحمل في طياتها تغييرات سياسية وحزبية حادة، وكانت نتائجها مفاجئة لكافة المراقبين، بل والأطراف المنخرطة في العملية الانتخابية نفسها، وإذا كان فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس الساحق قد فاجأ حتى القائمين على الحركة، فقد جاء نتيجة حتمية لأوضاع وتراكمات استمرت منذ إبرام اتفاقيات السلام المرحلية مع الطرف الإسرائيلي، فقد ماطلت إسرائيل طويلاً في دفع استحقاقات السلام، وتهربت تحت ذرائع عديدة من الالتزام بعملية السلام، كل هذه التراكمات دفعت الشعب الفلسطيني إلى انتفاضة عارمة ازداد أوارها مع الهجمات العسكرية الإسرائيلية وإعادة احتلالها للمناطق التي انسحبت منها في الضفة الغربية، وتصاعد مسلسل الاغتيالات للقيادات الفلسطينية، والقصف اليومي ضد المدنيين، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، والحصار الاقتصادي الذي دفع بنصف الشعب الفلسطيني إلى حافة الفقر، كما جرت تلك الضغوطات والجرائم الإسرائيلية إلى ردود فعل فلسطينية تمثلت بهجمات استشهادية في عمق المدن الإسرائيلية، ولا يختلف اثنان على أن ذلك التصعيد الإسرائيلي كان مدروساً للتنصل من عملية السلام برمتها، بعد أن فشلت القيادة الإسرائيلية، بدعم أمريكي في إجبار القيادة الفلسطينية على القبول بالحل الإسرائيلي في مفاوضات كامب ديفيد، وكان ثمن التصلب وعدم تنازل الرئيس الراحل ياسر عرفات عن الثوابت الفلسطينية، حصاراً للرئيس في مقره في رام الله استمر سنوات حتى استشهاده، واتهام القيادة والشعب الفلسطيني بالإرهاب، تلاها البدء بتطبيق خطوات إسرائيلية أحادية الجانب في سبيل تكريس الرؤية الإسرائيلية للحل النهائي، بدأت بخطة الفصل الديمغرافية في الضفة الغربية، بواسطة جدار الفصل، مروراً بخطة "فك الارتباط" الأحادي الجانب من قطاع غزة، وصولاً إلى تسمين وتوسيع مستوطنات الضفة الغربية تمهيداً لضمها بشكل نهائي داخل حدود إسرائيل المقترحة، بما فيها القدس الشرقية

وتخومها والمستوطنات المقامة فيها، يضاف إلى ذلك الاحتفاظ بغور الأردن.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية وأزمة النظام السياسي الفلسطيني:

● **البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات:** لقد اتسمت العناصر الرئيسة المؤثرة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية بعدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية لدى القوى الفاعلة، تميزت هذه الفترة باضطرابات على كافة المستويات، الأمنية والسياسية والاقتصادية، استمرت حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الانتشار، ولم تنجح قوات الأمن الفلسطينية بفرض سيادة القانون والحد من التجاوزات الأمنية، وتعثرت محاولات تنفيذ خطط الإصلاح لإعادة تنظيم بنية وهيكلية الأجهزة الأمنية[1]. في غضون ذلك استمرت إسرائيل بسياسة الاقتحامات المتكررة للمدن والقرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، وقامت بسلسلة من الاغتيالات للقيادات الفلسطينية.

أما على الصعيد السياسي فقد تميزت هذه الفترة بإصرار إسرائيل على أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني، وباتخاذها خطوات من جانب واحد تهدف إلى وضع الحدود النهاية للدولة الفلسطينية مع ما يعنيه ذلك من ضم واسع للأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات وإكمال بناء جدار الفصل العنصري، كما أن إسرائيل قامت بانسحاب شبه كامل من قطاع غزة تم الانتهاء منه في 12 أيلول 2005، تضمن إخلاء المستوطنات وتدميرها وإخلاء المستوطنين وسحب القوات العسكرية إلى مناطق على أطراف قطاع غزة، ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بإحكام سيطرتها على الضفة الغربية وقد اقتربت من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى ضم القدس الشرقية والكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بخطة الانسحاب أحادي الجانب (خطة الانطواء أو التجميع).

أما في الجانب الاقتصادي فقد أدى تفاقم الوضع المعيشي المتردي للشعب الفلسطيني إلى إضعاف الثقة بإيجابية نتائج العملية السلمية وفقدان الأمل بإمكانية أن يتغير الحال البائس إلى الأفضل ضمن نفس الشروط وموازين القوى والسياسة القديمة، ترافق ذلك مع فرض حصار خانق على الشعب الفلسطيني أصاب الاقتصاد الفلسطيني العام بالشلل باستثناء بعض القطاعات المحلية، تحكمت إسرائيل خلال

هذا الحصار تماماً بالواردات الفلسطينية وفرضت قيودا شديدة على الصادرات، فعملية السلام المتعثرة على مدى أكثر من عشر سنوات لم تؤت ثمارها سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية وبدا الحل النهائي القاضي بزوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعيد المنال، ومثل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة نموذجا مناقضا لفشل المفاوضات واتفاقيات السلام، فقد صور على أنه نجاح واضح للمقاومة وللموقف الرافض للاعتراف بإسرائيل والرافض للحلول السلمية.

هذه المحاور أثرت بشكل متفاوت على رؤية وتوجهات الناخب الفلسطيني وعلى ترتيبه للأولويات والهموم والتحديات التي يواجهها.

السياسة الداخلية في فلسطين:

شاركت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في جولات حوارات القاهرة الذي أسفر عن اتفاق في آذار(مارس) 2005 حسمت بشأنه مسألة مشاركة جميع القوى الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في جولة الانتخابات التشريعية الثانية، وتم الاتفاق فيه على خمسة بنود تشكل أساساً للسياسة الفلسطينية، وبالأخص تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها واستمرار "سياسة التهدئة" أو الهدنة الموجهة نحو البيت الداخلي الفلسطيني وكذلك نحو إسرائيل[2].

مشاركة القوى السياسية في الانتخابات:

جرى الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية (التي أجريت في 2006/1/25) وذلك خلال جولات الحوار التي تمت في القاهرة، اتفقت هذه الفصائل والقوى الفلسطينية أيضا على جملة إصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتحديد شرعية هذه المؤسسات وتوسيع عضويتها.

يمثل موقف حماس من الانتخابات التشريعية تحولاً هاماً في أهداف الحركة مقارنة بموقفها من الانتخابات الأولى عام 1996 حين قاطعت الانتخابات بدعوى عدم اعترافها باتفاق أوسلو ورفضها للمشاركة في أي ترتيب مؤسسي ينبثق عنه، أما في عام 2005 فقد قررت حماس أن تحول رصيدها الجماهيري الكبير إلى عدد من المقاعد في المجلس التشريعي للمشاركة في

النظام السياسي عوضا عن استمرارها بالعمل من خارج النظام السياسي.

جرت أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية بتاريخ 23/ديسمبر/2004 وتم إنجاز أربع مراحل حتى نهاية عام 2005 بانتظار تحديد موعد إجراء المرحلة الخامسة والأخيرة، وقد تميزت هذه الانتخابات بالنزاهة والشفافية، وحصلت فيها قوائم حركة فتح على ما نسبته (37٪) وحركة حماس على (34٪) وفيما توزعت بقية الأصوات على قوائم انتخابية أخرى[3].

كانت نتيجة هذه الانتخابات بعد إتمام مراحلها الأربع فوز حركة فتح في أغلبية المجالس المحلية في فلسطين وفوز حماس بأغلبية المقاعد في معظم المدن الكبرى في فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية:

ظهرت في العام 2005 قضيتان ذات أولوية في السلطة الفلسطينية، الأولى معالجة الفلتان الأمني وضبط فوضى السلاح والاحتكام إلى القانون وضم المجموعات المسلحة إلى أجهزة السلطة الفلسطينية، وهذا من شأنه أن يمهد الطريق لوجود سلطة واحدة وبندقية شرعية واحدة وفقاً لرؤية رئيس السلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية ومعظم الخبراء الاستشاريين الذين صمموا خطة الإصلاح الأمني الفلسطيني[4]. لكن محاولات الإصلاح في المجال الأمني جميعها فشلت، فلم تنته المظاهر المسلحة للمجموعات المختلفة، وزادت الاقتحامات لمراكز السلطة الفلسطينية ومقراتها، وارتفعت حالات خطف الأجانب والاعتداء على المواطنين دون تحرك جدي من الأجهزة الأمنية الفلسطينية لاعتقال منفذي هذه الأعمال أو منعها، أظهرت استطلاعات الرأي العام أن ثلثي المواطنين (64٪) يفتقدون الأمن والسلامة لهم ولأسرهم[5].

أدى عدم التمايز ما بين حركة فتح كتنظيم سياسي والسلطة الفلسطينية كنظام حكم دون فصل هذه العوامل على أساس مؤسسي إلى تحميل حركة فتح مسؤولية هذه الأعمال أمام المواطنين، في المقابل أبدت حركة حماس حنكة سياسية واضحة خصوصا في الخطوات التي اتخذتها لإظهار انضباطها واحتكامها إلى القانون وتفعيل شبكة الخدمات الاجتماعية التي تشرف عليها الحركة، وبخاصة في قطاع غزة، أما بالنسبة للأحزاب والقوى الفلسطينية الأخرى فلم تنجح في تشكيل

ائتلاف سياسي يخفف من حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني.

أما القضية الثانية فتتمثل بانتشار الفساد، فقد بينت نتائج استطلاعات الرأي العام أن 87٪ من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن الفساد منتشر في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، كما أن فترة ما قبل الانتخابات شهدت الكشف عن حالات فساد في مؤسسات السلطة تمت إحالتها إلى النائب العام تتعلق بهدر المال العام والاختلاس وسوء الإدارة.

سياسات إسرائيل:

ازدادت الإجراءات الاحتلالية التعسفية شراسة في الفترة التي سبقت الانتخابات وذلك من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية الواحد بمئات الحواجز وازدياد حملات المداهمة والاعتقال وصولاً إلى سياسة الاغتيالات، قام الجيش الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى بتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية تحت ذرائع عدة تتعلق بالحرب ضد ما يسمى "الإرهاب" تضمن هذا المنهج تدميراً شبه كامل للمؤسسات الأمنية الفلسطينية وإعادة احتلال لكافة المدن الفلسطينية.

استمرت إسرائيل خلال العام 2005 في بناء جدار الفصل العنصري وإكمال عزل القدس الشرقية عن مدن الضفة الغربية وضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل وفصل شبكة الشوارع والطرق التي يستخدمها المستوطنون عن تلك التي يستخدمها مواطنو الضفة الغربية، حيث تطمع إسرائيل في تطبيقها لمخطط الفصل أحادي الجانب في أن تتمكن من ضم ما يقارب نصف مساحة الضفة الغربية وعزل السكان في تجمعات سكنية كبيرة منفصلة عن بعضها البعض، وتبقي مدن الضفة كسلسلة غير متصلة لا تملك القدرة على الاتصال أو التنمية الاقتصادية، وبخاصة بعد مصادرة المياه[6].

رفضت إسرائيل السماح للفلسطينيين من شرقي القدس المشاركة في الانتخابات في البداية، لكن الفلسطينيين أصروا على مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات وفقا للإجراءات التي اتبعت في العام 1996، لقي الموقف الفلسطيني دعما من اللجنة الرباعية وبخاصة من الولايات المتحدة ما أدى إلى تجاوب إسرائيل مع الرؤيا الدولية بضرورة السماح بإجراء الانتخابات في شرقي القدس.

الانسحاب من غزة:

نفذت إسرائيل خطة فك الارتباط مع قطاع غزة من طرف واحد دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية وذلك بانسحاب قوات الجيش وتفكيك المستوطنات، لكن إسرائيل احتفظت بسيطرتها الأمنية والعسكرية الشاملة على قطاع غزة، ومنعت الصيادين الفلسطينيين من تجاوز شريط مائي ضيق جدا بمحاذاة الساحل الفلسطيني، وتحكمت بالمعابر الحدودية للقطاع مما أدى إلى زيادة الضغط الاقتصادي على كافة القطاعات الإنتاجية وبخاصة تلك التي تحتاج إلى واردات مستمرة عبر المعابر الإسرائيلية كالوقود.

تهدف الخطوة الإسرائيلية "الانسحاب من قطاع غزة" إلى وقف الضغوط الدولية عليها لإعادة الانتشار في الضفة الغربية ولتطبيق خارطة الطريق، وإلى إقناع الدوائر السياسية الدولية أن هذه الخطوة هي مقدمة للحل الأكثر شمولية، مما يتطلب من الجانب الفلسطيني القيام بخطوة من ذات النوع، مثل جمع الأسلحة من التنظيمات المعارضة أو وقف العمليات المسلحة ضد إسرائيل، من ناحية أخرى اعتبرت الولايات المتحدة واللجنة الرباعية أن هذا الانسحاب جزء من تطبيق خارطة الطريق، وأنه يشكل أرضية لإنهاء الصراع في حال توفرت إرادة سياسية لدى إسرائيل والفلسطينيين.

●فوز حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج:

(2) **أسباب مشاركة حماس في الانتخابات:**

بدأت محاولة دمج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأتها العام 1988، حيث جرت العديد من جولات الحوار بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة حماس لدخول مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لكن لم تنجح تلك المحاولات بسبب الشروط التي وضعتها حماس للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة في: (1) إعادة النظر في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. (2) عدم الالتزام بقرارات المجلس الوطني السابقة. (3) الحصول على 40٪ من مقاعد المجلس الوطني باعتباره يمثل حجم حماس الحقيقي في الساحة الفلسطينية، وافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الشرطين الأول والثاني، فيما رفضت الشرط الأخير[7].

قاطعت حركة حماس الانتخابات العامة الأولى (الرئاسية والتشريعية) العام 1996

لأسباب سياسية مصلحية، على الرغم من أن الانتخابات قد كانت الفرصة الأولى لتحديد الحجم الحقيقي للقوى والفصائل في الساحة الفلسطينية، لقد جرت نقاشات مطولة داخل الحركة العام 1995 تمحورت حول وجهتي نظر تتعلقان بالمشاركة في الانتخابات الأولى ترى ضرورة المشاركة في الانتخابات من منطلق خلق فرصة للحركة للمساهمة والتأثير في صناعة القرار الفلسطيني، فيما ترى وجهة النظر الثانية أن المشاركة في الانتخابات تقود الحركة للتخلي عن برنامجها النضالي، وأنها لا تريد إضفاء الشرعية على الانتخابات ونتائجها، لكن حماس أعلنت قبيل الانتخابات العام 1996 أنها لا تمانع العملية الانتخابية من حيث المبدأ، فالانتخابات حق طبيعي للشعب الفلسطيني، وحركة حماس تؤمن بمبادئ الشورى، وان الحركة الإسلامية والصحوة الإسلامية لا تنمو وتكبر في أجواء القهر والطغيان والاستبداد، بل تنمو وتزدهر في أجواء الحريات والمناخ الديمقراطي[8].

شجع فوز حماس في العديد من المجالس المحلية الحركة على اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية، وبخاصة مع تزايد التأييد لها في الشارع، ما عزز اعتقادها بأنها قوة منافسة لحركة فتح في الانتخابات التشريعية، وأنها تمتلك شرعية شعبية تؤهلها للعب دور فاعل في المعارضة، بل قيادتها من خلال المجلس التشريعي والتأثير على القرار الفلسطيني، هذه المرة، من داخل النظام السياسي وليس من خارجه.

يبدو أن حركة حماس اتخذت قرارها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية للأسباب التالية:

- اعتقاد حماس بتغيير مرجعية الانتخابات، أي أن الانتخابات تجري على أساس إعلان القاهرة (الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في آذار/مارس/2005) على خلاف مرجعية انتخابات العام 1996 التي جرت على أساس اتفاقية أوسلو، لكن هذا السبب يراه البعض غير موضوعي، حيث جرت الانتخابات التشريعية الثانية (2006)، بموافقة إسرائيلية بعد ضغوط دولية للسماح للفلسطينيين في القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات على أساس برتوكول الانتخابات المرفق بالاتفاقية الانتقالية للعام 1995، بالشروط نفسها التي جرت على أساسها الانتخابات الأولى العام 1996.

●فشل السلطة في محاربة الفساد، ما شجع حماس على المشاركة في الانتخابات تحت عنوان الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد، باعتباره (أي محاربة الفساد) العامل الأول في تحديد اتجاهات التصويت لدى الناخب الفلسطيني.

● رغبة حماس في الحصول على الشرعية الدستورية بعد حصولها على الشرعية النضالية في مقاومتها للاحتلال، لاعتقادها بأن الشرعية الدستورية تؤهلها لاكتساب الشرعية الدولية، وبخاصة في ظل الضغوطات التي تتعرض لها الحركات والقوى الإسلامية في العالم بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر)2001، ووضعها في قائمة المنظمات الإرهابية حسب التصنيف الأمريكي والأوروبي.

(3)**أسباب فوز حماس في الانتخابات التشريعية:** تعود أسباب الفوز الكبير لحماس في الانتخابات التشريعية لعوامل عدة ومن هذه العوامل:

● فقدان الثقة بالعملية السلمية، حيث شكل جمود عملية السلام بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي العام 2000 ضربة قوية لمشروع حركة فتح في إنهاء الاحتلال وبناء الدولة عبر المفاوضات، ما أفقد الناخب الفلسطيني الثقة بقدرة عملية السلام على إنهاء الاحتلال، كما أن تنفيذ إسرائيل خطة فك الارتباط من قطاع غزة من طرف واحد دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية زاد من اعتقاد الناخب الفلسطيني بأن إسرائيل لا ترغب في تحقيق سلام، وإنما تريد فرض أمر واقع على الشعب الفلسطيني.

● فازت حماس بفعل الدور النشط الذي لعبته الحركة الإسلامية في الجانب الاجتماعي، عبر مؤسساتها الأهلية التي قدمت للمواطنين خدمات مختلفة، إغاثية وصحية واستشفائية وتعليمية وغيرها، وهو ما دفع بالمواطن للمقارنة بين شبكة المؤسسات الأهلية التابعة لحماس، وذات الموازنات المرتفعة، وتقاعس مؤسسات السلطة عن أداء دورها المطلوب في هذا المجال، وهو ما دفعه، في الوقت نفسه، للانحياز لصالح حماس، وحجب أصواته عن حركة فتح.

●كما فازت حماس بفعل الدور النشط الذي لعبته الحركة الإسلامية في ميدان المقاومة المسلحة خاصة، عملياتها التفجيرية خلف الخط الأخضر. ورغم أن هذه العمليات شكلت ذريعة وحجة للجانبين الأميركي

والإسرائيلي لوضع مقاومة الشعب الفلسطيني في مصاف الإرهاب، إلا أنها لقيت صدى إيجابياً لدى شرائح في المجتمع الفلسطيني، وهوى لدى شرائح أخرى، رأت فيها رداً مشروعاً على العمليات العدوانية الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ وعجائز.

●الحملة التي تعرضت لها حماس على يد الولايات المتحدة وإسرائيل، والتهديدات المتلاحقة بالعمل على منعها من الاشتراك في الانتخابات. وقد أحدثت هذه الحملة ردود فعل معاكسة لدى الشارع الفلسطيني، الذي رأى في تهديد إسرائيل والولايات المتحدة شهادة في صالح حماس، ولا نبالغ في القول إن شرائح في الشارع الفلسطيني انحازت لمرشحي حماس نكاية بتل أبيب وبواشنطن.[9]

●**استخدام العامل الديني:** وظفت حماس العامل الديني في حملتها الانتخابية باستخدامها شعارات دينية مستمدة من آيات قرآنية وأحاديث نبوية تتعلق بالأمانة، ويوم الحساب، والتقرب إلى الله، كشعار "صوتك أمانة تسأل عنه يوم القيامة"، لمعرفتها بالبنية المجتمعية للشعب الفلسطيني، وبتأثير هذا العامل على توجهات الناخبين التصويتية يوم الانتخابات.

●**تشرذم التنظيمات الفلسطينية اليسارية وضعفها:** شكل تشرذم القوى والتيارات السياسية وعدم قدرتها على التجمع وخوض الانتخابات التشريعية في قائمة انتخابية واحدة[10]. عاملا إضافيا في تعزيز قوة حماس وبخاصة أن الناخبين رأوا فيها مخلصا من الفساد والفلتان الأمني، وأنها التنظيم الوحيد في الساحة الفلسطينية القادر على منافسة حركة فتح (الحزب الحاكم).

●**الاستعداد الجيد للانتخابات:** استعدت حماس بشكل مبكر للانتخابات التشريعية، أي منذ الإعلان الرسمي لها في شهر آذار(مارس) 2005، حيث حولت المناسبات التي تحييها كافة إلى مهرجانات واستعراضات انتخابية ضخمة، بالإضافة إلى استخدام المساجد في هذه الحملة الممتدة طوال العام 2005، كما أضاف حسن الأداء خلال الحملة الانتخابية (كاستخدام ناشطات حماس الزيارات الميدانية مثل "حملة من بيت لبيت" لدعوة النساء للمشاركة في الانتخابات) إعجاب المواطنين بالحركة وحسن تنظيمها.

الخاتمة:

لقد مثّلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ونتائجها صورة ديمقراطية ليس لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط، وشكّلت سابقة في الوطن العربي، وأثبتت بأنّ الشعوب العربية مهيأة وقادرة على ممارسة الديمقراطية، وهي تحت الاحتلال فكيف في حال كانت في دول مستقلة، وتعدّ هذه النقطة أمراً مضيئاً يسجّل لحكومة أبو مازن أولاً لالتزامها بتعهداتها بإجراء الانتخابات بصورة ديمقراطية ونزيهة، ويسجل للفصائل المسلحة ثانياً التي التزمت بالهدوء، وبإنجاح العملية الديمقراطية، وأعطت صورة مشرقة عن الشعب الفلسطيني، الذي انتخب وفقاً لأجندة وانتماءات سياسية، ولكن مع الأسف لقد خسرت التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي أشاد بها المراقبون الدوليون عند إجراء الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، كل ما حققته في السنوات الماضية، ولم يكن من المتوقع، أن تصل إلى ما وصلت إليه من عدم احترام وتقدير لإرادة الناخب الفلسطيني وبات من الصعب دراسة الديمقراطية الفلسطينية، بعد ما تشوهت نتيجة للخلافات بين حركتي فتح وحماس.

لا أنكر أن الاحتلال الإسرائيلي ساهم في التأثير على حرية حركة الناخبين والمرشحين من التيارات السياسية التي لا تريدها أن تنجح، وفي منع وصول الناخبين في القدس الشرقية إلى صناديق الاقتراع، ومنع تحرك المرشحين في المدينة المقدسة من الالتقاء مع الناخبين بكل حرية، وعمل الاحتلال من خلال التهديد قبل وبعد الانتخابات على أنه لن يتعامل مع حركة حماس في حال فوزها وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وإن فرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي بعد فوز حماس، ما هو إلا معاقبة للفلسطينيين على اختيارهم الحر في الانتخابات التشريعية.

كان من الممكن أن يحافظ الفلسطينيون على حد أدنى من الديمقراطية في التعامل فيما بينهم بدلا من الاقتتال، على الرغم من العقبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي ضد الديمقراطية الفلسطينية، مما يؤكد على استحالة تحقيق الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة مع استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية، ولهذا فعلى

جميع القوى الفلسطينية أن تعمل لإزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية التي يريدها المواطن الفلسطيني، إن جميع الفلسطينيين مستهدفون في هذه المرحلة التي تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى تصفية قضيتهم، واستغلال وتكريس الانقسام الفلسطيني الداخلي لتمرير المشاريع الإسرائيلية ضد الأرض والإنسان الفلسطيني.

منذ أمد طويل والشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال وعليه الآن أن يقاوم الانقسام الذي يهدد الديمقراطية الفلسطينية ويهدد حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، فإنهاء الانقسام يتطلب من النخب والقوى المجتمعية الفلسطينية من نقابات واتحادات ومؤسسات شبابية ونسوية وجامعات وطلاب وأساتذة جامعات وعلماء الدين وعمال وتجار النزول إلى الميادين والساحات والتجمهر والاعتصام والإضراب أمام مقرات الرئاسة في الضفة الغربية وغزة حتى إنهاء نكبة الانقسام لأن الانقسام الفلسطيني الداخلي هو الشيء الوحيد الذي يؤلم النفس، والذي لا بد من وضع حد له وبسرعة، حيث إن وضع الانقسام أصبح أصعب من العدوان والاحتلال وإن المصالحة الفلسطينية هي القوة الوحيدة لشعبنا أمام الاحتلال.

الهوامش:

---

(1) يزيد صايغ وجاريت شوبرا: في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، آب 2005.

(2) عبد الناصر النجار: إعلان القاهرة: التهدئة، إستراتيجية فلسطينية.. أم خلطة مصالح!! جريدة الأيام، 2005/3/19

(3) عدنان عودة: نتائج انتخابات الحكم المحلي ص100 وجمال الشوبكي: الانتخابات في فلسطين: نظرة عامة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص3.

(4) جاريت شوبرا وجيم ماكاللوم: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، في يزيد صايغ وجاريت شوبرا: في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام

اللّه، فلسطين، آب2005، ص26

(5) استطلاع رقم (17)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، رام اللّه، فلسطين 7- 9 أيلول 2005.

(6) أحمد قريع، **الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، ص192.

(7) عماد الفالوجي (ورشة عمل): "الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار: بين خياري الانتخابات العامة ونظام الحصص"، رام اللّه: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيسان 2004.

(8) جمال سليم وجمال منصور، **الإسلاميون والانتخابات**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995، ص7- 8.

(9) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، **انتفاضة الاستقلال**، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص19.

(10) ورقة سائد الزبن في كتاب **الانتخابات الفلسطينية الثانية** (الرئاسية والتشريعية، والحكم المحلي) 2005- 2006 ص 198- 201

المجتمع المدني... وصناعة النخب

أ/ عبد الله زوبيري

مقدمة:

احتلت النخب دوما مكانة مركزية في الهرم السياسي، وكانت مساهمة بدرجة كبيرة في تدبير صراعات النسق المجتمعي وتحولاته[1]، ويعد مفهوم النخبة أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الإنساني، كانت هناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة وعلاقتها بالمجتمع ونوعية النظام السياسي وقدرته على التعبير عن الإرادة الجمعية.

وتنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تنسجم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة تحتكر أهم المراكز الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وتلعب أدوارا محورية داخل النسق السياسي، وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها، وأخرى واسعة محكومة لا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات.

ولكن وبالرغم من تنامي الحديث حول النخب وارتفاع حدة النقاش حول أدوارها والتوجيه والتدبير على مستوى الحقول المجتمعية، فإن الاحتواء المعرفي لآليات إنتاجها واشتغالها ما زال دون المأمول[2].

سنحاول من خلال هذه الورقة إثارة العديد من التساؤلات حول أهم استراتيجيات صناعة النخب، لاكتشاف الطرق المؤدية إلى دوائر صنع القرار، مع التركيز على مؤسسات المجتمع المدني كونها فضاء ومسلكا تلجأ إليه النخب للتسلق الاجتماعي للوصول إلى دواليب السلطة.

ولذلك حولنا رصد النقاط التالية:

1- في مفهوم النخبة والمجتمع المدني.

2- التسلق الاجتماعي ودورة النخبة.

3- حالة الجزائر.

1- في مفهوم النخبة والمجتمع المدني:

أ- النخبة: يعد مفهوم النخبة Elite أحد المفاهيم الأساسية، حيث احتلت دراستها مكانا بارزا بين أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بفضل ما قام به كل من باريتو وموسكا وانتقادهما المفكرين السابقين الذين ركزوا اهتمامهم أساسا على تقديم التوصيات حول المسائل والموضوعات السياسية أكثر من اهتمامهم بمحاولة اكتشاف المبادئ التي بموجبها يؤدي النظام السياسي وظائفه، وباستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره، أن يجد إجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداء من أفلاطون وأرسطو مرورا بماركس - Marx- وباريتو - Pareto- وصولا إلى ميلز - Mills- وداهل - Robert Dahl- ونجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة والنخبة السياسية والقلة المسيطرة. وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إلى هذه المفاهيم إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية وغالبية خاضعة لهذه القرارات وذلك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادات الجمعية [3].

لكن يلاحظ مع ذلك تضارب شديد في موقف العلماء الاجتماعيين من حتمية وجود النخبة واستمرارها كأسلوب للحكم، فالبعض يؤكد أن مفهوم النخبة مرتبط بوجود بناء طبقي استغلالي يفرز بالضرورة جماعات أو طبقات حاكمة، وبالتالي فإن وجود النخبة في مجتمع معين مرتبط بطبيعة بناء هذا المجتمع، والبعض الآخر يؤكد أن ظهور النخبة مطلب حتمي يفرضه التباين الاجتماعي وضرورة التنسيق بين النشاطات المختلفة فضلا عن بعض الاعتبارات السيكولوجية الخاصة التي تتمثل في القدرات التي يتمتع بها من يحتلون أوضاع النخبة[4].

- فموسكا Mosca مثلا لم يذهب فقط إلى أن سيطرة النخبة ضرورية وحتمية في أي مجتمع من المجتمعات بل ذهب أيضا إلى أن "النخبة يجب أن تتألف أساسا من أفراد الطبقة الوسطى، وأن المواهب والمزايا التي تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة"[5]. ومن هنا يمكن القول إن –

موسكا Mosca- قد سعى إلى إبراز الوسائل التي من خلالها تمكن النخبة من الاستمرار في أوضاعها المتميزة.

أما **باريتو** فقد استخدم مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء والمهارة والقدرة، والقوة، وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب (نخبة) دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد في نفس الوقت الرأي القائل إن الذين يمتازون بخصائص النخبة سوف يشكلون بالضرورة (نخبة مقبلة).

ونجده يؤكد على لجوء النخبة إلى استعمال القوة في حالة تعرضها للخطر، فالنخبة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن نخبة غير حاكمة من الإطاحة بها. وعندما تتردد النخبة الحاكمة في استخدام القوة والقهر وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على بقائها واستمرارها في هرم السلطة، مما يؤدي إلى ظهور أفراد داخل النخبة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على استغلال الفرص المتاحة، وهذا ما يؤكده باريتو Pareto حيث يقول: "إن الوصول إلى هذا التباين يمثل ظرفا مناسبا للثورة... وسوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة"[6].

وقد كرر باريتو Pareto - مرارا فكرته الذاهبة إلى أن النخبة الحاكمة تستطيع ضمان استمرارها وتحقيق أهدافها بفعالية حين تجهل الجماهير الآليات التي تحكمها وهذا يعني أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماما عن كيفية وصول النخب إلى الحكم والصراع الداخلي الذي قد ينشأ بينها[7].

على الرغم من الاتفاق السائد بين أصحاب نظريات النخبة، فإن هناك بعض الفروق بين هذه النظريات، وتتناول هذه الفروق الصفات والفرص الاجتماعية التي تحتاجها الجماعة لكي تصبح نخبة.

ويمكن أن نحدد أربعة اتجاهات رئيسة في هذا الإطار، فهناك مجموعة من المفكرين ممن يرون النخبة تكتسب القوة من خلال القدرات التنظيمية، في حين يرجع آخرون قوة النخبة إلى بعض الخصائص السيكولوجية لأعضائها، وهناك من يرجع سيطرتها إلى استحواذها على الموارد الاقتصادية ورؤوس الأموال.

أما الرأي الأخير فهو يرى أن قوة النخبة تكمن في الأوضاع النظامية الرئاسية التي يمثلها أعضاؤها في المجتمع[8].

وعليه فقد سار تطور مفهوم النخبة إلى استخدام صيغة الجمع بدلا من صيغة المفرد، وهو ما خلق مجالا بحثيا جديدا يتعلق بدراسة العلاقة بين النخب المختلفة، ولعل تصورات العلماء السالفة طرحت مجموعة من المشاكل المنهجية والتي حاولت معظم الأبحاث أن تجد لها حلا، فالمفهوم السائد على النخبة حتى الآن ينطبق على النخبة السياسية أكثر مما ينطبق على باقي النخب في المجتمع[9]، ولعل الصعوبة الخاصة أيضا بدراسة النخبة كونها تقع على خط التماس بين حقلين معرفيين مثيرين جدا للخلاف والاختلاف هما السياسة والسوسيولوجيا[10].

ب- المجتمع المدني: إن التعرف على مسيرة المجتمع المدني وتطوره التاريخي ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما يمثل مقدمة ضرورية لتفهم أسباب شيوع المفهوم في الخطاب الثقافي والسياسي من جهة، وكذا التعرف على الدلالات الجديدة التي اكتسبها في الجزائر من جهة ثانية[11] وهذا على النحو الذي سوف يتضح بإيجاز فيما يلي:

- **المجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي:**

لم يتم خلق مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المصاحبة له دفعة واحدة، فقد كان تطور الأحداث يسير ببطء ولكن بثبات نحو علمنة جملة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وبعلاقتهم بالسلطة السياسية والدينية.

إن المفاهيم الكبرى الناظمة لنظرية العقد الاجتماعي تمس في جوهرها وتفسيرها المنطق الذي تخلق فيه المجتمع المدني غير أن التركيز على تنظيرات نظرية العقد الاجتماعي يجب أن لا يدفعنا لتناسي السياق الفكري الذي تفاعلت فيه.

ففلاسفة العقد الاجتماعي لم يكن همهم التفسير العلمي لنشأة المجتمعات ولم يكن تاريخ المجتمع شغلهم الشاغل بقدر انشغالهم بتعويض مفاهيم النظام الإقطاعي الفكرية والتبشير بنظام جديد عرف فيما بعد بالنظام الرأسمالي[12].

وتعد مدرسة العقد الاجتماعي (Social contrat) من أول المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر، وتعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف، من مصادر التراكم النظري

والمعرفي الذي أفادت منه، بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.

يمكن أن نلخص إسهام نظرية التعاقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع في التركيز على ثلاثة حدود أو قيم كبرى، حولت بكيفية جذرية آفاق التفكير في مسألة السلطة والسياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوربية وهذه القيم هي:

- **قيمة الفرد المواطن**: وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدي حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية وحرية التفكير.

- **قيمة المجتمع المتضامن**: المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.

- **قيمة الدولة ذات السيادة**: وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلط والحقوق الناتجة عنها حقوقا مشروعة ومقبولة[13].

أما أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891- 1937) فقد صاغ رؤية فلسفية سياسية متطورة، حيث قام بنقل فضاء مفهوم المجتمع المدني إلى البنية الفوقية للمجتمع، ويشير إلى البنية الثقافية، الإيديولوجية ومؤسساتها، كالنقابات والأحزاب ووسائل الإعلام[14]، فإذا كان المجتمع السياسي فضاء للسيطرة بواسطة سلطة الدولة فإن المجتمع المدني فضاء "للهيمنة* الثقافية- الإيديولوجية" وعكس هيغل وماركس، يعطي غرامشي للنخبة المثقفة دورا كبيرا في الدفاع عن المجتمع المدني، ويجعله يتموقع بين الدولة والقاعدة الاقتصادية وفضاء للتنافس الإيديولوجي[15] حيث كان مندرجا في إطار إشكالية أعم وأشمل، تتعلق بالبحث في كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية رأسمالية هي إيطاليا في النصف الأول من القرن العشرين(20)، لذلك يستعمل هذا الماركسي المجدد، على استنطاق التجربة الروسية القريبة منه من الناحية التاريخية. وفي سياق التفكير الغرامشي حول مجموعة من الأسئلة في الشروط والأسباب التي ساعدت الطبقة العمالية في هذا البلد في الاستيلاء على السلطة وكذا الاختلاف في البنيات الاجتماعية والاقتصادية والمنظومة القيمية والثقافية في روسيا ومثيلاتها في إيطاليا[16] وفي هذه التساؤلات وغيرها سيرد لأول مرة تعبير المجتمع المدني، يقول قرامشي: "يعود سبب

انتصار الثورة في روسيا سنة 1917 إلى أن الدولة كانت تمثل كل شيء مقابل ضعف المجتمع المدني، ومن ثمة كانت السيطرة على الدولة تقتضي السيطرة على المجتمع السياسي فقط"[17] ما يسميه غرامشي بحرب الحركة (Guerre de mouvement).

- **مفهوم المجتمع المدني في السوسيولوجيا المعاصرة:**

لم تتداول السوسيولوجيا المعاصرة بكيفية واضحة مفهوم المجتمع المدني إلا في العقود الأخيرة، خاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب والنخب السياسية، بحيث سيشكل هذا المفهوم عنصرا أساسيا، في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق وآليات اشتغال الحقل السياسي، وبالتالي إلى بناء نظرية عامة للسلطة منسجمة ومرتبطة بأوضاع وتجارب اجتماعية معينة[18].

إن هذا الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني تجسده كثرة الدراسات التي استعملته لذلك لم نجد ولو كتابا واحدا في علم الاجتماع السياسي يخلو من الإشارة إليه، سواء باعتباره مفهوما تفسيريا أم باعتباره مجالا من الفعالية والنشاط البشري.

وتأسيسا على أفكار منظري العقد الاجتماعي ومن بعدهم هيجل وماركس، ثم قرامشي، بخصوص المجتمع المدني[19]، تجمع أغلب التعريفات المعاصرة إلى أن المجتمع المدني يعتبر فضاء للتفاعل الإيجابي ما بين الدولة من ناحية والمجال العام بما يضمنه من تنظيمات طوعية من جانب آخر، والسوق بما يشمله من شركات خاصة من جانب ثالث، ويصلح هذا التعريف لكافة المجتمعات التي تحتوي على تنظيمات تقع ما بين الدولة والعائلة.

ومهما كانت التعريفات المقترحة فإنها لا تخرج عن هذه الاعتبارات العامة على أن الأساسي بالنسبة للمجتمع المدني ليس هو فقط جانبه المؤسساتي، بل بالخصوص القيم والأخلاقيات والثقافة المدنية التي يساهم في نشرها داخل الجسم الاجتماعي، بحيث تتحول إلى معايير وأسس تحكم السلوكات وتوجهها، ولعل هذا التعقد والتداخل الذي أصاب المفهوم جعل بعض الباحثين يتحدثون عن المجتمع المدني الأول في الإشارة إلى المجتمع المدني الذي ناضلت في سبيل إرساء أسسه النخبة المثقفة الأوروبية في القرنين إل 18و19، والمجتمع المدني الثاني الذي تبنته في أواخر ثمانينات القرن الماضي القوى

والحركات الاجتماعية في بلدان أوروبا الشرقية سيما بولندا، ويقصد به المجتمع المدني المستقل عن الدولة والهادف أساسا إلى تعبئة المقاومة ضد نظم الحكم المطلق[20].

2- التسلق الاجتماعي ودورة النخبة:

إن التغيرات التي تلحق بالنخبة السياسية دوما تفرض وجود نخب فاعلة في مجال من مجالات الحياة، وعلى الأخص المجال السياسي ليتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدي. فطالما أن المجتمع يتعرض إلى مجموعة من التغيرات، فإن الحياة السياسية حتما تلحق بهذا التغير، كما أن الحكومات والدول تتشكل من نخبة سياسية، لا بد وأن يفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسي ومن ثم إلى دائرة النخبة السياسية. وثمة آليات عديدة تمكن هذه العناصر من اللحاق بمصف النخب ونذكر منها:

- الاستعداد السياسي أو الولع بالممارسة السياسية لأن الواقع يبين لنا أن هناك فروقا بين الإنسان السياسي Homo Politics والإنسان المدني Homo Civicous

- الانتخابات والمشاركة السياسية وهي من الآليات الفعالة في اختيار أفضل وأقدر العناصر القيادية.

- القدرة المالية والإعلامية، لأن الذي يملك هذه الإمكانيات تؤهله للدعاية وعمليات الإقناع في العملية الانتخابية.

- امتلاك قدرات فنية وتنظيمية تؤهل لامتلاك الخبرة والكفاءة المؤهلة إلى الحكم والقيادة.

ومن خلال التجارب التاريخية تظهر لنا أنه إذا ما ظل الانغلاق على حاله دون أي تغيير فتنتج نخبا جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والثبات في بناء النخبة. وكذلك فإن أفراد النخبة ذاتهم يلعبون دورا في سقوط نخبتهم نتيجة لفشلهم في مواكبة التغيرات الحادثة في البيئة وعدم قدرتهم على التعامل معها، وقد يكون عدم القدرة الشخصية لأفراد النخبة هو سبب السقوط أيضا فإن الفشل والنجاح لهما دور هام، فالفشل قد يترك الحاجات والتوقعات غير مشبعة وهذا يضغط من أجل إيجاد رجال قادرين على حل المشكلات الأساسية للحياة، والنجاح لأنه يجلب تغيرات لا يمكن إلغاؤها تتطلب إعادة تنظيم في القمة.

وعليه فإن تغيير النخبة يكون بسبب رفضهم للتغيير أو عدم قدرتهم على مواكبته. وهناك ثلاثة أسباب للتغيير النخبوي وهي:

- الرغبة في الإبقاء والمحافظة على الوضع الراهن.

- الاعتماد على الأساليب القديمة في الاختيار لعضوية النخبة.

- فقدان الإيمان والثقة بين أفراد النخبة يؤدي إلى انهيارها وتدهورها.

ومما سبق ذكره فلعل أهم المسالك والفضاءات التي تتجه إليها النخب هو اختيارهم لواجهة المجتمع المدني من أجل حصد المواقع وتأكيد الذات بعيدا عن القنوات التقليدية المعروفة، كالأحزاب السياسية مثلا التي تتعطل داخلها عمليات صناعة وإنتاج النخب لأنها تتطلب إمكانيات كبيرة خاصة المادية منها التي لا تتوفر لغالبية مناضلي الأحزاب[21].

3- **حالة الجزائر:**

عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا، وتجلى ذلك في ظاهرة الانتشار الواسع للحركات الجمعوية والمنظمات وكذلك النقابات المهنية، وكانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية الحاكمة وكذلك المعارضة. والمجتمع المدني في الجزائر أصبح له تأثير مباشر على القرارات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، خاصة أثناء التغيرات الهيكلية التي تشهدها الجزائر من تحول سياسي وإعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية.

وإذا كان أغلبية أفراد المجتمع معرضين دائما للتأثر بالنخبة السياسية الحاكمة فإن البعض الآخر يتأثر بدرجة أكبر من غيرهم ويساهم في تزويد صناديق الاقتراع بأصوات أكثر مما تزودها به العامة من الناس، وفي حالة الجزائر يبدو المجتمع المدني ملحقا سياسيا، فأغلب الهيئات والمنظمات والجمعيات وما يعرف «بالمجتمع المدني» تتعاطى السياسة لفائدة أحزاب أو نخبة سياسية معنية[22]. وعادة ما يشغل القائمون على شؤون المؤسسات المدنية مواقع متقدمة في الأحزاب السياسية أو في السلطة.

إن الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال "التعددية السياسية" حمل معه انتشارا واسعا لهذه الحركات والمنظمات بمشارب مختلفة وتوزعت اهتماماتها عبر مستويات عدة[23].

وفي ظل الصراع الذي ساد المجتمع السياسي وعرفته النخبة السياسية الجزائرية، تبنت أغلب مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة خطابا سياسيا وتوزعت على الخريطة الحزبية ومنها من التحقت بالسلطة.

فالنخبة السياسية الجزائرية استطاعت تفعيل أغلبية الجمعيات الثقافية والنسوية ومنظمات حقوق الإنسان والهيئات المهنية في الحياة السياسية بغريزة سياسية كبيرة تغذيها خلفيات فكرية وأيديولوجية معنية.

ويبقي المجتمع المدني في الجزائر الوعاء الحقيقي من خلال منظماته الجماهيرية التي كانت ظلا للحزب الواحد وأمدته بالمناضلين. واليوم نشهد وضعا مماثلا يبدو فيه المجتمع المدني مجرد قاعدة خلفية للمجتمع السياسي بما يحمله من تناقضات. والواقع اعتبر قانون 90/31[24] إطارا تشريعيا عاما ومطلقا عند تحديده لهذه الجمعيات والهيئات ودورها داخل المجتمع حيث جُعل من عملية إنشائها قضية إجرائية بسيطة سواء على مستوى منح الاعتماد أم على مستوى تنظيمها. أما الآليات الخاصة بتمويلها المالي فهي تحدد جغرافيا على الأقل من خلال حجم النشاط الذي تقوم به، لكن الظاهرة التي شهدتها الجزائر تتمثل في الحجم الكبير الذي ظهر به المجتمع المدني[25]، حيث شهدت الجزائر ديناميكية كبيرة في التسعينات بعدما تبنت الدولة القانون الحالي المنظم والمسير لهذه المؤسسات المدنية. ويمكن تفسير هذا التطور السريع أيضا والذي وصفه البعض بالانفجار في المجال الجمعوي إلى قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي في تحقيق استراتيجيات التنمية وطموحات الجماهير وإلى الوضع الأمني للبلاد، إضافة إلى التغيرات التي اجتاحت المعسكر الاشتراكي والتي كان لديها تداعيات أثرت في تسيير المجتمع الجزائري[26].

إلا أن الظروف العامة للبلاد أصبحت تتحكم في حركية المجتمع المدني التي أصبحت ذات طابع اجتماعي بعد أن كانت نخبوية ثقافية ودينية في بداية الحياة الديمقراطية.

أما الحركات والمنظمات التي أنشئت فكان انتشارها الجغرافي محدودا وذلك لأسباب مادية بحتة مما يدل على أنها تأثرت أيضا بالواقع السياسي أكثر مما أثرت فيه، ففي المرحلة الأولى أصبح دور المجتمع المدني من خلال هيئاته ومنظماته القناة الفاعلة لتسهيل العمل الاجتماعي والترفيهي خارج

دواليب السلطة لأنه كان تحت السيطرة المادية والمعنوية لبعض النخب الفنية والمثقفة[27]. أما فيما يخص المرحلة الثانية فقد تعرضت كل الجمعيات والهيئات والمنظمات المهنية لعملية إعادة هيكلية حقيقية لتكييفها مع مستجدات الساحة السياسية.

ويبدو المجتمع المدني في النهاية مجرد ظاهرة بسيطة الشكل معقدة المضمون فهو إذن لا يملك حدودا فاصلة مع الأحزاب والنخب السياسية وحتى الوزارات وبعض الهيئات الرسمية، ويبدو أحيانا مجرد ملحق لآلة كبيرة تعمل على مراقبته وتوجيهه عن بعد من طرف المعارضة السياسية أو النظام نفسه.

ونشير أيضا إلى المستقبل الغامض للظاهرة الجمعوية الجزائرية ما لم يحدث تعديل في القانون المنظم لها 31/90، وما لم تتخلص من ثقافة الاحتكار باسم مختلف المرجعيات والتيارات الفكرية المختلفة التي لم تستطع تجازوه ميدانيا.

فالصراعات التي تشهدها معظم مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر هي ترجمة لمصالح شخصية وليس لمفاهيم أيديولوجية وهي حركة بعيدة عن المصلحة العامة. ومن أجل مصلحة واستمرار هذه الجمعيات أو المنظمات تلجأ إلى التقرب من السلطة، بأي ثمن، مما يمس باستقلاليتها ويهدد دورها المستقبلي، فبفضل هذه الهيئات والحركات الاجتماعية تمت هيكلة المجتمع وتنظيمه حتى أصبح بعض أفرادها من النخبة السياسية الجزائرية نوابا في البرلمان، وحتى وزراء في الحكومات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر.

وفي الأخير ومع الأحداث المتلاحقة والسريعة التي تشهدها الساحة العربية مؤخرا في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن بينت لنا أن النخب السياسية المؤثرة هي نتاج لحراك اجتماعي وثقافي مكنت من الحديث عن نخب بديلة، والقصد منه هو نشوء وإنتاج نخبة جديدة نشيطة ومسئولة، يعد شرطا أساسيا لنشوء دولة وتطور نظام عام سياسي ومدني يقوم بتحرير المجتمع ككل من التخلف بأنواعه والعنف والانقسام وعدم الاستقرار.

الفهرس:

---

(1) عبد الرحيم العطري، صناعة النخب بالمغرب. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] إسماعيل علي سعد، نظرية القوة. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978)، ص109.

[4] المرجع نفسه، ص110.

[5] Gutane MOSCA, The Ruling Class. (New York ،Mc Graw – Hill, 1939), p15

[6] بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي. (ترجمة محمد الجوهري وآخرين، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1988)، ص25.

[7] السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا. (الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية1984)، ص157.

[8] د. ناجي صادق شراب، التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا. القاهرة: درا المنارة، ص ص203- 204

[9] أنور مغيث، "النخبة: تأملات نظرية ومنهجية". مجلة الديمقراطية، عدد25، جانفي 2007، ص31.

[10] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص20.

[11] حسن محمد سلامة السيد، "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، (غير منشورة)، 2004، ص02

[12] عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة الواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان: 2005، ص23.

[13] عمر برنوخي، "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد"، عدد 37(مارس 2001)، ص22

[14] عبد الله الحوزي، "المواطنة والمجتمع المدني" مجلة مدارات فلسفية، العدد07، 2002، الرباط، المغرب، ص152.

[15] Antonio Gramsci, selection from the prison notebooks, edited and transtated by quentin hoar and Geoffrey newell Smith, new York: international, publishers, 1987, p 207.

[16] عمر البرنوخي، مرجع سابق، ص27.

[17] د. أسامة شهوان، إدارة الدولة (المفاهيم والتطور)، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001، ص 85.

[18] عمر البرنوخي، المرجع السابق، ص 29.

(19) حسن محمد سلامة السيد، المرجع السابق ص 10.

(20) عمر البرنوخي، المرجع السابق، ص 32.

(21) عبد الرحيم العطري، صناعة النخب، مرجع سابق، ص135.

(22) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني في الوطن العربي. (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، 1992)، ص ص49 –499.

(23) بلقزيز، مرجع سابق، ص 17.

(24) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 31- 90، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 يتضمن قانون لجمعيات ذات الطابع غير السياسي، (الجريدة الرسمية)، عدد (27)، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1990، ص 12.

(25) جلال عبد الرزاق، "الحركة الجمعوية في الجزائر: بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي". المستقبل العربي، عدد 314، أفريل 2005، ص137.

(26) أ. د. محمد بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية". مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جوان 2002، ص138.

(27) ن. عنكوش. « الحركات الجمعوية: حركية تبحث عن مجتمع ». جريدة رسالة الأطلس. العدد(199)، الاثنين 27 جويلية 1998، ص 04.

المشاركة السياسية مقاربة نظرية:
-قراءة في دعائم المفهوم في التراث العربي الإسلامي-

أ/مليكه بوجيت

البحث في المنابع الفكرية والحضارية لظاهرة سياسية أو اجتماعية، خطوة أولية لا يمكن تجاوزها لإزالة الغموض عن بعض الإشكالات التي قد تثار بشأنها واستيعاب اختلاف وتمايز بعض خصائصها من مجتمع لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى، فلا جدال حول أهمية المقاربة النظرية والتاريخية في فهم الظواهر الإنسانية، لا سيما في مجال الظاهرة السياسية أين يشكل السياق الحضاري والتاريخي بمضامينه الفكرية والعملية، عاملا مساعدا على إدراك خلفيات وتطورات وأبعاد الظاهرة قيد الدراسة، خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع الديمقراطية وبإحدى أهم آلياتها كالمشاركة السياسية.

كأي ظاهرة إنسانية شكلت فكرة المشاركة السياسية محور اهتمام الفكر السياسي المتنوع الروافد الحضارية لما تعكسه من قيم هي مبتغى السلوك السياسي للفرد والجماعات عبر مختلف العصور والمجتمعات، وإشكالية لدى المفكر السياسي في بحثه المستمر عن أسس الحكم العادل في ظل استمرارية المفارقة السياسية التي ترى أنه لا مجتمع بدون سلطة تسهر على تأمين حمايته وتلبية حاجاته وإدارة شؤونه، اعتبارا من كون السياسة فن إدارة شؤون الآخرين من قبل سلطة تملك في يدها وسائل القوة المادية والمعنوية لتحقيق هذه الأهداف. مع استحالة وجود سلطة دون إمكانية تعسفها في استخدام تلك الوسائل واحتمالية انتهاك حقوق المحكومين. لقد شكل البحث في هذه المسألة جوهر إشكالية

ونقطة تقارب إسهامات مختلف مصادر الفكر السياسي الإنساني الرامية إلى الرقي بمستوى السلوك السياسي للحاكم والمحكوم من خلال إقرار سبل سياسية وتنظيمية تؤمن حق الفئات الاجتماعية كافة في الحياة العامة، وضمان مشاركتها في صياغة طموحاتها والسهر على احترامها في إطار ما يخوله القانون وما يعكس إرادة العامة. لهذا تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على إسهامات الفكر السياسي العربي الإسلامي في بناء وبلورة منظومة مفاهيمية لمبدإ المشاركة السياسية وفق المرجعية القيمية والتراث العربي الإسلامي.

فلقد فتحت مسألة الديمقراطية وآلياتها المختلفة في مقدمتها المشاركة السياسية في المجتمعات العربية الإسلامية بابا واسعا على الجدل النظري حول عدم جدوى هذا المفهوم وخصوصيته في هذه البيئة، بين جملة من المفكرين العرب والمستشرقين❖. حيث تشير العديد من الدراسات في هذا المجال حول استحالة وجود هذا المفهوم أو ما يعادله في التراث العربي الإسلامي، ومنه إمكانية تفسير فشل لكل محاولات بناء أنظمة حكم ومجتمعات قائمة على معايير وقيم الحوار والتسامح الفكري والسياسي، وحرية التعبير والاختيار ومناقشة الرأي الآخر، مستدلين على ذلك بما عرفه التاريخ العربي الإسلامي من تجارب كرست الحكم الاستبدادي. فقد انطبعت الحياة السياسية العربية منذ بواكير بالتفرد والفردية، وغياب المشاركة السياسية بمختلف مستوياتها كاختيار الحاكم أو تقديم المشورة أو إمكانية الاختلاف أو التعدد.

إن هذه الادعاءات، وإن كانت تحمل في طياتها شيئا من الحقيقة، التي تعكس بالفعل بعض الانحرافات التي عرفتها التجربة السياسية للدولة الإسلامية خاصة بعد الخلافة الرشيدة نتيجة الحكام والأمراء الخارجة عن الذي وضعه الإسلام والفهم الخاطئ لمضامينه.

إلا أن هذه الممارسات لا تمت بصلة لما جاء به الإسلام وما وضعه التشريع الإلهي من حقوق واحترام للشخصية الإنسانية، بكفالته لحرية التعبير والفكر والدين وإرساء مبادئ الشورى والمشاركة في الحياة العامة، ولكن رغم الانتقادات القائلة بأن تاريخ المجتمعات العربية ينفي وجود تنظيم مجتمعات سياسية على أساس من القيم الإنسانية المكرسة لمبدإ المشاركة والشورى وحرية التعبير وحق التمثيل السياسي، إلا أن التجربة السياسية لعرب ما قبل الإسلام وإن كانت على بساطتها إلا أنها تبطل كل المزاعم.

أولا: المشاركة السياسية عند عرب ما قبل الإسلام:

مارس عرب ما قبل الإسلام المشاركة السياسية ضمن أسلوب شوري متفاوت الدرجات سواء على مستوى القبيلة في البدو أم على مستوى حكومة دولة المدينة في الحضر، إذا أخذنا مكة نموذجا لها بما تميزت به من أسلوب إداري خاص يختلف جوهريا عن إدارة القبيلة[1]. وانطلاقا من أن عملية المشاركة في إدارة شؤون الناس قد تأخذ صورة الاشتراك والتعاون في الوظائف الإدارية والدينية، فإن هذه الأخيرة كانت موزعة بشكل يضمن مشاركة مختلف القبائل والعشائر ضمن ما عرف بدار الندوة التي كانت بمثابة مجلس شوري لعشائر مكة، حيث يمثل فيه كل قبيلة في العادة شخص تتوفر فيه الصفات المؤهلة وتختاره قبيلته بناء على إجماع على مستوى مختلف النوادي القبلية تطبيقا لمبدإ لامركزية المشاركة السياسية في عملية اختيار القادة والممثلين. وحتى على مستوى القبيلة، فعلى الرغم من أن منصب شيخ القبيلة كان يخضع أساسا لفكرة التوارث، إلا أنه كان مشروطا بتزكية واعتراف أبناء القبيلة بناء على ما يفضله العرب من صفات خلقية كالكرم والشجاعة والصبر..[2] كما أن الاستقصاء التاريخي للحياة السياسية في القبيلة العربية يعكس نمط مشاركة سياسية تخضع معه سلطة شيخ القبيلة لسلطة مجلس القبيلة لا سيما في أمور الحرب والسلم. إلى جانب هذا ترجع بعض التحليلات السوسيولوجية، ممارسة العرب للمشاركة والشورى في العديد من مظاهر الحياة السياسية المدنية القبلية إلى طبيعة الفرد العربي التواق إلى مزيد من الحرية والاعتزاز بشخصيته، وقدرته على التنافس مع أبناء جلدته في الحقوق والواجبات مما ينمي لديه من جهة ثانية قدرته الاندماجية مع الجماعة والبحث المستمر عن الرأي الصائب والقرار المفيد للجميع.

وليس بعيد عن مكة، كانت اليمن نموذجا آخر في نظم الحكم القائمة على المشاركة، ضمن ما عرف بمجالس القبائل إلى جانب العرش، حيث مثلت القبائل المختلفة في الهيئات التشريعية المتعددة دورها لاجتماع ظروف سياسية هامة أو لتغيير نظم اقتصادية بناء على قرارات. كما عرفت دولة سبإ قدرا من المشاركة السياسية عبر عملية التمثيل النيابي. ففي معين لم يكن للملك مطلق السلطة بل كان يشاركه مجلس

يضم ممثلي الموظفين ذوي النفوذ في دوائر اختصاصاتهم، وليس أدل على ذلك من الشواهد القرآنية وما ورد فيها من قصص عن ممارسة الأمم السابقة عن الإسلام للشورى والمشاركة. نذكر منها قصة ملكة سبإ، حيث كانت الملكة بلقيس تعتمد على رأي جماعتها في العديد من الأمور، فلقد جاء في قوله تعالى:

﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾[3]

تشهدنا هذه الآيات الكريمة على أن عملية صناعة القرار في الأمم القديمة كانت مبنية على البحث المستمر عن القرار الصائب في الجماعة، كما أن عملية اتخاذ القرار كمرحلة حاسمة من مراحل صناعة القرار لا تتم إلا بعد دراسة جميع البدائل الممكنة والآراء المجتمعة التي يشترك فيها الجميع. لهذا أكدت على التزامها بالشورى والرأي الآخر بقولها ﴿ مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾[4]

ثانيا -المشاركة السياسية في التراث العربي الإسلامي:

كانت الحضارة الإسلامية بعد ترجمة علومها وفلسفتها أحد روافد النهضة الأوربية الحديثة، حيث ساهمت الفلسفة الإسلامية للعصور الوسطى في إعطاء نموذج اتفاق الوحي والعقل وشكلت بذلك أحد عوامل التغيير الجذري في ذهنية وتفكير المجتمع الأوروبي والغربي بصفة عامة، ضمن العودة لمضامين الحضارة الإنسانية بالدعوة إلى تقديس الذات الإنسانية والثورة على الفكر الكنسي، وكلها عوامل لا يمكن إنكار دور الحضارة العربية الإسلامية في ترسيخها وبعثها من خلال التأثيرات الحضارية بين الشعوب العربية والأوروبية في تلك الحقبة التاريخية، فالإسلام هو من كرم الإنسان على الأرض انطلاقا من قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾[5]، وتكريمه له تكريم لذاته الإنسانية التي فضلها على سائر الخلق، وميزها بالعقل لمباشرة خلافة الله في الأرض، هذه الخلافة التي تعني حكم الإنسانية بما فرضه الله وباستخدام وسائل المعرفة والتفكير والاجتهاد لفهم الكون. فالفعل الإنساني وفق المفهوم الإسلامي ينصب على البحث المستمر في فهم حقيقة

الـوحي وترجمتـه إلى سـلوك غايتـه تحقيـق أهـداف الإسـلام الدنيويـة والأخرويـة، إذ أن المفهوم القرآني لخلافة الإنسان في الأرض هو مفهوم تمكين البشر في إعمال العقل والبدن في إنتـاج مفـاهيم نظريـة مـن أجـل ممارسـة السيادة البشرية سلطة الأمة والجماعة إذ أن البشر عموما هـم المستخلفون في الغرض من أجـل تنفيـذ الشـرع ونشـر الأخـلاق والأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر.[6]

من هذا المنطلق جاء التصور الإسلامي للوجود الإنساني وعلاقته بنظام الحكم بوصفه أسلوبا لتنظيم حياة المسلمين إلى أن يرث الله الأرض وما عليها. فالإنسان في تعامله مع أمور الدين والدنيا ليس عنصرا محايدا، بل هو متفاعل باستمرار مستخدما كل قواه العقلية في إدراك المسائل المختلفة، وهذا التفاعل قد يجد معناه مع الجماعة بحثا عن رؤية جماعية ورأي صائب، خاصة وأن الله في حكمة خلقه جعل التفاوت ناموس الكون ورمز الثراء الفكري وفي هذا المقام يقول تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[7]

وتأسيسا على هذا، أقر الإسلام مبدأ الشورى والمشاركة أسلوبا عمليا وإجرائيا لتسيير شؤون المسلمين في جميع المجالات العامة والخاصة، لا سيما وأن الشورى في معناها اللغوي تعني البحث المستمر عن الرأي الصائب واستخراجه بمراجعة البعض قصد الاقتراب من الحق.

ولقد أكدت وجوبية الشورى في تدبير حياة المسلمين العديد من الآيات الكريمة منها: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[8]

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ ﴾[9]

فللشورى وضع أعمق في حياة المسلمين من مجرد أن تكون نظاما سياسيا لدولة. إن وجوبية الشورى والمشاركة صاغها الإسلام في صورة شمولية في واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث أشار القرآن الكريم إليها كواجب كفائي على الأمة وليس مجرد حق يمكن لصاحبه التنازل عنه، فهذا أقوى دلالة على واجب المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص فلا تكون خير أمة إلا بمشاركتها مشاركة تتنافس فيها العقول والأفكار، كما لا يجوز لأحد أن يحرم غيره من بيان آرائه من أجل تحري الصواب في أمور الدنيا والدين وضمان الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر.

كما جاءت الشورى في النصوص القرآنية مقرونة بأخلاق المؤمنين مثل العفو والتوكل على الله وتحاشي كبائر الإثم.. مصداقا لقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾[10]

وترتيبا على هذا الفهم، فإن الرؤية الإسلامية للشورى، ترفض فكرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية وتحض على المشاركة الإيجابية، وقد اتضح هذا جليا في المصدر الثاني للتشريع الإسلامي حيث اكتمل تأصيل الشورى والمشاركة في الإسلام بمضامين السنة النبوية من خلال ممارسات النبي المصطفى فقد كان النبي (صلعهم)يشاور أصحابه ولا يتصرف تصرف المستبد برأيه مؤكدا على ضرورة وجود قاعدة المشاركة[11] في صنع القرار من خلال أسلوب المشاورة لا سيما في الأمور العسكرية والسياسية. والشواهد في هذا المقام لا حصر لها. فمن أشهر المواقف التاريخية في الدولة الإسلامية التي تؤكد على المشورة خاصة في اختيار الأشخاص- أي الانتخاب بالمفهوم السياسي الحديث- بيعتا العقبة الأولى والثانية.

-بيعة العقبة الأولى:

في السنة 12من النبوة، حوالي ستين رجلا من مسلمي أهل يثرب منهم خمسة من الأوس والخزرج اتصلوا بالرسول وبايعوه.

- بيعة العقبة الثانية:

جاءت في السنة الموالية حيث بايع الرسول- ص- ثلاثة وسبعون رجلا وامرأتان على السمع والطاعة، وبعد إتمام البيعة طلب الرسول انتخاب اثني عشر ممثلا يكونون نقباء عن قومهم ويعلنون مسؤوليتهم عنهم في تنفيذ البيعة. فتم انتخاب تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس، وكانت هذه أول عملية انتخاب مباشر في الإسلام.[12]

وبهذا فإن المغزى السياسي لهاتين البيعتين هو إبراز أسس الحكم في الإسلام التي لا تخرج عن إطار الشورى والإجماع والعقد والبيعة وهي بالمفهوم السياسي الحديث إقرار أهمية المشاركة في صنع القرارات السياسية وإتاحة الفرصة لمشاركة المحكومين في اختيار الحكام وإدارة الدولة. ففي هذا الإطار يرى.محمد عمارة "...فمن حيث الآليات والسبل والنظم والمؤسسات والخبرات" التي تحقق المقاصد والغايات من كل من الديمقراطية والشورى،

فإنها تجارب وخبرات إنسانية ليس فيها "ثوابت مقدسة "...وهي قد عرفت التطور في التجارب الديمقراطية، ومن ثم فإن تطورها وارد في تجارب الشورى الإسلامية، وفق الزمان والمكان والمصالح والملابسات... والخبرات التي حققتها تجارب الديمقراطية في تطور الحضارة الغربية، والتي أفرزت النظام الدستوري، والتمثيل النيابي عبر الانتخابات، هي خبرات غنية وثروة إنسانية، لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنها تعتبر خلافة لما عرفته حضارتنا الإسلامية، مبكرا، من أشكال أولية وضنينة في "البيعة" و"المؤسسات..."[13]

من خلال ما سبق من الشواهد والأدلة من القران الكريم والسنة الشريفة يتبين أن الإسلام اتخذ من الشورى أسلوبا للحياة والحكم، فهي في الحكم تعني المداولة في قضايا المجتمع بين الحكام والمحكومين وهي في حياة المسلم ذلك المفهوم المركب الذي تتداخل فيه العديد من المفاهيم مما يجعلها نسقا قيميا شاملا لحرية الرأي وحق الاختلاف والمساواة والعدالة والحوار والتسامح حتى مع أهل الذمة وحفظ الحقوق. إن تطبيقات مبدإ الشورى والمشاركة في العهود اللاحقة كانت متفاوتة بين مختلف مراحل التاريخ الإسلامي، فباستثناء عصر الخلافة الراشدة عرف هذا المبدأ تراجعا، إذ لم يعط المكانة اللائقة به نظريا وعمليا. كان التقليد السائد هو سيطرة حكم الفرد المهيمن الذي هو مستودع السلطة على الرغم من وجود بعض الممارسات التي بقيت تحتفظ بمبدإ الشورى بصفة شكلية واستشارية لا أكثر.

ا- مرحلة الخلافة الراشدة: حكم الإسلام أول عهده بالشورى والمشاركة التي جسدها قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه (وليت عليكم ولست بخيركم فإن رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فقوموني). ومن الأمثلة الدالة على هذه العملية ما حدث غداة وفاة الخليفة عثمان بن عفان عندما رفض علي بن أبي طالب الترشح للخلافة. كان الخلفاء الراشدون يستشيرون العلماء وذوي الخبرة في أمور كثيرة، خاصة إذا أشكل عليه الأمر في فهم حكم الله ولم يتبين له الوجه الذي تتحقق به المصلحة العامة، رغم أنه لم يكن لهذه الشورى والمشاركة بعد مؤسساتي.

ب- الخلافة الأموية: تؤكد أغلب الدراسات في التاريخ السياسي الإسلامي، أن تطبيقات مبدإ الشورى والمشاركة لم ترق إلى المستوى الذي كانت عليه من قبل، فبنو

أمية انفردوا بالحكم ولكن رغم ذلك جاء البعض منهم المشورة من خلال إنشاء مجالس الشورى. ففي هذا الإطار يقول حسن عطران:

"كان بنو أمية يعولون على الشورى في أكثر أمور الدولة وقضاياها خاصة في الشؤون السياسية والعسكرية، فقد كانوا يرجعون لأهل الاختصاص ويأخذون بالبعض منها... كما كان في كل مصر من أمصار الدولة مجلس للشورى مكون من ممثلي القبائل وأمراء الجند والفقهاء..."[14]

على الرغم من ذلك فإن الشورى لم تعرف بعدا عمليا حقيقيا بل كانت مجرد استشارة فلم تكن من ناحية الممارسة العملية موجبة ولا ملزمة بالنسبة للحاكم.

ج- الخلافة العباسية: الشورى في العهد العباسي لم تتخذ شكلا مؤسسيا معينا، واستشارة القوى للتابع وليس تشاورا بين أكفاء أو بين أطراف متساوية لها نفس القدر من النفوذ.

د- فترة حكم الأندلس: تميزت فترة حكم الأمويين في الأندلس بالعمل بنظام الشورى فكرة وتنظيما وقد تمثلت حينئذ في هيئتين، هيئة شورى الإمارة وهيئة شورى القضاء، حيث كانت الأولى تتألف من الوزراء وبعض الفقهاء، دورها تقديم المشورة في مختلف القضايا، أما الثانية فتضم جماعة الفقهاء دورها، إعطاء المشورة والرأي للقاضي لإصدار الأحكام القضائية. لكن بعد التشتت والانقسام الذي أصاب الدولة الأموية الموحدة في الأندلس إلى دويلات، لم يبق ما يكرس نظام الشورى وفكرة الجماعة إلا بعض الممارسات على مستوى ما عرف بالمشيخات المتباينة طائفيا، لكن يشير العديد من المؤرخين إلى أن نظام الشورى وروح المشاركة الجماعية عرف ازدهارا من خلال تجربة دويلة قرطبة حيث سميت "جمهورية الجماعة"، فلقد اختار أهل قرطبة لقيادتهم رجلا هو- الحزم بن الجوهر- استطاع أن يقضي على أسباب التشرذم[15] بالاعتماد على رأي الجماعة وإشراك الناس في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، ومن الأمور التي قام بها في تحقيق الأمن الداخلي إشراك الناس قي حل المشكلة الأمني.

خلاصة لما جاء في الفقرات السابقة، يمكن القول إن مراجعة أوضاع الشورى والمشاركة في ظل أنظمة الخلافة الإسلامية تجزم بفكرة وجود أنظمة شورية، مع محاولة تجسيدها ولو بصورة شكلية بين فترة وأخرى، إلا أن أغلب التجارب تؤكد تكييف الحكام لنظام الشورى بحسب ما

يروقهم دون التطبيق الفعلي له كما ورد في القرآن والسنة نتيجة الانحرافات التي ساقت الحكام والسلاطين إلى ترجيح السلطان على رأي الجماعة.

ثالثا: عصرنة المفهوم في الفكر العربي الإسلامي النهضوي:

احتلت فكرة المشاركة السياسية مكانة هامة في الفكر السياسي العربي الحديث، خاصة بين مفكري ورواد النهضة العربية الذين ما انفكوا يبحثوا عن مفتاح لحل المعضلة التي آلت إليها المنطقة العربية الإسلامية من تخلف كرسته الأنظمة الاستبدادية في جميع الميادين.

إن انفتاح الفكر النهضوي على التجارب العالمية خاصة الأوروبية منها في مجال الحياة السياسية والدستورية لا سيما مع ازدهار الحركة الدستورية في العالم والتي كانت تدعو إلى وضع دستور يقيد سلطة الملوك والحكام، وبناء دولة القانون والمؤسسات، وخلق حياة نيابية تسمح بعملية التمثيل السياسي وفتح مجال الحريات العامة في مقدمتها حرية التعبير وحق المشاركة السياسية على مختلف صورها. أمام هذا التحول في الحياة السياسية في العالم، كان لرواد النهضة العربية وقفة مقارنة بين أسس نظام الحكم في الإسلام والديمقراطية، حيث وجدوا أنه لا يوجد اختلاف كبير خاصة فيما يتعلق بمبادئها – المساواة، الحرية، العدل – فهذه المبادئ لا تتناقض وجوهر الشريعة الإسلامية. ففي هذا الإطار يقول عبد العزيز الدوري:

"**إن نظرة رواد النهضة في البلدان العربية، اتسمت بالإيجابية تجاه الممارسة الديمقراطية في الغرب الذي أعجبوا بما حققه من تقدم، كما أن نظرتهم كانت تسعى إلى استجلاب منهج الغرب في الحكم وتأصيله إسلاميا**".[16]

لهذا انصب عمل رواد الفكر النهضوي العربي على البحث في أسباب نجاح التجربة الديمقراطية الغربية، ودراسة مختلف آلياتها المؤسساتية- مأسسة التمثيل السياسي من خلال العمل البرلماني- إلى جانب الأطر القانونية المنظمة لممارسة حقوق المواطنين وواجباتهم بما يضمن قيم العدالة والمساواة والمشاركة الفعلية في صناعة القرارات التي تهمهم، محاولين الاقتراب من بعض هذه المفاهيم في التراث الإسلامي فكرا وممارسة لا سيما مبدأ الشورى.

من الرواد الذين كان لهم مساهمة كبيرة في هذا المجال جمال الدين الأفغاني الذي كتب في مؤلفه "العروة الوثقى":

"...**إن الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد إرادته قانون ومشيئته نظام، يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد فتلك الأمة لا تثبت على حال واحد ولا ينضبط لها سير.. ويتناولها العزل والذل..**"[17]

من خلال ما جاء في مؤلفه، فإن جمال الدين الأفغاني إلى جانب المفكرين العرب قد تأثر بروح العصر فيما يتعلق بالاقتراب من المفهوم الحديث للمشاركة السياسية انطلاقا من التركيز على مؤشراتها الأساسية كالاحتكام إلى رأي العامة واستشارتها في القرارات التي تهمها بما يضمن استقرارها السياسي والاجتماعي.

أما خير الدين التونسي، فقد أعطى مفهوما مؤسساتيا للمشاركة السياسية الحديثة ليس بعيدا عن المفاهيم الغربية، حيث اعتبر إشراك العامة في تسيير شؤونها وصناعة قراراتها المختلفة وإدارة مصالحها لن يكون فعالا خارج إطار تنظيمي يعبر عن مختلف المصالح والتناقضات الاجتماعية.. والأطياف السياسية التي يزخر بها النسيج الاجتماعي العربي حيث أكد على أن التقدم في المعارف وأسباب العمران لا يتيسر للعرب المسلمين بدون بناء التنظيمات بمستوى التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا في التأسيس على دعامتي الحرية والعدل. فضمان المشاركة السياسية عند خير الدين التونسي يتطلب وجود حياة دستورية وإقرار عملية التمثيل السياسية وبناء دولة المؤسسات وصون الحريات العامة، وهذا على غرار ما عرفه النظام السياسي الغربي. ونفس التأثر نجده عند المفكر السياسي العربي رفاعة الطهطاوي الذي اعتبر أن إصلاح الوضع السياسي للأمة العربية لن يتأتى دون إقرار نظام دستوري يكفل المشاركة السياسية التي تسمح للأفراد والجماعات بالمساهمة في صياغة القرارات التي تهمهم سواء من خلال التمثيل في المجالس المنتخبة أم التصويت.

عموما، أغلب محاولات مفكري النهضة في تعريف المشاركة السياسية لم تخرج عن المضمون الغربي الحديث مع التركيز على البحث عن نقاط التقارب بين الديمقراطية وآلياتها في مقدمتها المشاركة السياسية ونظام الشورى في الإسلام الذي لا

يتنافى ومبادئ حرية التعبير والتعدد الفكري والمذهبي للقوى والآراء وحقها في التعايش.

وإذا كانت المنطلقات المنهجية للرواد في الاقتراب من المفهوم الحديث للمشاركة السياسية قد تختلف من مفكر لآخر إلا أهم نقطة توحد الجميع هي اعتبار المشاركة السياسية آلية وسيلة لمحاربة الاستبداد ترفضه ومنه إزالة العائق الأول لتخلف المسلمين..

حاولنا من خلال هذه القراءة المتواضعة لمضامين ومقومات المشاركة السياسية في الإسلام، إبراز أسبقية الإسلام عن بقية النظم السياسية الحديثة في بناء منظومة قيمية ومفاهيمية قادرة على ضبط العلاقة السلطوية بين الحكام والمحكومين في إطار ما حدده النص القرآني والسنة النبوية واجتهادات العقل لفهم مضامين الوحي الإلهي.

وإذا كانت الشورى والمشاركة هي جزء من هذه المنظومة، فإنها بالمقارنة بالمفهوم الحديث للمشاركة السياسية أكبر من حصرها في إحدى الآليات السياسية والقانونية لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل هي في الإسلام أسلوب ومنهاج تنظيم حياة المسلمين في مختلف المجالات الخاصة والعامة بما في ذلك الحياة السياسية.

إن طبيعة ومقاصد الإسلام تكرس فكرة ثرائه بالقيم والمفاهيم التي تضمن الكرامة والحقوق الإنسانية والسياسية كحق المشاركة في إدارة شؤونه، ويبقى أن الممارسة وطبيعة النفس البشرية وسلوكياتها غير المنسجمة مع طبيعة الوحي ومقاصده وسوء الفهم لها، قد تدفع نحو العديد من المزالق والانحرافات، والتاريخ والواقع السياسي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية حافل بالشواهد والأمثلة التي تدعم بعض الأفكار الاشتراقية المعادية للإسلام النافية لقيم الديمقراطية والعدل والمساواة عن الإسلام والمسلمين. لهذا فإن التراث العربي الإسلامي في حاجة لنفض الغبار عن مصادره والتجارب الإيجابية في لتاريخ العربي الإسلامي عن هذه القيم وإحيائها.

الهوامش:

(1) خالد العسلي،" الشورى في العرف القبلي" في عزا لدين الخطيب التميمي، **الشورى في الإسلام**،الأردن: مجمع بحوث الحضارة العربية الإسلامية، 1989، ص.41.

(2) المصدر ذاته، الصفحة ذاتها..

(3) لقران الكريم، "سورة النمل، الآيات من27- 32

(4) المصدر ذاته/الآية 32

(5) المصدر ذاته، سورة الإسراء، الآية 70.

(6) احمد الموصللي،**جدليات الشورى والديمقراطية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص.36.

(7) القران العظيم، سورة هود، 118.

(8) المصدر ذاته، سورة، الشورى 38

(9) المصدر ذاته سورة، سورة آل عمران، الآية 104.

(10) سورة أ المصدر ذاته آل عمران، الآية 159

(11) السيد محمد فضل الله، من دروس السيرة النبوية **نقلا عن** لطيفة إبراهيم خضر **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، ط1 القاهرة**: عالم الكتب 2006، ص.106

(12) المصدر ذاته، ص1

(13) محمد، عمارة، **الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية** انظر: الموقع الالكتروني: www.hewaraat.co/

(14) حسين عطوان "ملامح من الشورى في العصرالاموي، في التميمي، **الشورى في الإسلام**، الرجع السابق الذكر، ص.186.

(15) إحسان عباس، "الشورى في الأندلس والمغرب"، **المصدر ذاته**،361- 362.

(16) عبد العزيز الدوري، «الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي"**المستقبل العربي**، العدد 09 سبتمبر1989.ص.75- 76

(17) جمال الدين الأفغاني/ **العروة الوثقى**، الكتاب الالكتروني:على الموقع http://www.4shared.com/document/T1tGcThq

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markazbassira2009@hotmail.fr / markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية
ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراسات أدبية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراسات إسلامية
- ☐ دراسات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراسات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية
Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة